دورية دولية محكمة

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

رقم التسلسل: VR. 3373 – 6331.B

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

المركز الديمقراطي العربي

Journal of
Urban and Territorial Planning
international scientific periodical journal

JUTP

Journal of Urban and Territorial Planning

Registration number: VR. 3373 – 6331.B

Email: jutp@democraticac.de

Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

مجلة التخطيط العمراني و المجالي

Journal of Urban and Territorial Planning

مجلة فصلية محكّمة ذات طابع دولي، تعنى بالدراسات و البحوث في مجال التخطيط العمراني و المجالي

الناشر

المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين

The journal is concerned with research studies and research papers in the urban and territorial planning

Registration number: VR. 3373 – 6331.B

Is an international scientific periodical journal issued by the **D**emocratic **A**rabic **c**enter –**G**ermany- **B**erlin

Germany:
Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail : **jutp@democraticac.de**

رئيس المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – برلين – ألمانيا –

أ . عمار شرعان

رئيس التحرير واللجنة العلمية

د. صيد أحمد سفيان، أستاذ محاضر جامعة باجي مختار عنابة

هيئة التحرير:

ا.د رجب هشام جامعة سوسة تونس

د نوال موحوت جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء المغرب

د. حركات محمد الامين قسم التهيئة جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر

د دباش ربيعة معهد تسير التقنيات الحضرية قسنطينة3- الجزائر

د. سهام قواسمية، أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر

د. صيد صالح، أستاذ محاضر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

د. عواطف منصور جامعة منوبة تونس

الهيئة العلمية:.

أ. د ناجم ظاهر – المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير – جامعة قرطاج تونس

أ. د بلال سيد احمد – جامعة وهران 2 الجزائر

أ.د سيلفيا سرلي – جامعة ساساري ايطاليا

أ.د انجل غونزاليس مورال – جامعة سيفيل اسبانيا

أ.د فاطمة جبراتي – جامعة القاضي عياظ مراكش المغرب

أ.د ناتلي كاركود جامعة انجر- فرنسا

أ. د الصادق قرفية قسم التهيئة – جامعة باجي مختار عنابة- الجزائر

أ. د جمال الدين قسوم قسم التهيئة – جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر

د. نورة قليان المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية- باريس فرنسا

د . مراد بن جلول – جامعة تونس

د. احمد بوسماحة معهد تسير التقنيات الحضرية – جامعة ام البواقي الجزائر

د. أسماء قواسمية،أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر.

د. محي الدين أحمد محمد الهواري، أستاذ محاضر، الاكاديمية الحديثة للهندسة و التكنولوجيا – مصر.

د. قرعة أنيس – المعهد العالي للفنون و الحرف بالمهدية – تونس.

د. عبير حسام الدين اللحام –كلية التصاميم جامعة الإمام عبد الرحمان بن فيصل، السعودية.

أ.م.د. أحمد الشحات محمود المنشاوي – جامعة الزقازيق – مصر.

د امال يوسفي قسم علم الآثار بكلية العلوم انسانية و إجتماعية جامعة تلمسان ،الجزائر

د. قندوز زينب – المعهد العالي للفنون و الحرف بالقصرين – جامعة القيروان – تونس.

التعريف بالمجلة ، أهدافها و مجالاتها:

مجلة التخطيط العمراني و المجالي ، مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في علوم التخطيط العمراني و الحضري والإقليمي و تخطيط المدن، وكل ما له علاقة بالبعد التخطيطي بالاعتماد على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية ، كما تهتم المجلة بتطبيق الهندسة المدنية على جوانب التخطيط الحضري مثل النقل والمنشات القاعدية ، تخطيط المرافق وحماية الأنسجة العمرانية وموقع التراث ،تخطيط المناطق السياحية والمدن الجديدة ، تحسين المناطق الحضرية وإعادة تنميتها وتأهيلها ،الهندسة المعمارية والتنمية المحلية ، الاعتبارات الجمالية ، تخطيط استخدام الأراضي ، المرافق ، إدارة البنية التحتية ، تشريعات البناء والتعمير ، تخطيط النقل , البيئة والتخطيط ألمجالي.

و تهدف هذه المجلة إلى توفير منصة للباحثين العرب والدوليين ، وخاصة أولئك الذين يعملون في العالم العربي ، لنشر البحوث المتعلقة بالمسائل المتعلقة بالتغيرات السريعة التي تؤثر على البيئة المبنية والقضايا المتعلقة ببرامج التخطيط واستدامة هذه التطورات وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والمادية ،كما تهدف أيضا بشكل خاص إلى فهم الدوافع وتوضيح التحديات والعوائق التي تواجهها المجالات الحضرية ، مما يشكل تحديات كبيرة بالنسبة للدراسة والبحث وجمع البيانات ووضع خطط للتنمية واستدامة هذه المجتمعات وفق مخططات عمرانية ومعمارية تراعي خصوصيات المجال وهوية المجتمع.

شروط و قواعد النشر:

المجلة متفتحة على جميع البحوث في مجالات التخطيط العمراني و المجالي، و كذا الهندسة المعمارية ونظم المعلومات الجغرافية و البيئية، المؤلفة باللغات العربية ، الانجليزية ، الفرنسية، التركية، الألمانية،الإيطالية و الإسبانية.

إلتزام الموضوعية واحترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، ونبذ أي سلوك من شأنه الإساءة إلى البحث العلمي.

أن يكون الباحث حاصلا على درجة علمية، و يرفق مشروع مقاله ببيان سيرته الذاتية.

يعبّر المقال عن رأي صاحبه الذي يتحمل المسؤولية عنه، و لا يعبر عن رأي المجلة.

أن يكون مشروع المقال أصيلا و جديدا لم ينشر سابقا.

أن يكون المقال غير مقدم للنشر في مجلة أخرى، مع التزامه بعدم تقديمه للنشر في مجلة أخرى مستقبلا قبل أن يحصل على موافقة مسبقة من المجلة بذلك.

ضرورة ادراج العنوان و كذلك الكلمات المفتاحية باللغة الإنجليزية.

يزوّد المقال بملخصين أولهما بلغة المقال و الثاني باللغة الإنجليزية، أما إذا كان المقال باللغة الإنجليزية ،يدرج ملخص بالإنجليزية و الآخر بالعربية و ذلك في حدود صفحة واحدة.

ضرورة إدراج المراجع (**références**) باللغة الإنجليزية في آخر المقال.

ترسل مادة النشر في شكل ملف مرفق عبر البريد الالكتروني مكتوب ببرنامج **Microsoft Word**) نوع الخط بالعربية **Traditional Arabic** مقاسه **15** بالنسبة للمتن و **13** بالنسبة للهوامش، أما اللغة الأجنبية فنوع الخط **Times New Roman** مقاسه **13** بالنسبة للمتن و **11** بالنسبة للهوامش.(

يراعى في حجم المقال كحد أقصى **20** صفحة من النوع العادي (**A4**)بما فيها المصادر و المراجع.

بالنسبة لهوامش الصفحة **2.00** سم بالنسبة لكل الجوانب، التباعد بين الأسطر **1.15**.

توضع الإحالات و المراجع و المصادر (الهوامش) في أخر المقال أوتوماتيكيا و ترقم بالتسلسل حسب ظهورها في المتن (إستعمال طريقة **APA**).

على الباحث إجراء كافة التعديلات المطلوبة من الهيئة العلمية أو من هيئة الخبراء أو من فريق التحرير و ذلك للسماح بنشر المقال.

يلغى المشروع في حال عدم رد الباحث في الآجال المحددة من تاريخ آخر مراسلة الكترونية له من المجلة.

لا تنشر المجلة إلا المقال الذي تكتمل فيه جميع الشروط و لفريق التحرير الحق في تأجيل نشره إلى عدد لاحق عند الضرورة.

المقالات التي ترسل إلى المجلة لا ترد سواء نشرت أم لم تنشر.

يمنح للباحث الذي تم نشر مقاله في المجلة نسخة إلكترونية من العدد، و كذا شهادة معتمدة من المجلة تفيد قبول بحثه للنشر بالمجلة و تاريخ النشر و العدد الذي نشر به.

تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.

-يجب أن يرسل البحث عن طريق البريد الإلكتروني التالي jutp@democraticac.de :

الأمانة:

د. اسماء قواسمية

د. قرعة انس

التنفيذ و الإخراج الفني :ا. فاتن ريدان رايسي

JUTP
Journal of Urban and Territorial Planning
مجلة التخطيط العمراني والمجالي
ISSN : 3373 – 6331.8

محتويات العدد

الرقم	الباحث	عنوان المقال	الصفحة
01	د صيد احمد سفيان	مقالة افتتاحية لرئيس تحرير المجلة	01
02	أ.د الناجم ظاهر	من الحكم المركزي إلى الحوكمة المحلية، لامركزية التنمية بين الواقع والطموح في تونس	02
03	د/ أمير حسن عبد الله محمد	التخطيط الحضري في السودان والتوجيهات المعاصرة نحو التنمية الحضريةالمستدامة	11
04	أ.م .د. ميسون محي هلال العقيلي المهندس المعماري قتيبة عبد الستار النيساني المهندسة المعمارية تغريد فليح احمد	التطوير الحضري المقترح للمنطقة المحيطة بمسجد سامراء الكبير – مشروع بانوراما سامراء	36
05	د.مشنان فوزي	الزحف العمراني نحو أطراف مدينة باتنة واقعه ومتطلبات مواجهته (التجمع الحضري الجديد حملة 1-2 نموذجا	59
06	إبراهيم محمودالهباش د.م محمد محمد المغير أ. د. محمد رمضان الأغا	تحليل توزيع مراكز الايواء المكاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS في مدينة غزة	83
07	زكرياءاجنيخات	المدينة والبادية تكامل ام صراع	107
08	DJAKJAK Abderrraziq Pr GUERFIA Saddek	Les déplacements urbains et la qualité de service offerte dans le transport urbain en commun Cas : La ville de Guelma (Nord-est algérien).	129
09	الدكتور بشارة سمير	الفيضانات في الوسط الحضري دراسة جغرافية للعوامل المؤثرة و وسائل الحمايةمدينة باتنة (الجزائر) حالة دراسية	163

مقالة افتتاحـــــية

يشكل موضوع التخطيط العمراني بصفة خاصة و المجالي بصفة عامة أبرز المحاور التي تُعنى باهتمام رجال السياسة والباحثين باختلاف تخصصاتهم العمرانية، الاجتماعية أو الاقتصادية، حيث كل تخصص يعالج موضوع التخطيط والحوكمة الراشدة بمنظوره الخاص وبمفاهيم مغايرة للتخصصات الأخرى، لكن بالرغم من الاختلاف في تحليل مضمون السكن تتفق جل العلوم والتخصصات في كيفية إيجاد حلول وآليات فعالة في تلبية احتياجات السكان والتي تعد الشغل الشاغل للحكومات والأفراد من أجل الاستقرار وتحقيق التنمية.

تعد نظم التخطيط آو التهيئة الحضري المتبعة في الوقت الحاضر تفتقر للجاهزية الواجب اعتمادها مع أبرز التحديات الحضرية الناشئة في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك الآثار الناجمة عن الأخطار الطبيعية الناتجة عن تغير المناخ، والاستغلال المكثف للموارد، وتزايد النمو السكاني، مما أدى إلى تسارع معدلات التحضر وتشكل حواضر كبرى تجمع بين المناطق المخططة والمناطق الغير مخططة ،بسبب اختلال التوازن بين العرض والطلب على السكن. إضافة لذلك، فإن مجمل الأدوات الخاصة بالتخطيط العمراني و المجالي قد أخفقت إلى حد كبير في تخطيط المدن وفق هوية المجتمع وخصائص المجال ،ويفسر هذا الإخفاق بغياب الوسائل المادية بفعل الأزمات الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى التباين الكبير بين ما تتضمنه المخططات والواقع ، مما ساهم في تزايد المشاكل والعوائق المرتبطة بمظاهر التهميش والإقصاء العمراني. كما تتضح هنا ضرورة إعادة النظر في آليات وسياسات التخطيط العمراني وتحفيزها لتحقيق تخطيط حضري مستدام ،مبني على مبدأ الشراكة بين مختلف المتدخلين والفاعلين في مجال التخطيط العمراني والمجال.بالإضافة إلى تحفيز البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية الخاصة بالتخطيط العمراني والمجالي على حد سواء من خلال النشر العلمي الهادف والملتقيات العلمية لتحقيق تبادل في الخبارات وإحداث شراكة متينة بين الحكومات والباحثين لحل المشاكل التي تعاني منها المدن

رئيس التحرير و اللجنة العلمية

د. صيد أحمد سفيان

من الحكم المركزي إلى الحوكمة المحلية، لامركزية التنمية بين الواقع والطموح في تونس
From central to local governance, the decentralsation to development and ambition in Tunisia between reality

أ.د الناجم ظاهر

أستاذ محاضر تعمير وتهيئةالمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير–تونس

najda1900@gmail.com

ملخّص:

تعرف البلاد التونسية منذ سنوات تحول تدريجي للسلطة من هياكل شديدة المركزية على المستوى الوطني إلى حكومة مركزية ديمقراطية جديدة، ومن ثَمَ إلى سلطة محلية. وحيث أن اللامركزية تعد احد أهم النظم التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين في المجتمع المحلى من المشاركة الفعالة والحقيقية في إدارة الشؤون العامة المحلية للمجتمعات التي يعيشون بها، في عصر أصبحت التنمية الاقتصادية في ضوئه لا تتم على المستوى الكلي للدولة، وإنّما على مستوى المحلي الجزئي كما ثبت ذلك في نماذج دول عديدة، ينتظر المواطن من هذه اللامركزية للسلطة معالجة القضايا المعلَّقة منذ أمد بعيد والخاصة بالتفاوتات الجهوية الحادة في عديد القطاعات وخاصة قطاعي الرعاية الصحية والتعليم، وفي مجالات الفقر والبنية التحتية والتطور العمراني والتنمية المحلية.

على ضوء هاته المقاربات سنحاول التساؤل عن إشكاليات التحول إلى اللامركزية وواقع الحكم المحلي وهل أن الجماعات المحلية الحالية في تونس لها القدرات الكافية – مالية وبشرية ومؤسساتية – لتحقيق كل هذا وبالتالي تحقيق التنمية المطلوبة وما هي السبل الفعالة لتطوير أداءها وتطبيق سليم للامركزية والذي بدونه لا يمكن القول بإمكانية تحقيق التنمية المحلية. لاسيما في ظل عجز الحكومة المركزية عن الوفاء بكافة احتياجات المجتمع وخاصة مع تنامي عدد السكان من ناحية وندرة أو سوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية من ناحية أخرى.

الكلمات المفتاحية : اللامركزية، الحوكمة، التنمية، سلطة محلية، تشاركية

Abstract

The Tunisian country has known for years a gradual shift of power from highly centralized structures at the national level to a new democratic central government, and hence to a local authority. Since decentralization is one of the most important systems by which citizens in the community can be enabled to participate effectively and genuinely in the management of the

local public affairs of their communities, in an era in which economic development has not taken place at the macro level of the State, but at the local micro level, as demonstrated in many country models, the citizen expects this decentralization of authority to address the long-outstanding issues of acute regional disparities in many sectors, especially health care and education, poverty, infrastructure and urban development.

In the light of these approaches, we will try to question the problems of decentralization and local governance and whether the current communities in Tunisia have sufficient capacities - financial, human and institutional - to achieve all this and thus achieve the required development and what effective ways to develop their performance and to implement decentralization without which local development cannot be said. Especially in light of the central government's inability to meet all the needs of society, especially with the growing population on the one hand, and the scarcity or misuse of natural and human resources on the other .

Key Words: Decentralization, gouvernance, development, local authority, partnership

اللامركزية في تونس كأداة و قاطرة للتنمية؟

تعرف تونس منذ سنوات تحول تدريجي للسلطة من هياكل شديدة المركزية على المستوى الوطني إلى حكومة مركزية ديمقراطية جديدة، ومن ثَمَ إلى سلطة محلية منتخبة وليدة ما زالت تتلمس آليات الحكم المحلي الذي لم تكتمل أركانه بعد. وعلى الرغم من هذا الوضع وجدت هاته الهياكل الجديدة نفسها مجبرة على التعايش مع مشكلات السكان المحليين بشكل مستمر وإدراك أسبابها وأبعادها والسعي لإيجاد حلول لها. وبدأت هاته الهياكل المنتخبة محليا تدرك شيئا فشيئا متطلبات الحكم المحلي وتسيير شؤون المدينة المتعددة. كما بدأ الجميع وخاصة المسؤولين الجدد يكتشفون أن اللامركزية المكتملة هي التي يمكن أن تمنحهم القدرة على

ربط برامج ومشاريع تهم التنمية وتمكنهم من تحقيق الحاجات المتعددة والمتناقضة داخل مناطق نفوذهم وبين الدوائر والأحياء والشرائح السكانية المختلفة.

تعد اللامركزية أحد أهم النظم التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين في المجتمع المحلى من المشاركة الفعالة والحقيقية في إدارة الشؤون العامة المحلية للمجتمعات التي يعيشون بها. ولقد أثبتت التجارب العالمية أن طريق التنمية الشاملة لا يمر إلا عبر التنمية المحلية، والأخيرة لا تتحقق إلا من خلال المرور إلى شكل جديد من التنظيم والتصرف الترابي البديل والتوجه نحو تطبيق اللامركزية وهو ما يتطلب هيكلة سياسية و إدارية ومالية جديدة (سامى الطوخى،2010).

في تونس، أثبتت تجارب الحكم المحلي منذ الاستقلال هيمنة للنظام المركزي الذي حول الجماعات المحلية بصفة عامة والبلديات بالخصوص إلى مرافق تابعة ومجرّدة من الصلاحيات. وقد شلت هذه المركزية كل المبادرات المحلية وأجهضت المشاركة المواطنية وخلقت بيروقراطية مُكلفة وشوّهت صورةً البلديات التي ركزت استراتيجياتها على مشاغل أمنية هدفت إلى تقسيم المناطق المثيرة للمشاكل، وتم توظيف التقسيم الترابي "لفرض سلطة الدولة المركز على كامل المجال الترابي (سارة يركيس، مروان المعشّر ،2018). حيث كان تركيز السلطة والثروة في قطب اقتصاديّ وسياسيّ يضمن بحسب رؤية القائمين حينئذ سيطرة مطلقة على مختلف الجهات وترابطا وثيقا وأفقيا بين العاصمة ''المركز'' ومختلف جهات البلاد. وأسفر هذا الواقع الذي دام أكثر من نصف قرن على تفاوت جهوي كبير وفق كل المؤشرات .

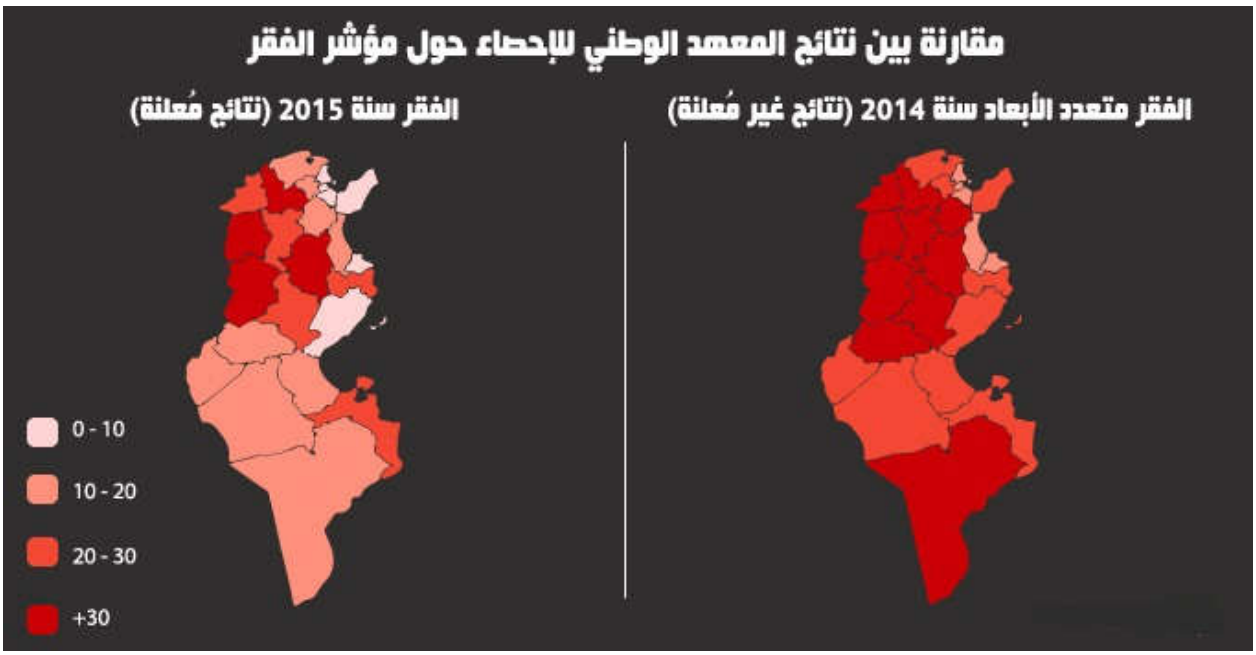

المصدر: نواة 2016

وفي عديد بياناتها، كشفت الإحصائيّات المختلفة وخاصة التي قام بها المعهد الوطني للإحصاء عن تفاوت تنموي رهيب بين الجهات التي تتمركز على الساحل الشرقي للبلاد وبين باقي الجهات الغربيّة والجنوبيّة، فبينما تتحدّث المعطيات الرسمية عن معدّلات تنمية ''معقولة''، من حيث نسبة فقر على المستوى الوطني لا تتجاوز 15%، ونسب بطالة في حدود 16,5% بالإضافة إلى تراجع نسبة الأميّة إلى 18,9%، تشير نفس تلك البيانات إلى حجم الكارثة التي تعاني منها الجهات المهمّشة التي تتضاعف فيها تلك النسب لتبلغ أكثر من 30 في المائة ، في حين تصل بطالة أصحاب الشهادات العليا إلى 50 في المائة حسب بيانات رسمية. أما نسب الفقر في تلك الجهات فقد تجاوزت ضعفي المعدل الوطني لتصل إلى 38 في المائة في بعض الجهات الداخلية حيث لا يتجاوز معدّل الإنفاق الأسري الشهريّ 300 دينارا في حين يتضاعف هذا الرقم في ولايات الوسط والشمال الشرقيّ.

وعندما نرجع إلى آخر ميزانية لنظام بن علي قُبيل سقوطه، نجده قد كرس 82 في المائة من مخصّصات الدولة للمناطق الساحلية، فيما لم يحصل الداخل سوى على 18 في المائة. وحتى بعد الثورة ورغم أن الجميع مقتنع بالاختلال الكبير الحاصل على مستوى التنمية والتفاوت الجهوي إلا أن المنظومة لا زالت تعمل بنفس العقلية حيث نالت، في العام 2013، 18 بلدية (بما في ذلك تونس العاصمة وضواحيها المرسى وحلق الوادي وسيدي بوسعيد وقرطاج) 51 في المائة من ميزانية الدولة للبلديات، فيما لم تنل الـ246 بلدية المتبقية سوى 49 في المائة. كما تشير هاته الإحصائيات الحكومية التي أجريت في 2013 في أنه وعلى كل مائة موطن شغل تم بعثه في العشرين سنة الأخيرة في الميدان الصناعي لم تحض المناطق الداخلية سوى بخمس مواطن في حين ذهب الباقي إلى المناطق الساحلية. وقد بينت عديد الدراسات على غرار دراسة لمنظمة العمل الدولية في حزيران/يونيو 2017 أن ثمة لامساواة فاقعة في مختلف المناطق، خاصة حين تجري المقارنة بالاستناد إلى معدلات الفقر، والقوة الشرائية، ونوعية ومدى قرب الخدمات العامة.

اللامركزية ودمقرطة مسار أخذ القرار على المستوى الترابي وتطور مفهوم التنمية

أكدت غالبية التجارب الاقتصادية الوطنية والعالمية ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مسالة التنمية المحلية في تنفيذ السياسيات العامة واستراتيجيات التنمية على المستوى الوطني من قبل الحكومات المركزية وهذا في إطار تغيير شامل لمختلف المفاهيم الكلاسيكية للتنمية. وقد أثبتت تجربة الحكم في تونس منذ الاستقلال وطوال ما يقرب من ستين سنة أن تركز سلطة صنع القرار التنموي في يد الحكومة المركزية أدى إلى ثغرات ومشكلات تنموية عديدة تتمثل في تفشي البيروقراطية وإعاقة التنمية المحلية وهو ما أدى عدم تطابق المشاريع التنموية المبرمجة مع الحاجيات الحقيقية للسكان وبعدها عن حاجات ومشكلات ومصالحهم في المستويات المكانية المختلفة.

وقد عرف التقسيم الترابي عديد المراحل من ما قبل الحماية وتحت نظامها ثمّ تحت نظام الاستبداد البورقيبي والنوفمبري وما بعد ثورة 2011 . وقد تميزت المراحل الثلاثة الأولى بتفاوت بين التنظيم الحضري والمناطق الريفية وانعدام التوازن الجغرافي البلدي الذي بلغ 9.92% من التراب الوطني مقابل 61.01% في المناطق الغير آهلة. ومن جهة أخرى أنتج هذا التوزيع الجغرافي عدم توازن ديمغرافي، حيث يعيش 68% من السكّان في وسط بلدي و35% من سكّان المناطق الحضرية يعيشون بالبلديات المتواجدة بمقرّ الولايات. ويتمركز 59% من هاته البلديات بالولايات الشرقية بالبلاد أين يعيش 76% من سكّان هاته المناطق. وقد أدّى هذا الواقع إلى خلل تنموي هيكلي يتمظهر اليوم من خلال تواجد 77% من البلديات بمعتمديات ذات مؤشّر تنمية محلّي أقلّ من 0.5، مع تفاوت مشطّ في مؤشّر التنمية الجهوية بين الجهات حيث يبلغ بتونس 0.76 ولا يتجاوز بالقصرين 0.16 (محمد سميح الباجي عكّاز،2015) . ومع تراجع الدولة منذ تسعينات القرن الماضي عن دورها في مساندة الأفراد والجهات المحرومة وتخليها عن الكثير من الأعمال التنموية وأمام تراجع المد التضامني العالمي وتضاؤل نصيب بلدان العالم الثالث من الاستثمارات الخارجية المباشرة واشتداد تحركية رأس المال المعولم والمنافسة بين الشركات العالمية أصبحت التنمية المحلية بديلا ملائما للتدخلات الحكومية المؤقلمة والمكثفة في إطار سياسة اللامركزية.

ومع تطور مفهوم التنمية ودمقرطة الحياة السياسية تباينت المواقف والانتظارات داخل المجتمع في تونس مما يمكن أن تحققه اللامركزية وبالخصوص في المناطق المهمشة والتي بقيت تنتظر دورها من التنمية لعقود طويلة. و تجمع الآراء على أن التوقعات والانتظارات تتمثل أساسا في تصحيح التفاوتات الجهوية من خلال مبدأ "التمييز الإيجابي وصرف الموارد والثروات المحلية في التنمية المحلية والحد من النزوح وتوفير مواطن شغل وتطوير المجال العمراني و الاعتناء بجودة الحياة (الخدمات – البنية التحتية....) ورفع مؤشر الجاذبية للمنطقة وجلب الاستثمارات. وعلى الرغم من مشروعية هاته الانتظارات لنا أن نتساءل هل الجماعات المحلية الحالية في تونس لها القدرات الكافية، مالية وبشرية ومؤسساتية، لتحقيق كل هاته الأهداف وبالتالي تحقيق التنمية المطلوبة. وما هو واقعها وما هي السبل الفعالة لتطوير أداء هاته المؤسسات المحلية لتتمكن من الانتقال إلى اللامركزية دون مشاكل؟

الحذر من الانتقال من المركزية إلى اللامركزية

وجب القول أولا أنه لا يمكن أن نتكلم على اللامركزية دون وجود نظام بلدي معمم وموزع بطريقة منظمة وعادلة ومتوازنة بين الأفراد والجماعات والجهات. ولذلك، اعتمدت الدولة تقسيما جديدا بعد الثورة يستجيب لمبدأ التعميم الذي ينصّ عليه الباب السابع بالدستور المتعلّق بالسلطة المحليّة. وتمت تغطية كل التراب التونسي ب350 بلدية منها 86 بلدية جديدة استُحدثت خلال تطبيق عملية اللامركزية ولكنها لا تزال «حبراً على ورق» إلى الآن. وينتظر المسؤولون على المستوى المركزي والمحلي جهدا كبيرا لتمكين هاته البلديات الجديدة من الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية للتسيير الإداري المحلي والاستجابة لحاجيات المواطنين المعيشية. ويتفق المختصون على أن اللامركزية هي عملية بطيئة ومديدة زمنياً، إذ تقدّر الحكومة بأن الأمر قد يستغرق

27 سنة لنقل السلطة بالكامل إلى المسؤولين المحليين، ولذا لا يجب أن تكون التوقعات عالية للغاية حتى يسهم القرار السياسي المحلي القائم على أساس من الديمقراطية والمشاركة في زيادة ثقة المواطنين في مؤسسات الحكم المحلي. وما حدث في تونس في المرحلة الانتقالية وخاصة بعد الانتخابات البلدية اثبت أن من المخاطر التي يمكن أن تواجهها " اللامركزية " خطر تغلغل "شبكات الزبونية السياسية" وتفشي الفساد وتهميش الأقليات والفقراء، وذلك لوجود أنظمة مؤسسية وسياسية ضعيفة على المستوى المحلي. كما بينت تجربة اللامركزية في تونس، في سنواتها الأولى منذ 2018 ، فقر في مجال الإدارة العليا حيث أن العديد من البلديات تعرف معدلات بائسة للغاية في مدى شغل الوظائف والتي لا يتوفّر لديها حتى مهندس مدني أو معماري. وفي ظل غياب آليات المشاركة والمساءلة التي يستطيع المواطنون من خلالها مراقبة البلديات وهيئات الحكم المحلي ولعب دور أساسي في تحديد برامجها ونشاطاتها يصبح تكريس اللامركزية على المستوى المحلي أمرا صعبا. هذا بالإضافة إلى أن التمويلات المخصصة للبلديات ضعيفة ولا يمكنها تفي بالحاجة. ونذكر هنا أن ميزانيات كل الجماعات المحلية في تونس مجتمعة لا تتعدى 4 في المائة من الميزانية العامة للدولة (ميزانية الدولة لسنة 2014) مقابل 10 في المائة في المغرب و 20 في المائة في تركيا و 50 في المائة في دول أوروبا الشمالية . وهذا الوضع يجعل المؤسسات المنتخبة محليا عاجزة عن الإيفاء بواجباتها وانجاز المشاريع التي تلبي حاجيات المتساكنين في تنمية محلية. وقد كانت اللامركزية الجزئية مشكلة في بعض الحالات حول العالم: ففي البرازيل وباكستان وجنوب أفريقيا، مُنحت السلطات المحلية صلاحيات إدارية وحُجِبت عنها الصلاحيات المالية، ما حرمها من القدرة على تفعيل وتجسيد قراراتها في مجال السياسة العامة (سارة يركيس، مروان المعشّر ،2018).

وهذا ما يحيلنا على القول بأن اللامركزية غير المكتملة أوالمشوهة لا تمكن الهياكل المنتخبة محليا من السيطرة على التصرف في الشؤون المحلية. ورغم أن العديد من الأبحاث والدراسات عبرت عن خشيتها من اللامركزية الجزئية وترى أن الفشل في تطبيق اللامركزية الكاملة قد ينشر الفوضى ويعيق المحاسبة في كل من الحكومتين المحلية والمركزية و ما له من مضاعفات سلبية على تنفيذ المشاريع وتقدّمها إضافة إلى من يدقق ويراقب هذه المشاريع. وعلى الرغم من أن هذا الرأي واقعي، إلا أن العديد من الآراء أبدت خوفها من أن تنتج اللامركزية هياكل سلطوية جديدة وفساد على المستوى المحلي ومن أن تستنسخ تنظيم الحكومة المركزية وهو ما قد يؤدي إلى جلب طبقات إضافية من البيروقراطية.

الأداء وتطبيق اللامركزية

تعددت تعريفات ومفاهيم اللامركزية لتشمل اللامركزية السياسية والتي تهم لا مركزية الانتخابات أو لامركزية التمثيل والتي توضح الحدود التي تتحرك بداخلها المحليات لصناعة القرارات واتخاذها بالتناوب أو بالتكامل مع الحكومة المركزية كما يتضمن المفهوم أيضا لامركزية القرار والتي تركز على قدرة المحليات علي اتخاذ قراراتها بشكل مستقل دون الرجوع إلي الحكومة المركزية بالإضافة إلي اشتمال التعريف علي مصالح لامركزية الموارد أو اللامركزية المالية والتي تتيح للسلطة المحلية استغلال وتوزيع الموارد والإمكانيات

المتاحة وخلق الثروة محليا للاستجابة لحاجيات المواطنين. وذلك على اعتبار أن توزيع الاستثمارات والموارد ورصدها في مجتمع ما له علاقة وثيقة بتوزيع سلطة صنع القرار فيه.

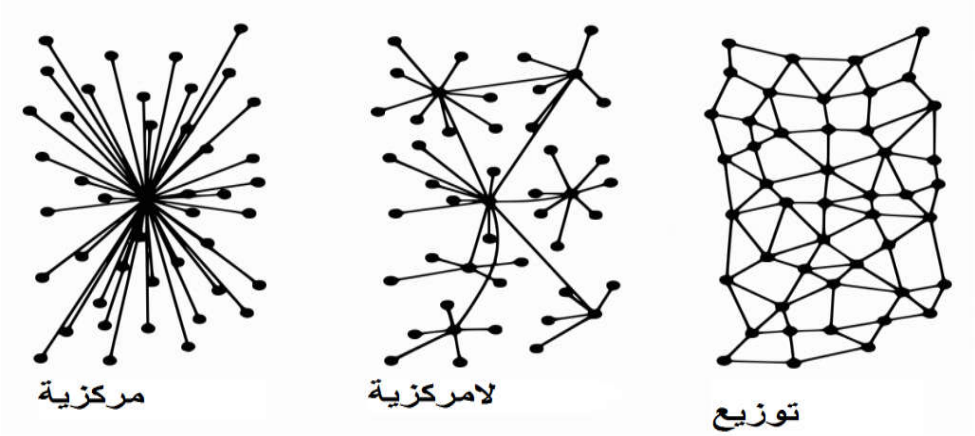

وحيث أن تجربة الحكم المحلي في تونس مازالت غضة قد يتعيّن على المسؤولين والسياسيين والمجتمع المدني أن يعتنوا بالتوقعات الشعبية المتعلقة بقدرة اللامركزية على تحقيق الحوكمة المحسّنة. كما يتطلب الأمر، حسب رأينا، الاستمرار والتوسع في نشر ثقافة التحول نحو اللامركزية والتوسع أفقيا وعموديا في مسار التوعية والتأصيل المعرفي لخلق ثقافة مجتمعية داعمة للتوجه ومستجيبة لمتطلبات التحول المنشود . وقد أظهرت عديد التجارب أن أهمية اللامركزية تكمن انطلاقا من أنّها تهدف إلى إشراك المواطنين في عملية التنمية المحلية وتحقيق التوازن بين المطالب الشعبية والسياسات الحكومية. ولكن يبدو وأن تطبيق اللامركزية في ظل دولة هشّة عملية معقدة وتثير عديد الاشكاليات؟

تميزت الجدالات حول مجلة الجماعات المحلية الجديدة ونظام الحكم المحلي وكذلك المسار المتواصل لإعادة صياغة العلاقة بين السلطة والمواطن في تونس وخاصة القطع مع النظام المركزي الشمولي القديم.

وتطرقت هاته الجدالات إلى عدة مسائل كمدى تلاؤم الصلاحيات الممنوحة للبلديات مع الموارد المالية والبشرية التي تتوفر لديها و إلى تقاسم المسؤوليات بين المنتخبين و ممثلي الإدارة البلدية و سلطات الإشراف والمجتمع المدني الخ. ورغم ما جاءت به القوانين الجديدة التي تتعلق بالهندسة المؤسساتية الجديدة للبلديات وتطبيق مبدأ التدبير الحر الذي يكرس المرور من رقابة مسبقة من طرف الدولة إلى رقابة لاحقة لتحييد انحرافات البيروقراطية المركزية عبر التقليص من تدخل سلط الإشراف والسماح بأكثر استقلالية ومرونة في التصرف بالنسبة للجماعات المحلية. إلا أن المخاوف تبقى كبيرة بخصوص الآليات التي يجب وضعها لمراقبة عمل السلطات المحلية والحد من مخاطر الفساد. من جهة أخرى هناك شكوك قوية تم التعبير عنها حول قدرة "المجتمع المدني" والنظام القضائي أو وسائل الإعلام على لعب دورها على النحو الكامل كحواجز أمام الانحرافات المحتملة في سياق سياسي يتميز

بهشاشة مؤسسات الدولة المنذرة بالخطر. وهذا الوضع يمكن أن يساعد على لامركزة الفساد الذي يعتبر عدوا للتنمية وسيكون الأمر أكثر خطورة إذا لم تكن هناك مراقبة.

وفي الختام يمكننا القول بأن هذه المخاوف تبقى نتيجة للاحتقان الموروث من التجربة البيروقراطية للنظام التسلطي الممركز للدولة وما بين متطلبات ديمقراطية تشاركية وحوكمة جديدة يفترض بها أن تكرس استقلالية الجماعات المحلية للاستجابة لهموم المواطنين وخاصة في الجهات والمناطق المهمشة والمنسية والتي أصبحت تتطلب حلولا وسياسات تنموية جديدة مستنبطة من الواقع المحلي ومسنودة من السلطة المركزية. وهنا يأتي الحديث عن أهمية سلطة مركزية راعية وعادلة تقطع مع الإرث التسلطي و الزبوني بل يجب عليها أيضا أن تظهر قدرتها على إشراك كل الأطراف المعنية وأن تسهر على ترسيخ إجماع يضمن "المصلحة العامة".

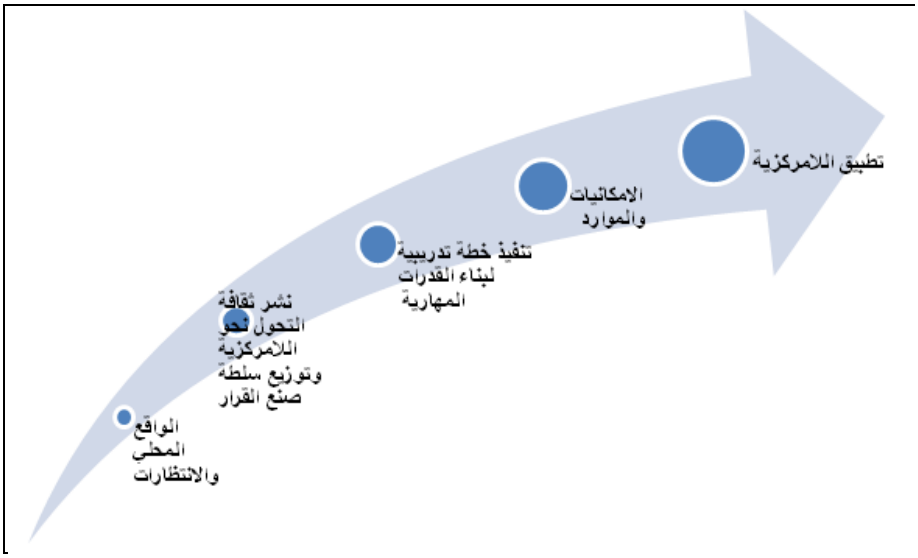

الأداء وتطبيق اللامركزية

وبالنظر إلى الواقع المحلي والتجارب الإقليمية والدولية وأمام هشاشة الدولة وجب الحذر في الآن نفسه من عملية حرق المراحل. فالانتقال إلى نقل الصلاحيات قبل تأهيل وتدريب المعنيين بهدف تحقيق المكتسبات السريعة وخاصة السياسية منها والانتخابية، يعتبر استباقا للنتائج قبل أوانها وهذا حتما سيحرمنا من تحقيق الأهداف الحقيقية والمستدامة للتنمية. وبالتالي، بات الاهتمام بتفعيل ونشر تطبيقات اللامركزية، الموضوع الأكثر أولوية في أجندة التنمية خاصة بالنسبة للدول النامية وخاصة الفقيرة والتي تستند في تطورها وتنظيمها إلى مجموعة من القوانين لتحديد صلاحياتها واختصاصاتها والتي من أهمها تنفيذ خطة تدريبية لبناء القدرات المهارية لموظفي الدولة في المناطق الداخلية وتوظيف كوادر مهنية والحفاظ على نوعية كفاءات عالية وخلق ثقافة المجتمع

الصغير في وقت قصير و إطلاق يد صانعي السياسات في تقييم أنواع البرامج والمبادرات الفعّالة وتحديد أماكنها وهو ما يؤدي إلى رفع مؤشر الجاذبية للمنطقة (سارة يركيس، مروان المعشّر 2018).

وهنا وجب التذكير أيضا بالرؤية الليبرالية للامركزية التي يروج لها البنك الدولي والذي يدفع نحو تنصل أكبر للدولة من واجباتها من جهة وما يمثله ذلك من خطر، وعلاقة ذلك بالتطلع الشعبي الذي يتمثل في رؤية نشأة دولة قوية عادلة وجامعة وقادرة على إعادة توزيع الثروات وإعادة التوازن بين الجهات والفئات والتكفل بمطالب العدالة الاجتماعية و التنمية الجهوية عبر بناء طريقة حكم بديلة تحرر الجماعات المحلية من المركزية المفرطة التي عانت منها في الماضي مع تحييد خطر تفكك الدولة التي أصبحت هشة جدا بسبب الأزمة الاقتصادية و السياسية (هالة يوسفي، 2018). وهكذا فإن دور الدولة وجاهزيتها لتطبيق اللامركزية وقدرة الفاعلين السياسيين في تونس على التوفيق ما بين متطلبات متباعدة وحتى متناقضة أحيانا حيث أن الشرعية الدولية تمر عبر تبني مقاييس تفرضها الجهات المانحة والتي تضع شروطا للمساعدة في التنمية وشرعية وطنية إزاء السكان المحليين الذين أصبحوا أكثر تحررا في التشبث بخيارات تنموية تنبع من الأسفل.

قائمة المراجع

- هالة اليوسفي. (2018). اللامركزية : علاجٌ معجزة لتونس متأزمة؟ – بحث. السفير العربي. http://www.banquemondiale.org
- سارة يركيس، مروان المعشّر. (2018). اللامركزية في تونس: تعزيز المناطق، وتمكين الشعب – دراسة.
- سامى الطوخى. (2015). اللامركزية المجتمعية مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة –دراسة – أكاديمية السادات للعلوم الادارية– 46ص.
- بالأمين ي. (2015). الحوكمة المحلية: عندما يتدخل البنك الدولي في إدارة بلدياتنا! – موقع نواة .
- محمد سميح الباجي عكّاز. (2015). هل تكون اللامركزيّة آلية لمعالجة التفاوت الجهوي؟ دراسة جمعياتية. نواة.

"بوابة الجماعات المحلية"، وزارة الشؤون المحلية والبيئة . http://www.collectiviteslocales.gov.tn/ar

Ronald W. Johnson and Henry P. Minis, Jr., "Toward Democratic Decentralization (1996) : Approaches to Promoting Good Governance," Research Triangle Institute .

Ivar Kolstad and Odd-Helge Fjeldstad, (2006), "Decentralization and Corruption: A Brief Overview of the Issues," Chr. Michelsen Institute.

Ines Labiadh, (2016), « Décentralisation et renforcement du pouvoir local : La Tunisie à l'épreuve des réformes institutionnelles », [Decentralization and the strengthening of local power : Tunisia facing institutional reforms](Maillages territoriaux, démocratie et élection, Monastir, Tunisia).

التخطيط الحضري في السودان والتوجيهات المعاصرة نحو التنمية الحضريةالمستدامة

Urban planning in Sudan and contemporary directions towards sustainable urban development

د/ أمير حسن عبد الله محمد

أستاذ مساعد جامعة أم درمان الإسلامية كلية الآداب – قسم الجغرافيا

ملخّص:

تناول البحث التخطيط الحضري في السودان و التوجيهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة من الموضوعات الحديثة والمعاصرة. وهدف البحث إلى التعرف على توضيح المناهج المرتبطة بالنمو الحضري، والتخطيط الحضري والعمراني والتنمية الحضرية المستدامة. ومحاولة البحث عن معايير نوعية وتخطيطية لتعريف المناطق الحضرية في السودان. والربط بين حجم التجمعات السكانية وعددها ومؤشر الفقر المتمثل بتدني المستوي ألمعيشي. وأستخدم الباحث عدة مناهج تناسب طبيعة البحث، منها المنهج التاريخي لتتبع مراحل التخطيط الحضري ومدى تأثيره على استخدامات الأرض بالسودان، كما أستخدم المنهج الوصفي لوصف الظاهرات الطبيعية والبشرية، وكذلك المنهج الإحصائي التحليلي (spss)، لجمع وترتيب وتحليل وتفسير البيانات، كما أستخدم المنهج الإقليمي لمعرفة التوزيع الجغرافي للظاهرات علي نطاق السودان ودرجة تأثيرها على استخدامات الأرض. وقد توصل البحث لعدد من النتائج أهمها: أن كل المدن السودانية هي مدن حضرية وفق المعيار العالمي لتصنيف المدن الحضرية. من الشكل رقم(1). أن المدن السودانية التي حققت التنمية الحضرية المستدامة هي: الخرطوم ونيالا، أما بقيت المدن الأخر وهي عبارة عن مدن حضرية ذات طابع ريفي. أن التخطيط الحضري لا يعني فقط المدينة، بل يشمل دراسة متكاملة لكل من المدينة والريف والعلاقة التبادلية بينهما كمناطق للاستقرار البشري.

الكلمات المفتاحية :التخطيط الحضري ،التوجيهات المعاصرة ، التنمية الحضرية ،السودان ،الاستدامة .

Abstract

The research dealt with urban planning in Sudan and the contemporary directives towards sustainable urban development of modern and contemporary topics. The aim of the research is to identify the articulation of the curricula associated with urban growth, urban and urban planning and sustainable urban development. And to try to find qualitative and planning criteria for the definition of urban areas in Sudan. And the link between the size and number of population groups and the poverty index represented by the low standard of living. The researcher used several methods to suit the nature of the research, including the historical approach to tracking the stages of urban planning and its impact on the uses of land in Sudan. The descriptive approach to describe natural and human phenomena, as well as the analytical statistical approach (spss), was used to collect, arrange, analyze and interpret data. Geographical distribution The research reached a .of demonstrations across Sudan and its impact on land use number of results, the most important of which is that all Sudanese cities are urban cities according to the international standard for classification of urban cities. Of figure (1). The Sudanese cities that achieved sustainable urban development are: Khartoum and Nyala, while the remaining cities are urban cities of a rural nature. That urban planning not only means the city, but includes integrated study of both the city and the countryside and the reciprocal relationship between them as areas of human stability.

Key Words:Urban Planning, Contemporary Guidance, Urban Development, Sudan, Sustainability

1- المقدمة:

تعد عملية التخطيط الحضري في البلدان المتقدمة أداة مهمة وفعالة لمعالجة المشاكل الناجمة عن النمو السكاني السريع وما ينتج عنه من مشكلات وتحديات وتزداد يوماً بعد يوم حاجة البلدان التي في طريقها إلي التنمية لمثل هذا النوع من التخطيط، حيث شهدت هذه البلدان معدلات نمو حضري لم تعهدها من قبل، ولم تكن مدنها قد صمتت أصلاً لمواجهة معدلات النمو السريع وضبط أثاره السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تجاوزت قدرة تلك البلدان علي مواجهتها، ولاسيما البنية التحتية والخدمات. تعاني معظم المدن السودانية الرئيسية من المشكلات المتداخلة لنمو الحضري وقد حان الوقت لتقوم بدور مواكب في النتاج العالمي لتصبح أيضا نقاط جذب واضحة للاستثمارات العالمية نظراً إلي

ما تملك من ميزات نسبية ومحلية ولاسيما بعض الأيدي العاملة والأراضي وتوفر السوق الاستهلاكية، فتنحصر المدن السودانية مكمل للتنمية ولكنه يمثل تحدياً كبيراً لها ولاسيما في مواجهة بعض التحديات الحضرية. ومنذ مؤتمر قمة المدن التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة في اسطنبول عام 1996م، جري الإقرار بأن المدن تشكل واحدة من التحديات ألكبري أمام المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك مستقبل الأرض في الواقع. وكما توقع علماء السكان، فان أكثر من نصف البشر،(3.3) مليار نسمة يعيش اليوم في مناطق حضرية وبحلول عام 2030م من المتوقع أن يبلغ عدد أولئك السكان ما يقارب (5) مليار نسمة.(صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2007م). هذه الأرقام تبين نطاق التحدي الذي تمثله التنمية الحضرية في العالم الراهن والضغط المتزايد التي تمارسه علي مختلف المستويات في المدن. ويبدو أن العالم يسير حتماً في طريق التحضر، فالتحول الحضري الكوني الحقيقي الجاري حالياً، هو النتيجة الضرورية والحتمية لتحول السكاني،ويشكل واحد من التحديات الرئيسية في القرن الحادي والعشرين، كما يتضح في أهداف التنمية الألفية التي تبنتها الأمم المتحدة في عام 2000م، الأمر الذي يستوجب توجيه الاهتمام الأكبر إلي مشكلات التحضر، إذ أصبحت إدارة التنمية الحضرية واحدة من أهم التحديات في القرن العشرين.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005م).

2- مشكلة البحث.

تتلخص مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

ما هو واقع التخطيط الحضري في السودان؟

هل أسهم التخطيط الحضري في تحقيق تنمية حضرية مستدامة في السودان؟

ما هي معايير التحضر وما أثرها علي التنمية الحضرية المستدامة في السودان؟

ما هو دور الأجهزة القومية والولائية والمحلية في تخطيط وإدارة التنمية الحضرية المستدامة في السودان؟

ما هو المعيار الإداري والسكاني في تعريف المناطق الحضرية في السودان؟

إلي أي مدي أثر النمو السكاني علي تصنيف المناطق الحضرية في السودان؟

3- فرضيات البحث

تتمثل فرضيات البحث في الأتي:

أسهم التخطيط الحضري في تحقيق تنمية حضرية مستدامة في السودان.

يعتبر النمو السكاني من أهم معايير التحضر في السودان.

للأجهزة القومية والولائية والمحلية دور كبير في تخطيط وإدارة التنمية الحضرية المستدامة في السودان.

يعتبر المعيار الإداري مقياس لتصنيف المناطق الحضرية في السودان.

أهداف البحث

تعد مسالة التنمية الحضرية المستدامة من الموضوعات الحديثة والمعاصرة، فأساليب وطرق العمل بها غير واضحة المعالم بشكل كاف، لذلك سيعالج البحث هذا المسألة بشكل متكامل بما يحقق الأهداف الآتية:

وضيح المناهج المرتبطة بالنمو الحضري، والتخطيط الحضري والعمراني والتنمية الحضرية المستدامة.

محاولة البحث عن معايير نوعية وتخطيطية لتعريف المناطق الحضرية في السودان.

الربط بين حجم التجمعات السكانية وعددها ومؤشر الفقر المتمثل بتدني المستوي المعيشي.

البحث عن الأساليب التي أدت بدورها إلي تدني المستوي المعيشي في بعض المناطق الحضرية، وكيفية توزيع الأدوار مابين السلطات المركزية والإدارة المحلية والقطاع الخاص.

وضع أولويات عمل للارتقاء بالإدارة والتخطيط الحضري من اجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

منهجية البحث

أستخدم الباحث في البحث عدة مناهج تلائم طبيعة البحث وهي:

المنهج التاريخي: أستخدم الباحث هذا المنهج في البحث للوصف والتسجيل للوقائع والأحداث الماضية وتحليلها في التوصل إلي الحقائق ورسم صورة للمستقبل، مما يساعد في معرفة التخطيط الحضري في الماضي والتغيرات التي طرأت عليه، ذلك للاستفادة من الربط والتحليل والتعليل لما هو قائم اليوم وما يجب أن يكون عليه في المستقبل.

2. المنهج الوصفي: أستخدم الباحث هذا المنهج الوصفي وذلك بالاعتماد على أسلوب الملاحظة والمشاهدة في السودان، وعن طريق هذا المنهج يتم وصف كثير من الظاهرات الطبيعية والبشرية المؤثرة علي التخطيط الحضري بالسودان، إضافة لوصف الآثار السالبة للتخطيط الحضري علي حساب التنمية الحضرية.

3. المنهج الإقليمي: أستخدم الباحث هذا المنهج لتميزه بالاهتمام الكبير بالعلاقات المتبادلة بين عناصر البيئة الطبيعية والبشرية في إقليم محدد (السودان) ويتم استخدامه لمعرفة التوزيع الجغرافي للتخطيط الحضري في السودان والتوجيهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة.

4. المنهج الكمي التحليلي: هو أحد المناهج التي يستخدمها الباحث في هذه البحث وذلك لأنه يعتمد على نتائج البحث الرياضية الكمية مما يجعل النتائج المتحصل عليها بهذه الطريقة نتائج علمية محددة بدلاً من أن تكون دراسة وصفية عامة، ويستفاد منه في دراسة التخطيط الحضري بالسودان لما يحققه من وصف واستنتاج وتحليل الاستخدام من خلال الأرقام والبيانات وبناء النماذج باستخدام برنامج (SPSS).

قبل استعراض دور التخطيط الحضري وأهميته في مواجهة تحديات التنمية الحضرية، لابد من التعرف أولا علي مفهوم التحضر والتخطيط الحضري والعلاقة بينهما. وعلي الرغم من بساطة هذا التصنيف، يجمع الباحثون علي صعوبة وضع تعريف شامل لمفهوم المناطق الحضرية علي مستوى العالم، وهناك اختلاف واضح وأراء متباينة في تحدد ماهية التحضر، فضلاً عن توضيح الفرق مابين التخطيط العمراني والحضري وتوضيح عدد من المصطلحات المتعلقة بموضوع البحث.

التخطيط الحضري، أم التخطيط المدينى، أم التخطيط العمراني؟

بعد الدراسة المرجعية لأهم البحوث والكتب العلمية المنشورة المتعلقة بموضوع البحث، يتبين أن أغلبها اعتمدت مصطلح التخطيط الحضري، كذلك اعتمدت الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2010م- 2016م). مصطلح التنمية الحضرية وأفردت فصلاً خاص عن التخطيط الإقليمي المتوازن والتنمية الحضرية، وتلك هي المرة التي يرد فيها مصطلح التنمية الحضرية ضمن وثيقة رسمية، إذ تصدر الخطط الخمسية وفق مرسوم جمهوري. أما مصطلح التحضر فهو المصطلح المعتمد في المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في السودان. ومن الناحية اللغوية، وبالرجوع إلي قاموس (المنجد) يقرأ المرء أن الحضارة هي: الإقامة في الحضر(بفتح الراء)، حضوراً أو حضارة، ضد غاب (البدوي غائب، لا حضور له في مكان محدد). أما حضر (بسكون الراء) كالأتي: حضر- حضارة : أقام بالحضر/ الحضر القرى والأرياف والمنازل المسكونة فهي خلاف البادية. وهذا يعني أن الحضارة تدل علي أسلوب متميز من الحياة، وهو الاستقرار والإقامة الدائمة. ولكن الاستقرار ليس من الضروري أن يكون في المدينة، فالاستقرار نشأ تاريخياً في القرى الصغيرة، وعندما تطورت القرية واتسعت تحولت إلي مدينة، ومن ثم فأن نشأة المدينة كانت متأخرة بالقياس إلي نشأة القرية.

فالأساس اللغوي في اللغة العربية التي عرف المدينة والقرية معاً بالقياس إلي الارتحال والبداوة، فانه لا يصلح أساسا لتعريف كل منهما بالقياس الأخر. بالمقابل يتبين أن استخدام مصطلح حضر مقابل (urban) وهو عكس (rural) أي ريف. ويتبين بذلك أن مصطلح حضر وفق الأدبيات الصادرة عن دول أجنبية يرتبط بالمدينة التي تبدو فيها مظاهر التقدم العلمي والفني والفكري والإداري والتقني وغيرها. بالمقابل يرتبط مصطلح الريف بالمناطق المحيطة بالمدن. وهذا يعني من الناحية اللغوية أن مصطلح الحضر يختلف من بلد لأخر وفق الخصائص المحلية للمجتمعات في تلك البلدان مابين (البدو، الحضر) أو (الريف، الحضر)، كما هو واضح في الجدول (1):

الجدول (1): بعض التصنيفات الدولية لمفهوم الحضر.

الدولة	تعريف الحضر
بوتسوانا	التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها 5000 نسمة فأكثر، ونحو 75% من سكانها يمارسون نشاطات غير زراعية
أرمينيا	تشمل محليات المدن التي تتميز بالخصائص الحضرية كعدد السكان، وتركز النشاطات الاقتصادية غير الزراعية، وعدد العمال غير الزارعين بأسرهم.
الصين	مجموعة السكان الذين يقطنون المناطق التي تقع تحت إدارة المدن والبلديات والتي تبلغ كثافة السكان فيها نحو 1500نسمة/كم2
اليابان	التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها نحو 50 ألف نسمة فأكثر، ونحو 60% من سكانها يمارسون نشاطات غير زراعية.
كندا	التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها نحو 50 ألف نسمة فأكثر، وتمثل كثافة السكان 400% نسمة/كم2
أمريكا	التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها نحو 2500 نسمة فأكثر، أو المراكز الحضرية التي يبلغ عدد السكان فيها نحو 5 ألف نسمة فأكثر وأقل من 50 ألف نسمة.
روسيا	المدن والمحليات التي تتميز بصفاتها الحضرية طبقاً للمعايير والخصائص الحضرية التي تتلخص في الأتي:عدد السكان، حيازة الأراضي الزراعية ومساحتها، وعدد العمال المشتغلين في نشاطات غير الزراعية با سرهم.
فرنسا	التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها نحو 2000 نسمة فأكثر، ويعيشون في منازل. ولا يوجد أكثر من 200 متر مابين الوحدات السكنية.
السعودية	التجمعات السكانية أو البلديات التي يزيد عدد السكان فيها علي خمسة الاف نسمة.
الأردن	المحليات التي يبلغ عدد سكانها نحو 5000 نسمة فأكثر.
مصر	المحافظات الحضرية الأربع: القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد، السويس.عواصم باقي المحافظات ، فضلاً عن عواصم المركز بمحافظات الجمهورية كلها.
فلسطين	التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها نحو 10ألف نسمة. مركز المحافظات جميعها بغض النظر عن حجمها. التجمعات السكانية التي تتراوح عدد سكانها بين (4- 9.999) آلاف نسمة، شريطة أن تتوفر أربعة عناصر مهمة من العناصر الآتية: شبكة كهرباء عامة، شبكة مياه عامة، مكتب بريد، مركز صحي بدوام كامل لطبيب طوال أيام الأسبوع، مدرسة ثانوية تمنح شهادة ثانوية عامة.

سوريا	مدن مراكز المحافظات والتي يزيد عدد سكانها علي نحو 20 ألف نسمة
البحرين	المجتمعات أو القرى التي يزيد عدد سكانها علي نحو 2500 نسمة.
تونس	السكان الذين يقطنون عل شكل وهيئة مجتمعات.
الكويت	التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها نحو 10 ألف نسمة .
سلطنة عمان	كل مسمي سكاني ثابت يزيد عدد سكانه علي 2500 نسمة، شريطة أن تتوفر فيه ثلاث من الخدمات الأساسية الآتية: مدرسة إعدادية أو ثانوية، خدمات المرافق العامة الكهرباء، مركز صحي حكومي، خدمات الهاتف.
السودان	المحليات الإدارية أو التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها علي نحو 5000 نسمة.

المصدر: القزيري، 2007م،ص 34.

في حين يدل مصطلح حضر في اللغة العربية علي المناطق الاستقرار البشري ويضم المدينة، والريف، ويشمل بذلك التخطيط الحضري دراسة متكاملة للمدينة والريف والعلاقة التبادلية بينهما كمناطق للاستقرار البشري. إلا أنه من الناحية الفنية والتخطيطية والعملية وبالرجوع الي قانون وزارة التخطيط العمراني والوثائق الصادرة عن الوزارة يتضح أن هنالك اعتماداً كاملاً علي مصطلح التخطيط العمراني، وقد تم اعتماد مصطلح التنمية العمرانية، ومصطلح نمو العمران، وانعكس البعد المكاني بشكل أساسي في العملية التخطيطية والمرتكزة بشكل أساسي علي استعمالات الأراضي والتوسع العمراني ودراسة الفراغ (الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، 2007م).

ومن خلال ما تقدم ، يتبين أن هناك تداخلاً واضحاً بين مصطلح التنمية العمرانية، ومصطلح التنمية الحضرية، وربما يكون هناك تأثير لإشراف وزارة التخطيط العمراني علي المشاريع كجهة وطنية، إذ تهتم الوزارة بقضايا التخطيط العمراني المتعلقة بالمخططات التنظيمية والوصف المكاني. بالمقابل تعتمد المشاريع التي طرحتها الجهات الدولية علي أسس معاصرة مستمدة من مبادي التنمية الحضرية المستدامة التي انطلقت مع بداية التسعينيات من القرن العشرين لتتبني مجالات أكبر وأوسع من نطاق التخطيط العمراني بأبعاده المكانية والفيزيائية وتشمل جوانب أخري مثل التنمية الاقتصادية المحلية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية البيئة الحضرية من خلال الارتقاء بنوعية الخدمات وبالاعتماد علي السلطات المحلية وفق أسس اللامركزية الإدارية والمالية، الأمر الذي يدعو إلي التفكير بإعادة النظر بتسمية ومهام بعض الولايات المعنية بالتخطيط العمراني علي مستويات الإدارة المركزية والمحلية لتواكب التوجيهات المعاصرة في تخطيط المدن والتنمية الحضرية والإقليمية.

مفهوم التخطيط العمراني إلي تخطيط الحضري المستدام

انطلاقاً من هذا الواقع الذي يبين أن هناك نوعاً من التداخل والغموض في أهم المصطلحات الرئيسية، كان لابد من استعراض بعض المفاهيم التخطيطية المترابطة بمجال التخطيط العمراني والحضري وتوضيحها:

التحضر: عملية إعادة توزيع السكان نتيجة التحول الكلي للمجتمع من النشاطات الأولية إلي النشاطات الثانوية، وما يترتب علي هذا التحويل من أثار اجتماعية واقتصادية وثقافية.(غريب، 1985م،ص 34). ويجد بعضهم أن مفهوم التحضر يشير إلي ارتفاع نسبة السكان التي تتركز في منطقة سكنية صغيرة نسبياً.(فيليب، 1979م، ص 23). ويذهب بعضهم الأخر إلي أكثر من ذلك، فيجدون أن التحضر هو أكثر من كونه عملية استقبال لمجموعة أفراد يأتون من القرية إلي المدينة، أو التحول من العمل الزراعي إلي عمل الصناعي، والتجاري، ولكنه يتضمن تغييرات أساسية تشمل تفكير الناس، وسلوكهم وقيمهم الاجتماعية.(كمال وحبيب، 1973، ص19). هذا التعريف الأخير يعكس الجانب الاجتماعي للتحضر. أما من الناحية التخطيطية والتنموية، فيرتبط التحضر بنوعية الخدمات (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الإدارية) المتاحة للتجمعات السكانية في كل من المدينة والريف، وفق المساحة وعدد السكان ونوع النشاطات التي يمارسونها (الزراعة، الصناعة، الخ...).

التركز الحضري: يشير إلي نسبة مجموع السكان الذين يعيشون في المدن إلي جملة السكان.

النمو الحضري: يعني الزيادة في عدد السكان الذين يعيشون في بلدات ومدن علي اختلاف أحجامها. ويقصد بدرجة التحضر، نسبة سكان الحضر إلي مجموع السكان.(صفوح، 2005م، ص32).

التضخم الحضري: أصبح المعدل المتسارع للتحضر هو ألسمه المميزة لمدن الدول النامية ، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين ونتجت عن ذلك ظاهره التضخم الحضري . وحدث ذلك بفعل هجرة سكان الريف نحو المدن بصورة تجعل قطاع المهن الثانوية والثالثة ليست لديهما القدرة على امتصاص استيعاب المهاجرين بسبب ضعف القاعدة الاقتصادية في الدول النامية والهجرة بأعداد كبيرة بصورة تفوق الأعداد المطلوبة للعمل بتلك القطاعات . كما أن المستويات التعليمية و المهارات المطلوبة غير متوفرة في هؤلاء المهاجرين .(البشري، 2006م, ص 23).

التخطيط: هو الأداة أو الوسيلة التي يتم بموجبها نقل المجتمع من وضع إلي أخر، أو الطريقة التي تنظم عملية نقل المجتمع من حال إلي حال. والتخطيط ليس هادفاً في ذاته، بل أداة للوصول إلي الهدف المطلوب، وأسلوب عمل لتحقيق غاية بأقصر وقت وأوفر جهد وأقل تكلفة.(صفوح، 2001م. ص43).

يُعرف التخطيط بأنه العملية التي يتم بموجبها دراسة وتحليل بيانات الماضي والحاضر في سبيل توقع الأوضاع المستقبلية بما يقود تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها في سبيل المستقبل ويشمل تحديد الوسائل والسياسات والأساليب اللازمة لتحقيق الأهداف بالجودة والتكلفة المطلوبة، كما يشمل تحديد ثقافة المنظمة وفلسفة النشاط وكذالك الإطار الزمني لإنجاز الأهداف.(أبو صالح،2013م،ص29).

التخطيط العمراني: يقصد به المنهج الذي يتم بمقتضاه تهيئة تراب البلاد من أجل توزيع البشر ومواردهم توزيعاً جغرافياً محكماً. (الباهي،1985م،ص 17). بمعني أخر، يؤثر التخطيط العمراني بشكل فعال في التوزيع والترتيب المكاني للأهداف والوظائف والبرامج، وأصبح هذا النوع من الأساليب التقليدية في التخطيط، أي ممارسة إجراءات الضبط في استخدام الأرض في المدينة والريف، بهدف تحقيق العدالة في مجالات الإسكان والصحة والخدمات العامة والترفيهية.

التخطيط الحضري: هو تطبيق رؤية معينة , من أجل أهداف محددة , ترتبط بنمو المناطق الحضرية وتنميتها. أي وضع إستراتيجية محددة, لتنمية البيئات الحضرية وتوجيهها وضبط نموها وتوسعها , بهدف الوصول إلى أفضل توزيع للنشاطات والخدمات , تتحقق معه أقصى الفوائد للسكان.(أبو عايش، 1979م، ص 62).

كما يمكن تعريف التخطيط الحضري بأنه ممارسة لإجراءات الضبط في استخدام الأرض في المدن , وذلك بهدف تحقيق أوضاع ملائمة وعادلة في مجالات الإسكان والصحة والخدمات العامة والترفيهية. وقد عرف أيضاً التخطيط الحضري بأنه علم وفن, يتجلى في أسلوب استخدام الأرض, وإقامة المباني, وشق الطرق, وتسيير المواصلات, كل ذلك بطريق يكفل الحد الأقصى من الاقتصاد والملائمة والجمال. (لويس،1952م، ص 26).

مفهوم التنمية:

التنمية Development من الألفاظ التي شاع استخدامها بكثرة في الآونة الأخيرة. وبالرغم من ذلك فما زال اللفظ يكتنفه الغموض والإبهام وظهرت اتجاهات نظريات عديدة ومتنوعة تعالج هذا الموضوع.(رشوان،2004م،ص12).

التنمية الحضرية:

هي عملية معقدة ومتداخلة مابين التنمية الاجتماعية والثقافية والنفسية, وتعتمد التنمية الحضرية على دراسة السكان والاقتصاد واستخدامات الأراضي والنقل والخدمات والمرافق الحيوية ووسائل الإنتاج.(معهد التخطيط القومي، 2001م). هذا وترتبط التنمية الحضرية المستدامة بمعايير عديدة تتعلق بتوافر إمدادات المياه, ونقاوة الهواء والماء والتربة وتوفير المقومات البيئية الأساسية للمرافق الصحية وادارة النفايات والنقل, ولا يمكن لكل هذا دون وجود إرادة سياسة قوية وإصلاحات هيكلية وتشريعية جزرية.(رولا، 2010م، ص 34). انطلاقا مما تقدم يمكن التأكيد بأن هناك تكاملاً بين مصطلحي التخطيط العمراني والتخطيط الحضري, وبعض التعاريف السابقة لم تظهر أي اختلافات بينهما, إذ ربطت عمل التخطيط العمراني والتخطيط الحضري لاستعمالات الأراضي, وهذا غير دقيق لأن هناك:

البعد التقليدي للتخطيط العمراني أو الحضري:

ويهتم هذا بالأراضي وتقسيماتها واستعمالاتها وتصميم المشاريع العمرانية عليها,وهو ما يسمى بالتخطيط العمراني أو المكاني.

البعد المعاصر للتخطيط الحضري: وهذا ما يهتم بالأوضاع الإنسانية البيئية والاقتصادية والاجتماعية من خلال التركيز على ما يوفر لها من خدمات ومرافق عامة وأساليب إدارتها. استنادا على ذلك, يتبين أهمية تفعيل العمل بأسلوب التخطيط الحضري المعاصر كأداة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة تتكامل فيه الإبعاد المكانية (العمرانية) مع الإبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية. ويمكن السؤال عن إمكانية تحقيق ذلك ومدي توافر الأطر العلمية والفنية المختصة في هذا المجال، الأمر الذي قاد البحث عن الأصول العلمية والأكاديمية للتخطيط الحضري وواقع الحال في السودان.

التخطيط الحضري كاختصاص معاصر متعدد المجالات وأهمية تأهيل الأطر العلمية والفنية :

إذا كان التخطيط العمراني يهدف إلي توجيه التنمية العمرانية للمدينة أو الإقليم ، فان عملية تطوير الخدمات والمرافق العامة كأسلوب يهدف إلي التعامل المباشر مع هذه المرافق ورفع مستويات أدائها كماً ونوعاً ، يرتبط بشكل مباشر بالتخطيط الحضري الذي يمكن عده واحداً من الأنظمة العلمية المتعددة المجالات التي تخدمها تخصصات مختلفة تتكامل ما بين علوم الاقتصاد والاجتماع والهندسة المدنية من جانب البنية التحتية والهندسة المعمارية من جانب البنية الفوقية المتمثلة في وأنظمة البناء. ونظراً إلي تشابك العلوم التي تدخل في مجال التخطيط الحضري وتعددها ،فهو يندرج ضمن برنامج الدراسات العلياء ،كما هو الحال في معهد تخطيط المدن في باريس. الذي يعد أقدم وأول معهد في فرنسا متخصص بقضايا تخطيط المدن تأسس مع بداية القرن العشرين، ويعد حاليا مركز استقطاب لطلاب الدراسات العليا للتخصص في مجال التخطيط الحضري والإقليمي ومن تخصصات مختلفة تشمل (الاقتصاد،العمارة،الجغرافية،الحقوق ،علم الاجتماع، الزراعة،العلوم السياسية). الأمر الذي يتطلب تطوير البرامج في المرحلة القادمة لاستيعاب طلاب من اختصاصات مختلفة مع مدرسين من اختصاصات متنوعة ومتكاملة لكي لا يكون التخصص أحاديا في مجال"البنية التحتية والعمرانية"بل يجب أن يغطي مجالات أوسع تتعلق بقضايا التنمية الحضرية .إي يجب معالجة قضايا التنمية المستدامة بإبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والإدارية،وفق الأسس والمبادي التي تطرحها حاليا المنظمات الدولية ، مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وتحالف المدن ، الذي يعمل تطوير استراتيجيات لتنمية المدن وخطط عمل لتحقيق التوازن فيها وفق مبادي التنمية المستدامة معتمداً بذلك علي منهج مشاركة المجتمع المحلي لتحسين مستوي المعيشة للمواطنين كافة. (رولا، 2010م، ص43). وفق رؤية معاصرة للتنمية الحضرية والإقليمية وليس من منظور عمراني ومكاني لتوزيع الفعاليات. ضمن هذا المطار ،وانطلاقا من التوجيهات الحديثة في هذا المجال ، يعد تأهيل الأطر الفنية والعلمية في مجال التخطيط الحضري المستدام ، ومن اختصاصات علمية متنوعة ومتكاملة تشمل (الاقتصاد العمارة،الجغرافية،الحقوق،علم الاجتماع ،الزراعة،العلوم السياسية) خطوة أولي لتفعيل العمل بالتخطيط الحضري المعاصر في السودان.

أسس التخطيط الحضري وأهدافه ومجالات عمله

بغية الانتفاع الأمثل من البيئة الحضرية يستند التخطيط الحضري إلي قواعد وأسس ومعايير كيفية وكمية يتم بموجبها تحديد مستوي استعمالات الأرض الحضرية ونسبها من استعمالات المخطط العام الذي يعد كقانون للسيطرة علي توجيه نمو المدن بصفاتها (السكنية والخدمية والتجارية والنقل والمواصلات والمناطق الخضراء والترفيهية ...الخ)، وذلك وفق مجموعة من الأسس والمبادي بحيث:

يحقق التوازن ما بين الإرث الحضاري للمدينة، ومشكلاتها الحالية، واحتياجاتها المستقبلية.

يتجلي بالقيم الجمالية والذوقية والاجتماعية والأخلاقية التي تستطيع أن تعكس بيئة حضرية متوازنة.

يحقق التوازن بين السياسات العامة للدولة ومتطلبات المجتمع.

يضمن مشاركة شعبية واسعة لما هو متعلق بمتطلبات واحتياجات المدن التي ينجزها التخطيط

يستند إلي أسس قانونية وتشريعية تؤمنها الدولة لتدعم المنفذين في تحقيق أهداف التخطيط .

وفي إطار ما تقدم ، تتحد أهداف التخطيط الحضري وفق الأتي:

تحسين البيئة الطبيعية للمجتمع المحلي ، وجعلها صحية مريحة بتوجيه عملية التنمية الحضرية لتحسين الصحة العامة والأمن والراحة والاقتصاد وتوفير الخدمات العامة للسكان جميعهم.

تنظيم العلاقة بين الاستعمالات المختلفة للبيئة الحضرية وتنسيقها.

تحسين المنفعة العامة لسكان البيئة الحضرية كافة وتنميتها ،وليس منفعة أفراد أو مجموعات خاصة.

التنسيق بين السياسة العامة التي يضعها مجلس المدينة وعمليات التنمية التي يقوم بها الأفراد.

توفير المعلومات الفنية، وجعلها توجه عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية الحضرية .

ربط عمليات التنمية الخاصة علي المدى الطويل بعمليات التنمية الخاصة علي ألمدي القصير.

توسيع القاعدة الاقتصادية للبيئة الحضرية المحلية وتقويتها.

في الوقع يمكن ترجمة الأهداف السابقة للتخطيط الحضري ضمن مجالات مختلفة وفق الأتي:.

. في مجال التنمية السكنية : توفير بيئة سكنية صحية آمنة وجذابة وجميلة لتحقيق معيشة مريحة للسكان.

. في مجال التنمية التجارية: توفير مساحات من الأراضي للنشاط التجاري في مواقع مناسبة ومريحة للزبائن، ومنسجمة مع استعمالات الأرض الأخرى.

. في مجال النقل والمواصلات : توفير شبكة من الطرق العامة والشوارع ، ووسائل النقل والمواصلات لنقل السكان والبضائع بطرائق اقتصادية ومريحة وبكفاءة عالية.

. في مجال المرافق والخدمات : توفير شبكة من المرافق العامة من مياه شرب وصرف صحي وكهرباء وغاز،وكذلك تهيئة الأماكن المناسبة لإقامة الخدمات العامة عليها من مدارس ومستشفيات وأماكن للترفيه وغيرها.

14- تسارع التحضر في السودان وتحدياته:

تميز السودان دون غيره من الدول في محيطه بتسارع النمو الحضري علي حسب حجم المدن في السودان تتعدد فيه المدن بكثرة من شماله وجنوبه ولكن يخلف حجم سكان المدن (التحضر السريع للمدن فيه)، من مدينة لآخري علي حسب عوامل الجذب، حيث بلغت نسبة الحضر في عام 1998م. حوالي (33.1%)، وشهدت الخرطوم الكبري معدل نمو سنوي وصل حتي (6.8%) خلال الفترة من 1983 – 1993م. كما وصلت النسبة في كل من بورتسودان وود مدي الي (6.2%) و(7.1%). (إنصاف، 2014م، ص 6). حيث بلغت نسبة سكان الحضر (49%) بمعدل نمو سكاني (2.8%) من السكان في عام 2010م وبمعدل تحضر (32.9%). واستنتاجا مما سبق يتبين بأن اعتماد المؤشر الكمي والإحصائي هو الأساس في تحديد نسب التحضر في السودان وغالباً ما يرتبط بالمدن, حيث تصنف المناطق الأخرى على أنها ريفية. وعلى هذا الأساس توضع الخطط والبرامج التنموية, ويكون تمثيل المدن والتجمعات الحضرية الصغيرة هامشياً وضعيفاً في تلك الخطط, الأمر الذي يؤثر سلباً في مستويات التنمية فيها. هذا ويمكن إرجاع الارتفاع السريع في نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان للأسباب الآتية:

1- الزيادة الطبيعية للسكان وارتفاع معدل النمو السكاني.

2- الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة بسبب توافر فرص العمل, والخدمات الرئيسية للسكان.

3- تمركز عوامل التنمية من نشاطات حكومية وصناعات في المدن الكبرى.

4- التصنيف الدوري لكثير من القرى ورفع مستواها إلى وحدات إدارية بحيث تعد ضمن المناطق الحضرية.

وقد صاحب تلك الزيادة السريعة في التحضر في السودان تضاعف سكان المدن الرئيسية مثل، الخرطوم، نيالا، ود مدني، بور تسودان، هذا ما أدي إلي تصاعد مؤشرات التنمية غير المستدامة في المحليات. وقد نتجت عن ذلك أثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية تجاوزت إمكانيات السلطات المحلية علي مجابهتها، وتعددت المشاكل المصاحبة للتحضر لدرجة يصعب حصرها، إلا أن المشكلات تدور حول نقص الموارد المالية والبشرية اللازمة لمواجهة الزيادات السريعة في أحجام المدن وعدد سكانها وقصور المدن عن توفير فرص العمل للجميع، ولإسكان المناسب للزيادة السكانية. وقد ترتب عن التحضر الذي شهده السودان خلال الخمس والعشرين سنة الماضية ظهور بعض السلبيات وفق المستويات الآتية:

مركز المدن الرئيسية:

1- تدهور النسيج المعماري والعمراني ضمن المراكز الحضرية القديمة وتشتته. ومن هذا المواقع الخرطوم القديمة، أمدرمان القديمة، مدينة بحري، وغيرها، إذ تتعرض تلك المواقع

إلي تدهور مستمر بسبب التأثيرات الناجمة عن تلوث الهواء، فضلاً عن التدهور الناتج عن عدة أسباب أخري كالصيانة والاستخدام غير المناسبين، والتغيرات في المناطق المحيطة، علاوةً علي سياسات الحفاظ التي حدت بدورها من المدخلات العلاجية لتلك المواقع، فأصبحت عرضة للإهمال والتدهور.

2- ارتفاع أسعار السكن في مراكز المدن، الأمر الذي دفع السكان إلي مناطق السكن العشوائي وسكن الضواحي المنخفضة الأسعار نسبياً عما هو عليه في مراكز المدن.

3- الازدحام المروري في مراكز المدن ومشاكل السلامة المرورية والتلوث الذي واكب زيادة التنقل في ظل غياب استراتيجيات للتنقل الحضري المستدام الموجة نحو النقل العام، وربط استراتيجيات النقل بتخطيط المدن واستعمالات الأراضي.

4- تدهور البيئة كنتيجة لزيادة عدد السكان وزيادة الضغط علي الموارد الطبيعية وما يرافقه من كثرة النفايات، وتدهور نوعية المياه والهواء والسكن.

5- تصاعد البطالة والفقر الحضريين في المدن وتصاعد الآثار الاجتماعية مثل الإدمان والجريمة. وقد بين توزيع الفقراء علي المناطق المختلفة في السودان، وبلغت نسبة الفقر في المناطق الحضرية (46.5%) ومقابل (33.5%) في المناطق الريفية.(وزارة الضمان الرعاية الاجتماعية،2011م). وذلك لوجود فرص عمل زراعية في الريف ومحدوديتها في المناطق الحضرية إذ يرتبط الفقر بالبطالة التي تودي بدورها إلي أثار اجتماعية، حيث أصبحت بعض الإحياء الفقيرة في المدن بؤر للجريمة والإدمان.

المراكز الثانوية في الضواحي الداخلية للمدن الرئيسية:

1-الانتشار الواسع للنمو العمراني والتشتت في توزيع المناطق السكنية واستعمالات الأراضي وما يتطلبه ذلك من نفقات مرتفعة لتقدم الخدمات والبنية التحتية مع الصيانات الدورية اللازمة.

2- زيادة مناطق السكن العشوائي ذات الشروط السكنية السيئة وتدني نوعية الخدمات الصحية والتعليمية فيها، وامتدادها علي استخدامات الأراضي الأخرى.(الهيئة السودانية لشئون الأسرة، 2008م).

3- زيادة الجيوب الفقر في المناطق شبة الحضرية المحيطة بالمدن، حيث تتركز أحزمة العشوائيات.

4- محدودية مصادر المياه في بعض المراكز الحضرية.

5- تدهور البيئة الحضرية كنتيجة لزيادة عدد السكان وزيادة الضغط علي الموارد الطبيعية.

المراكز الحضرية الجديدة والضواحي الخارجية:

1- اختلال التوازن في البنية الحضرية داخل المدن المتمثل في وجود مناطق سكنية جديدة مزودة بالمرافق وغير أهلة بالسكان، ومناطق أخري آهلة بالسكان ولا يتوافر فيه الحد الأدنى من الخدمات.

2-عدم كافية الخدمات والبنية التحتية وعدم القدرة عل تأمين الإمداد بشبكات المياه المأمونة وخدمات الكهرباء والصرف الصحي الملائم، وجمع القمامة وخدمات النقل الي المناطق كلها.

لمواجهة تلك التحديات عملياً لابد بداية من البحث عن معايير جديدة لإعادة تحديد المناطق الحضرية وتعريفها في السودان، للوقوف علي مدي الخلل في اتجاهات التنمية الحضرية تمهيداً لوضع السياسات والإجراءات والأدوات التي يمكن استخدامها لإعادة التوازن بين المناطق، وتفعيل آليات تخطيط المدن والإدارة الحضرية والإقليمية وسياساتها وأدواتها بهدف تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

15- التخطيط الحضري المستدام في السودان

مع بداية الألفية الثالثة دخل السودان مرحلة جديدة من التطوير والتحديث تتطلع فيها الي تنمية شاملة متوازنة ومستدامة، وذلك باعتماد منهجيات واليات حديثة ومعاصرة، اذ يعد التخطيط الحضري المستدام إحدى تلك الأدوات التي يجب تفعيلها وبأسس علمية حديثة، والانتقال من حيز التخطيط العمراني التقليدي السائد حالياً والمرتبط بالتحليل المكاني أو الفيزيائي (أحادي الاتجاه في مجال البنية العمرانية والمخططات التنظيمية واستعمالات المباني والأراضي) إلي نطاق التخطيط الحضري والإقليمي بأبعادهما المتكاملة والشاملة مكانياً (المدينة- الريف)، وقطاعياً (التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية) وذلك من خلال تطوير أنظمة للإدارة الحضرية والإقليمية. إذ تعد مسألة تعريف المناطق الحضرية وتصنيفها خطوة مهمة في هذا العمل، تتطلب تحليلاً وفهماً دقيقاً لقضايا ومفهوم التحضر، لاعتماد علي معايير نوعية الي جانب المعايير الكمية وفق خصائص التجمعات السكنية في السودان.

16- قياس التحضر وأهمية إعادة النظر بالمعايير الحالية

بات التحضر اليوم ظاهرة عالمية والتحضر هو في الأساس تركز السكان في حيز معين وبمستوي كثافة عالية، فالحجم والكثافة هما المعيار الأساس في تحديد التجمعات الحضرية وتصنيفها.

وتعد بعض الدول المعاير الإداري من أهم المعايير وتعد عملية التصنيف (حضر/ ريف) أمراً معقداً، نظراً إلي تباين الأسس التي تتبعها كل دولة. وقد حددت الأمم المتحدة معايير التحضر وفق ثلاثة اعتبارات رئيسية لذلك:

حسب التقسيم الإداري، مع مراعاة نمط الإدارة المحلية وعدد السكان، فضلاً عن عدد السكان الذين يعملون أو يعتمدون عل الزراعة بطريقة مباشرة.تحديد التجمعات الحضرية وإضفاء صفة المدينة عليها. تحديد حد سكاني أدني للتجمعات الحضرية.

وعلي الرغم من ذلك، هناك فروق كبيرة جداً في تعريف المناطق الحضرية. وكما هو واضح في الجدول(1)، يتبين أنه في دولة مثل كندا، تصنف التجمعات السكانية علي أنها حضرية إذا بلغ عدد سكانها نحو(1000) نسمة فأكثر، وتمثل كثافة السكان هناك نحو(400) نسمة/كم2. أما في اليابان فالمعيار مختلف، حيث تصنف التجمعات السكنية التي يبلغ عدد سكانها نحو(50) ألف نسمة فأكثر، ونحو (60%) من سكانها يمارسون نشاطات غير زراعية، علي أنها تجمعات حضرية. يتضح من ذلك أن هناك عدم أتفاق عالمي علي معايير التحضر، غير أن الباحثين في هذا المجال اتفقوا علي بعض المعاير وفق الأتي:

المعيار الحجمي (الإحصائي): يعتمد علي تحديد نسب سكان المدن الي مجموع السكان، ويعد هذا من المعايير المهمة، لكنه غير كاف، فهناك مناطق ضخمة سكانياً، ولكنها عبارة عن قري في شكلها ومضمونها ووظيفتها.

معيار الكثافة: يمكن عده أحد المؤشرات التي تساعد علي تحديد المناطق الحضرية وتصنيفها، ويعتمد علي عدد السكان والحدود الإدارية، ومن ثم المساحة. وتكمن المشكلة هنا في مسألة تحديد المساحة المستخدمة لتحديد الكثافة، فيما أذا كانت المساحة الإجمالية أو المساحة المستخدمة فعلياً.

المعيار الإداري: يعد الوظائف الإدارية للمدن محصلة للمستويات الاقتصادية والسكانية التي تميزها. وغالياً ما يتم تحديد المناطق الحضرية بقرار من السلطة الإدارية، مما يرفض عليها حقوقاً وواجبات ترقي بها.

معيار الإدارة الذاتية والوحدات الإدارية: يرتبط بتوفير الإدارة الذاتية ممثلة بمجالس المدن والوحدات الإدارية، وما تقدمة من خدمات للسكان، يعد معياراً أخر في تصنيف التجمعات الحضرية.

المعيار الوظيفي: يعتمد علي وظيفة المدينة أو نوع النشاط الذي يعمل به غالبية السكان، فالريف هو ما اشتغل سكانه بالزراعة والمدينة هي ما اشتغل سكانها بغير الزراعة.

المعيار التاريخي: يعد المناطق التي لها جذور تاريخية من المناطق الحضرية، ولكن هناك مدناً تاريخية عدد سكانها قليل، ومن ثم لا يمكن الاعتماد علي المعيار التاريخي كأساس لتصنيف المناطق الحضرية.

أما في السودان، فيعد قانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي لسنة 1994م. هو قانون اتحادي أختص بتنظيم كيفية منح الأراضي وتخطيطها ونصت المادة 4(1) من القانون بأنها تشمل ما علي الأرض وما فوقها وتحتها من مباني ومنشات وخدمات وكل منفعة متعلقة بها. وأيضا اهتمت بتصنيف المناطق الحضرية والريفية.(إبراهيم،2014م، ص 52).

وهنا لابد من التأكيد أن قياس التحضر يجب إلا يكون مرتبطاً بمعيار واحد أو معياريين (السكاني والإداري) فحسب، بل يجب أن يكون هناك معايير أخرى، كنوعية الخدمات، ومدي تركز الوسائل الفنية وطرائق الإنتاج المتطورة. فاستدامة المناطق الحضرية هي حالة توازن وإعادة صياغة المحددات والأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الإدارية التي

تضمن التنمية المستدامة للمناطق الحضرية في كل من المدينة والريف. ضمن هذا الإطار، يمكن عد معيار الاستدامة كمقياس لمدي تلبية المنهجيات والسياسات والخطط التنموية لحاجات المجتمع. هذا المعيار، لم يظهر في من التصنيفات الدولية لمفهوم الحضر، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في تلك المعايير بما فيها المعتمدة في السودان.

17– تعريف وتصنيف جديد للمناطق الحضرية في السودان

ينظر بعضهم الي المدينة ككائن بشري، يمر بمراحل نمو مختلفة، فصنفت المدن بحسب عدد سكانها الي مدن تمر بمرحلة الطفولة وهي تلك التي يصل عدد سكانها إلي (5) ألاف نسمة فقط، ومدن شابة وهي التي يتراوح عدد سكانها بين (5–10) ألاف نسمة، وأخرى ناضجة وهي التي يتجاوز عدد سكانها (50) ألف نسمة. وهناك عدد قليل من المدن كبيرة الحجم ثم تتوالي إلي زيادة العدد كلما قله الحجم (عدد السكان)، إذ يوجد مدينة أو اثنتان مليونية وعدد محدود من المدن في مابين(100–1000) ألف نسمة، وحين نجد عدد أكبر من المدن الصغيرة التي يقل عدد سكان الواحدة منها عن (100) ألف نسمة، بالمقابل يزداد عدد المدن الأصغر التي لايتجاوز عدد سكانها بضعة آلاف.(إسماعيل، 2005م، ص45).

هذا الترتيب إلي فئات أحجام يمكن تشبيهه بالهرم الذي تتسع قاعدته إلي المدن الصغيرة، وطالما اتجه إلي القمة نقص عدد المدن وازداد حجم كل واحدة منها، وهذا ما يمكن تسميته بالترتيب الهرمي أو شبكة توزيع المدن. وقد وضعت تقسيمات للتفريق بين المدن وفق إحجامها، كما هو واضح في الجدول(2) وعد عد أن التجمع السكاني الذي يزيد عدد سكانه علي (5) ألاف نسمة، هو عبارة عن مدينة صغيرة، ويدخل ضمن تصنيف الحضر.

جدول رقم (2): تصنيف المدن وفق الحجم – عدد السكان

نوع المدينة	عدد السكان (ألف نسمة)
المرتبة الأولي: مدينة صغيرة ذات طابع ريفي	أقل من 5
المرتبة الثانية: مدينة صغيرة	10 – 5
المرتبة الثالثة: مدينة متوسطة	25 – 10
المرتبة الرابعة: مدينة كبيرة	100- 25
المرتبة الخامسة: مدينة كبيرة جداً (ميترو بوليس)	1000 – 100
المرتبة السادسة: مدينة كبيرة جداً جداً (ميغابولس)	أكثر من 1000

المصدر: (صبري، 2010م، ص 53).

من أجل أعادة تعريف المناطق الحضرية وتصنيف المدن السودانية وترتيبها، تمت الاستعانة بتقديرات المكتب المركزي للإحصاء، التعداد الخامس، 2008م. علي مستوي أصغر تجمع سكاني، وأكبر تجمع سكني، وعدد التجمعات

السكانية التي يزيد عدد سكانها علي (5) ألاف نسمة هي تجمعات حضرية؛ وذلك اعتمادا علي الأسس التخطيطية في السودان الصادرة بقانون التخطيط العمراني والتصرف في الأرضي لسنة 1994م. هذا المقياس يوضح لسكان الوحدة الأساسية الخدمات الرئيسية اليومية. كما تبين التصنيفات الدولية الواردة في الجدول(2)، أن التجمع السكاني الذي يزيد عدد سكانه (5) ألاف نسمة، هو حضري، فضلاً عن اتفاق كثير من الباحثين علي حد هذا الحجم مقبولاً لتعريف التجمع الحضري في كثير من البلدان العربية.(جار الله وعطية، 2005م،ص 23).

الشكل رقم(1): المحليات السودانية حسب حجم السكان.

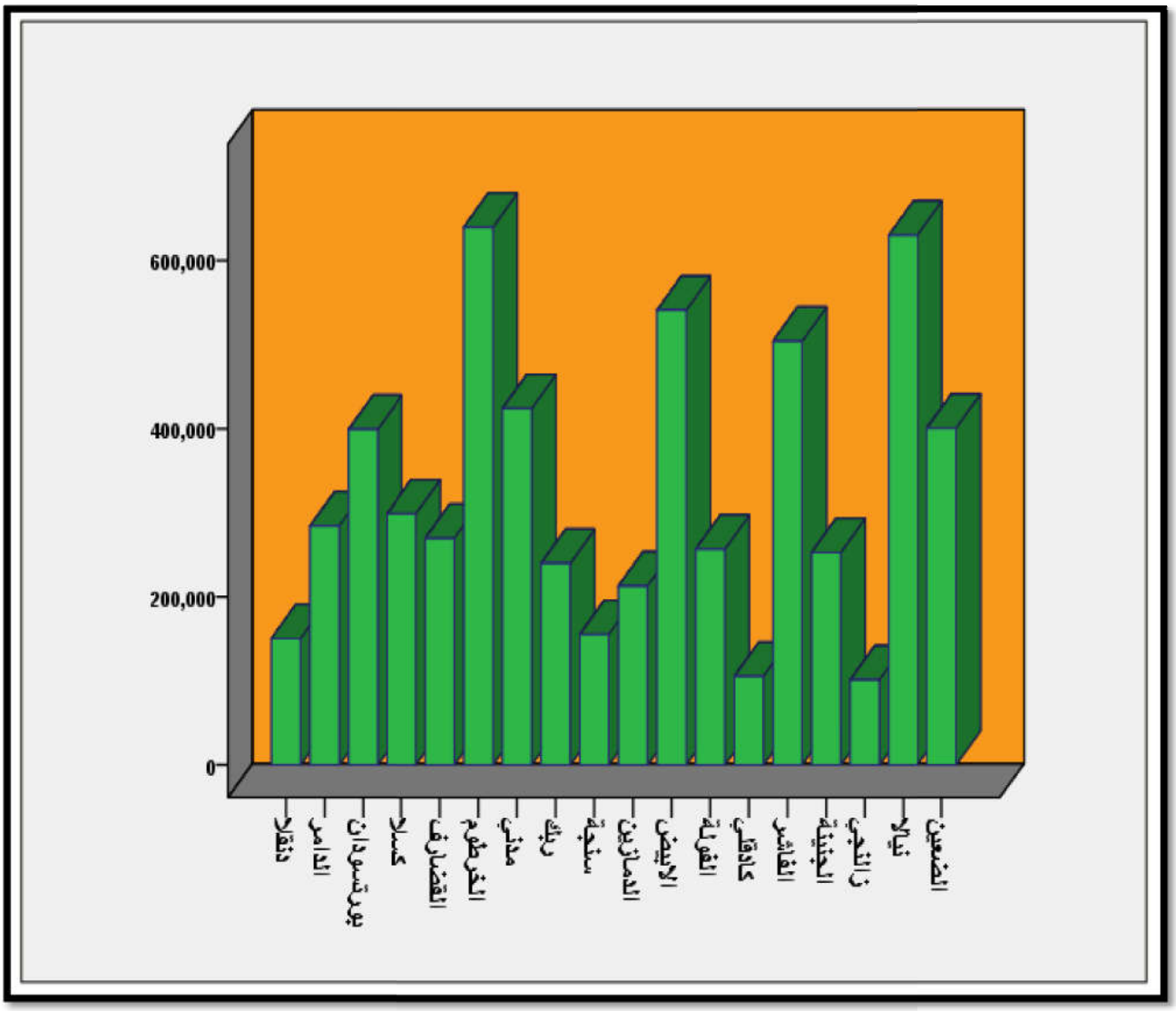

المصدر: عمل الباحث من بيانات التعداد الخامس،2008م.

يتضح من الشكل رقم (1): أن محلية الخرطوم هي أعلي عدد سكان بلغ عددهم أكثر من (600) ألف نسمة، ويرجح الباحث أن السبب في هذا الزيادة هي الهجرة المستمرة نسبةً لتوفر الخدمات وفرص العمل باعتبارها هي العاصمة. وتليها محلية نيالا والأبيض والفاشر، أذا تبلغ محليات (زالنجي- كاد قلي- سنجه- دنقلا)، عدد سكانهم أقل من (200) ألف نسمة، ويرجح الباحث هذا السبب لظروف طبيعية وبشرية. وفي التركيبة الهيكلية الحضرية وذلك بالاعتماد علي المؤشر الإحصائي، إذ بلغ عدد التجمعات التي يقل عددها عن (200) ألف نسمة، (4) تجمعات. وبلغ عدد التجمعات التي يزيد عدد سكانها أكثر (600) ألف نسمة،(2) مجمعاً.

الجدول رقم (3): ترتيب المحليات السوداني وفقاً الحجم

الرقم	ترتيب المحليات	حجم السكان
1	الخرطوم	639598
2	نيالا	629971
3	الأبيض	540898
4	الفاشر	504080
5	ود مدني	423863
6	الضعين	400264
7	بور تسودان	399140
8	كسلا	298529
9	الدامر	284148
10	القضارف	269395
11	الفولة	256482
12	الجنينة	252744
13	ربك	239665
14	الدمازين	212712
15	سنجة	155071
16	دنقلا	150161
17	كاد قلي	105252
18	زالنجي	101052

المصدر: عمل الباحث من بيانات التعداد الخامس،2008م.

يتضح من الجدول رقم(3) ترتيب المحليات حسب حجم السكان. وهذا المحليات هي عواصم الولايات في السودان، وبكل محلية وحدات إدارية حيث بلغ عدد المحليات في السودان (130) محلية.(390) وحدة إدارية. ويلاحظ أن أكبر تجمعات سكانية التي يبلغ عدد سكانها أكثر من (600) آلف نسمة. في محلتين الخرطوم ، ونيالا. والمحليات التي يتراوح عدد سكانها من (400-600) ألف نسمة، هي: الأبيض، الفاشر، ودي مدني، الضعين. والمحليات التي يتراوح عدد سكانها من (200- 400) ألف نسمة، هي: بور تسودان، كسلا، الدامر، القضارف، الفولة، الجنينة، ربك، الدمازين. والمحليات التي عدد سكانها أقل من (200) ألف نسمة، هي: سنجه، دنقلا، كاد قلي، زالنجي.

الشكل رقم (2): ترتيب المدن السودانية حسب حجم السكان

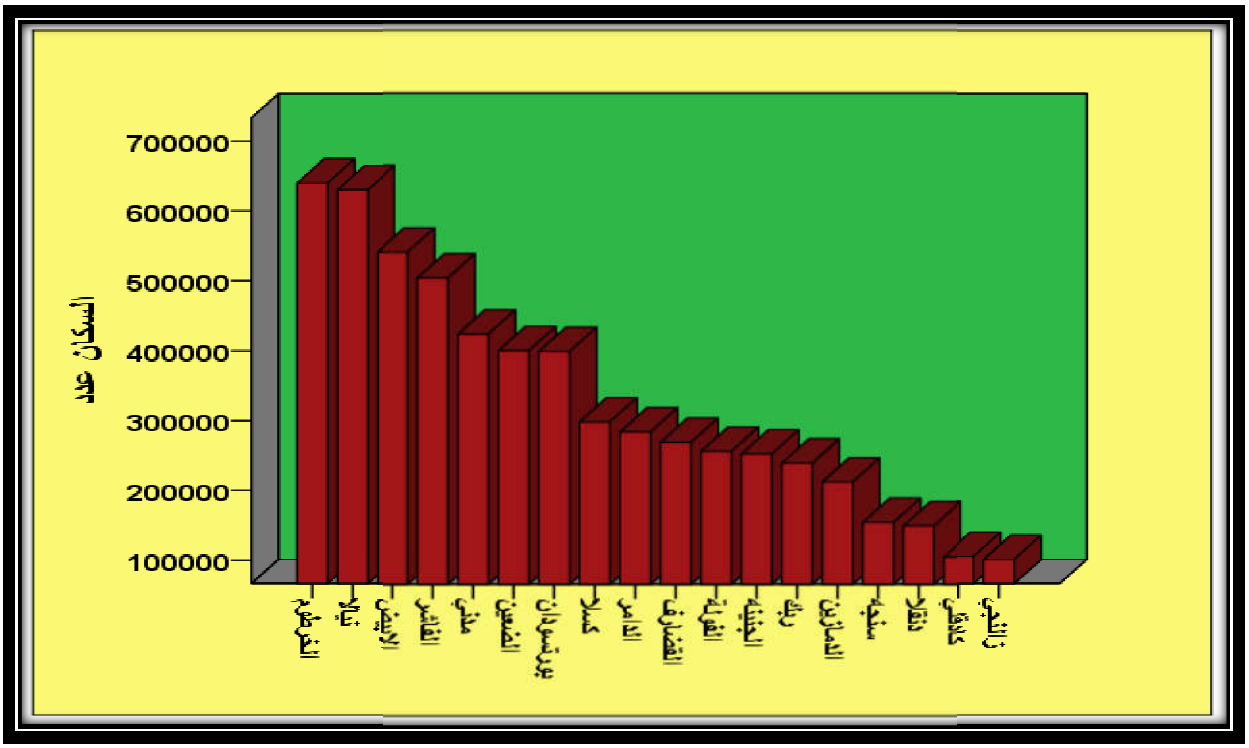

المصدر: عمل الباحث من بيانات التعداد الخامس،2008م.

يتضح من الشكل رقم(2) ترتيب المحليات حسب عدد السكان، وأن المحليات التي تم ترتبها هي عواصم الولايات في السودان. وحسب التصنيف للمعيار العالمي لتصنيف المدن هي تجمعات حضرية تقع ضمن المدن الكبيرة والمدن الكبيرة جداً. هناك بعض المدن هي حضرية حسب حجم السكان ولكن هي ذات طابع ريفي.

18- دور الإدارة المحلية، المجتمع المحلي، القطاع الخاص في عملية التنمية الحضرية

أجريت عدة إصلاحات في السودان لمعالجة الأوضاع المعيشية في المناطق الحضرية والريفية، غير أنه لم تبذل جهود منسقة في مجال التخطيط الحضري ولاسيما مايتعلق بالتكامل مابين المناطق الحضرية والريفية. وقد اتخذت مبادرات قانونية

لتمكين المحليات من اقتناء أرض غير مزودة بالخدمات، وذلك من أجل تطويرها لتلبية احتياجات التوسع العمراني. وقامت الحكومة بوضع سلسلة من القوانين لتنظيم الأراضي وإدارة النمو الحضري، واستحداث نظم للمساحة، أن الهدف من بعض هذه التشريعات كان تحسين نظام التخطيط، ولاسيما قانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي لعام 1994م. وتعديلاته، غير أنه تركز علي الإجراءات أكثر مما تركز علي النوعية وبمعاملة المناطق كلها بالتسوية، دون أي تمييز بين مشاكل كل منطقة وخصائصها. من جانب أخر، فأن القوانين الخاصة بالتخطيط علي المستوي المحلي تتبع نهجاً يتمثل في إعطاء الأوامر من أعلي الي أسفل وتقتصر مشاركة المواطنين علي تسجيل اعتراضاتهم القانونية التي تعرض بدورها علي اللجان الإقليمية التي تدرس تلك الاعتراضات وتعمل علي معالجتها، ويتم بعد ذلك تصديق المخطط ويصبح جاهزاً للتنفيذ.كما أن هناك قوانين تقتضي إدخال تعديلات عليه مما يسهم في توقف التنفيذ، ومن ثم فإن سرعة نمو المناطق الحضرية غير المنتظمة تفوق كثيراً القدرات الإدارية والمحلية، وقد تؤدي بعض الأخطاء الموجودة في المخططات ألي وقفها في بعض المدن.(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، 2003م).

أما من الناحية المالية فيخصص لوزارة الإدارة المحلية (10%) من ميزانية الدولة، وهذه الحصة لا تكفي لتمويل الموازنات المحلية. ولذلك تعتمد معظم المحليات علي مصادر أخري للتمويل من بينها رسوم ترخيص البناء، ورسوم بيع الأملاك وتسجيل عقود الإيجار، وغيرها من أشكال الاستثمار التي أدت إلي ظهور بعض حالات الفساد من جهة، فضلاً عن انشغال القائمين بتلك القضايا مما يصرفهم عن التخطيط للتنمية الحضرية. ويعتمد القائمون علي الإدارة الحضرية بصورة متزايدة علي أسلوب أدارة الأزمات، بعيداً عن التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد. ولا تقدم أجهزة الإدارة المحلية التقارير إلا عن موازناتها الرسمية،وتقدم تقارير من حين إلي أخر حسب الطلب، وعادة لا تعطي الوقت الكافي لصياغتها فتفتقر بذلك إلي المصداقية المطلوبة. كما تفتقر معظم المحليات إلي مؤظفين ذوي مؤهلات عالية والي قاعدة واسعة من البيانات. كما أنها تحتاج إلي قدر من السلطة والاستقلالية والإدارة الذاتية لإعداد الخطط وتنفيذها. وتعتمد السلطات المحلية عادة على مصدرين أساسيين لدخلها: ما تخصصه ميزانية الدولة للمدينة،وما تحصل عليه المدينة من رسوم وضرائب،وفي الأحوال جميعها تتطلب التنمية الحضرية البحث عن موارد دخل جديدة،وذلك من خلال إيجاد شركاء جدد في العملية. في الواقع لم يكن هناك ما يشجع القطاع الخاص علي العمل في المناطق الحضرية الجديدة.ومن ثم كانت أسعار الأراضي في المراكز القديمة ضخمة ومبالغا فيها جدا لدرجة أن المخالفات الخطيرة لنظام البناء أصبحت مربحة،فالغرامات المفروضة على المخالفين تكاد تكون لا تذكر قياسيا بالإرباح المتوقعة.فأصبحت القوانين الخاصة التي سنت"لتنظيم مخالفات نظام البناء"دون جدوى.من جانب أخر، أن سيطرة عقلية كل شي مجانا،وكل ما تقدمه الدولة مجانا فهذا ما أدي ويؤدي بدوره إلى صرف أموال طائلة من خزينة الدولة.علاوة على انه يخلق روح الاتكالية و السلبية.لذلك لابد من فرض رسوم ولو رمزية علي الخدمات حتى يشعر المواطن بقيمة ما يقدم له،وكذلك تشجيع

مشاركة السكان والقطاع الخاص في تكوين مشاريع استثمارية تؤدى التنمية الموارد الذاتية للمدينة وبما ينعكس ايجابيا على الشركاء جميعهم.وفى حقيقة الأمر يؤدي القطاع الخاص دورا أساسيا كونه الممول الأساسي من المشاريع والاستثمارات ومن ثم المحرك للعجلة الاقتصادية في المدينة،وهو القطاع القادر على إدارة المشاريع الاستثمارية وإنجاحها من خلال الدراسات التي يقوم بها وخبرته في هذا المجال،لذلك لابد من نشر التوعية بأهمية مشاركة السكان والقطاع الخاص،وإيجاد الحوافز التي تضمن مشاركتهم في عملية التنمية.

19- التخطيط الحضاري والتنمية الحضارية في السودان:محدودية السياسات والاستراتيجيات:-

لم تتضمن الخطط السابقة رؤية شمولية لقضايا التنمية الحضرية.وغالبا ما كان يتم التعامل مع مسألة التنمية الحضارية في سياق العمل الهندسي الذي غالبا يختصر على تطوير البنية التحتية بهدف التنظيم العمراني التجمعات السكنية والمسح الطبوغرافي وإعداد مخططات استعمالات الأراضي والمخططات التنظيمية بعيدا عن مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.أدركت الخطط السابقة بأن عدم الالتزام بالمخططات العمرانية وتوسعها أدي بدوره إلى خسائر كبيرة أثرت بشكل واضح في الاقتصاد الوطني جراء الزحف العمراني والتآكل المتزايد للأراضي الصالحة للزراعة واستنزاف نوعية المخزون المائي وتدهوره وتدني نوعية الحياة في المدن ونقص الخدمات في الريف. (هيئة تخطيط الدولة، 2006م).

20- أهم التحديات التي تواجه إدارة التنمية الحضرية في السودان

أن التحدي الرئيسي الذي يواجه أجهزة الإدارة المحلية في مجال إدارة التنمية الحضرية ،هو كيفية تأدية مهامها على الرغم من القيود العديدة المتمثلة بمحدودية الموارد البشرية والمالية المتاحة لديها. ويمكن تصنيف التحديات التي تواجه أجهزة الإدارة المحلية في إدارة التنمية الحضرية بثلاثة محاور رئيسية :

تحديات فنية وبشرية:-

عدم توافر التجهيزات الفنية اللازمة (كما ونوعا) يعد مشكلة حقيقية في الوحدات الإدارية الصغيرة والكبيرة ،كما إن افتقار الخبرة وقلة الإمكانيات يؤثر بشكل مباشر في أدائها في مجال التخطيط والتنفيذ ،فهناك ضعف واضح في مجال جمع البيانات وتحليلها،ومن ثم عدم القدرة على التخطيط وصياغة الخطط المحلية اللازمة لعملية التنمية المحلية،لذلك غالبا ما تكون هذه الخطط خدمية ليس لها أهداف استثمارية ذات مردود اقتصادي يحسن من الإيرادات المحلية.

تحديات مالية: إن الموارد المالية المتاحة غير كافية لتلبية الطلبات المتزايدة للسكان على الخدمات،بل أنها تكاد لا تكفى لتأمين الخدمات المحلية الاعتيادية.وتعاني المحليات من القيود المختلفة التي تفرضها الحكومة على توزيع بنود الموازنة المحلية،وكثرة الإجراءات البيروقراطية في حالة المناقلات بين المشاريع.

تحديات إدارية: إن ضعف التنسيق الأفقي مابين أجهزة الإدارة المحلية فيما بينها ولا سيما الوحدات المجاورة،و

الرأسي مع أجهزة الإدارة المركزية،يؤدي إلى الازدواجية في كثير من الأحيان،مما ينعكس بشكل سلبي على أدائها ويزيد من هدر المال العام.

21- أولويات العمل لإدارة التنمية الحضرية في السودان:

إن التحديات السابقة، تتطلب من السلطات المحلية، بصورة متزايدة، أن تتعاون مع شركاء دوليين مانحين. كما أنها تحتاج إلي قدر من السلطة والاستقلالية والإدارة الذاتية لإعداد الخطط وتنفيذها.(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، 2001م).

فالانتقال التدريجي المتوازن والمدروس إلي اللامركزية هو خطوة أساسية لتحقيق ذلك. غير أن العملية معقدة وليست بتلك البساطة، فهناك أولويات للعمل من أجل أدارة تنمية حضرية بمنهجية مستدامة من خلال:

تنمية الأطر البشرية ذات الكفاءة العالية وتهيئتها: إذ لابد من زيادة القدرات الفنية والمؤسساتية للموارد البشرية العاملة في الإدارة المحلية، وتنمية مهاراتهم في مجال إدارة البيانات وتحليل المؤشرات المحلية للتنمية الحضرية وتفسيرها ليتم استخدامها في صياغة الاستراتجيات الحضرية، ورصد التغير الحضري وتقييم أثر السياسات الحضرية والبرامج الإنمائية علي مستوي التجمعات السكانية.

إنشاء نظم إدارة البيانات (المراصد الحضرية): إن اعتماد المؤشرات الحضرية (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسساتية) لرصد التغيرات والتطورات وتقييمها، هو الأداة المثلي لتمكن متخذي القرارات من وضع السياسات المناسبة التي تستند الي المعلومات الدقيقة وتلبي الاحتياجات المحلية للسكان. لذلك لابد من الاستثمار في إنشاء نظم للمعلومات الحضرية بوصفها أداة للتخطيط وإدارة التنمية الحضرية.

مشاركة المجتمع المحلي: إن نجاح التنمية الحضرية مرهون بدعم المؤسسات التي من شأنها تتيح للمواطنين أن يشاركوا في عملية التنمية بشكل فعال ابتداء من مرحلة التخطيط وانتهاء بالتنفيذ.

وضع آليات شفافة للمحاسبة المالية والإدارية: من خلال تفعيل اللامركزية الإدارية والمالية، إذ لا يتوقف ذلك علي إصدار قوانين جديدة، فالقوانين متوافرة وبكثرة، ولكن الإضافات البيروقراطية إلي تلك القوانين، والإجراءات الموقنة، والمساءلة وفقاً للتسلسل الإداري الهرمي هو من أهم يعيق ذلك. فمراجعة القوانين المحلية الموجودة لتبسيط الأنظمة المحلية وإزالة أوجه التعارض فيما بينها وهو خطوة أساسية.

22- نتائج البحث: أوليات العمل من أجل تنمية حضرية معاصرة متوازنة ومستدامة في السودان

يعد المؤشر الإحصائي عنصراً من عناصر الإدارة الحضرية، كما أن توفير الخدمات وبناء الطرق وشبكات المياه والصرف الصحي والطاقة والكهرباء والاتصالات وصيانتها وتمويلها يعد جزءاً رئيساً من الهياكل الأساسية العامة، شرطاً من شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن الإدارة الحضرية لا تقتصر علي تقديم الخدمات واستعمالات الأراضي بل تشمل

أيضاً صياغة سياسة النمو الحضري من خلال تعريف المناطق الحضرية وفق معايير كمية ونوعية، فقياس التحضر يجب ألا يكون مرتبطاً بمعيار واحد أو اثنين، بل يجب أن يكون هناك معايير نوعية، مبنية علي مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والخدمي والبيئي والإداري. فضلاً عن البحث عن أساليب جديدة لجمع الأموال اللازمة لعملية التنمية، وذلك بالاعتماد علي الذات من خلال الإدارة الذاتية والتمويل المحلي بما في ذلك تهيئة الأطر البشرية واستحداث أساليب تخطيطية مبتكرة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. فعملية التنمية الحضرية مجال واسع ومتعدد الجوانب، يحتاج إلي تضافر الجهود مابين جهات القطاع العام والخاص والمجتمع المحلي من جانب وتكامل العمل الهندسي والتنموي من جانب أخر. وبناءاً علية يقدم البحث.

أهم النتائج وأولويات العمل من أجل تنمية مستدامة في السودان:

أثبت البحث أن كل المدن السودانية هي مراكز حضرية وفق المعيار العالمي لتصنيف المدن الحضرية.

من الشكل رقم (1) أن المدن السودانية التي حققت التنمية الحضرية المستدامة هي: الخرطوم ونيالا، أما بقيت المدن الأخر وهي عبارة عن مدن حضرية ذات طابع ريفي.

أن التخطيط الحضري لا يعني فقط المدينة، بل يشمل دراسة متكاملة لكل من المدينة والريف والعلاقة التبادلية بينهما كمناطق للاستقرار البشري.

أثبت البحث أن النمو السكاني هو من أهم معايير التصنيف الحضري في السودان وذلك يحقق الفرضية الثانية.

يتم تصنيف المناطق الحضرية في السودان وفق المعيار الإداري وذلك يحقق الفرضية الرابعة.

توصل البحث بأن للأجهزة القومية والولائية والمحلية دور في التخطيط وادارة التنمية الحضرية المستدامة وذلك يحقق الفرضية الثالثة.

إن اعتماد المؤشر الكمي والإحصائي فقط في تحديد نسب التحضر في السودان الذي غالباً ما يرتبط بالمدن، حيث تصنف المناطق الأخر علي أنها ريفية. وعلي هذا الأساس يتم وضع الخطط والبرامج التنموية مما يؤدي إلي أن يكون تمثيل المدن والتجمعات الحضرية الصغيرة هامشياً وضعيفاً في تلك الخطط، الأمر الذي يؤثر سلباً في مستويات التنمية فيها، لذلك لابد من إعادة تعريف المناطق الحضرية وتصنيف المدن السودانية وترتيبها، وإعادة النظر في المعيار الإحصائي الكمي المعتمد حالياً في السودان.

إستراتيجية التنمية الحضرية يجب أن تدعم وجود نمط هرمي متوازن للمدن يوضح التسلسل الهرمي لوظائفها، الأمر الذي يستدعي البحث عن معايير نوعية محلية لتصنيف التجمعات الحضرية.

إن تطوير استراتيجيات وخطط عمل تنفيذية لتنمية المدن والأقاليم لتحقيق التوازن فيها وفق مبادئ التنمية المستدامة، يجب أن يعتمد علي منهج المشاركة، مشاركة المجتمع المحلي من جهة، وسلطات الإدارة المحلية من جهة أخري، وفق

الاحتياجات المحلية والمتطلبات التنموية وبرؤية معاصرة للتنمية الحضرية والإقليمية وليس من منظور عمراني ومكاني كمي لتوزيع الفعاليات.

23- أهم التوصيات:

يجب أن ترتكز الإستراتيجية على توزيع الخدمات وتحسينها في كل أنحاء السودان وليس في المدن فقط بل في الأرياف أيضاً.

توفير الحياة الكريمة بالأرياف والمواد الضرورية وإتاحة فرص العمل.

أهمية تفعيل العمل بأسلوب التخطيط الحضري المعاصر كأداة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، الذي تتكامل فيه الأبعاد المكانية (العمرانية) مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية، أي تحقيق التكامل مابين العمل الهندسي والتنموي.

تأهيل الأطر الفنية والعلمية في مجال التخطيط الحضري المستدام، من اختصاصات علمية متنوعة ومتكاملة تشمل (الاقتصاد، العمارة، الجغرافيا، الحقوق، علم الاجتماع، الزراعة، العلوم السياسية، الخ....) خطوة أولي لتفعيل العمل بالتخطيط الحضري المعاصرة في السودان.

تفعيل دور الأجهزة ذات الصلة في عملية التخطيط للحد من انتشار السكن العشوائي.

24- المراجع:

القران الكريم.

إبراهيم قسم السيد، الدراسات والبحوث القانونية، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم، 2014م.

أحمد إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة النشر والتوزيع، القاهرة، 2005م.

أحمد جار الله وعطية ألضيوفي، معايير إجرائية لتعريف الأماكن الحضرية في المملكة العربية السعودية، المنطقة الشرقية، دراسة تطبيقية، جامعة الملك فيصل، الرياض، 2005م.

أحمد كمال وحبيب كرم، علم الاجتماع الحضري، دار الجيل للطباعة، القاهرة، 1973م.

السيد البشري محمد، دراسات في جغرافية العمران، الخرطوم، مطبعة جامعة الخرطوم،2006م.

حسين عبد الحميد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2004م.

كيبل لويس، مبأدي وتطبيقات لتخطيط المدن والمناطق، ستيت غازيت، 1952م.

محمد الباهي، التهيئة العمرانية في تونس، أبعادها وحدودها، مجلة الدراسات المدنية، العددان 7-8، 1985م.

محمد حسين أبوصالح،التخطيط الاستراتيجي القومي، مطبعة جي تاون، الخرطوم،2013م.

سعد خليل القز يري، دراسات حضرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2007م.

عبد الإله أبو عايش، الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري لدول الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج، 1979م.

فيليب برنارد، علم الاجتماع، من المفهوم إلي التطبيق، مس غرو، شركة هيل للمطبوعات، نيويورك، 1979م.

صبري فارس إلهيتي، جغرافية المدن، دار صفاء، عمان، 2010م.

صفوح خير، أضواء علي مفاهيم السياسة، الإستراتيجية، التخطيط، وضع الخطط وأصول تنفيذها، الموسوعة العربية، دمشق، 2001م.

صفوح خير، التخطيط الحضري ، الموسوعة العربية، دمشق، 2005م.

غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985م.

تقارير و أوراق علمية:

وزارة الضمان الرعاية الاجتماعية، تصنيف الأماكن الحضرية في السودان، 2011م.

الهيئة السودانية لشئون الأسرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان السودان، 2008م.

معهد التخطيط القومي، تصنيف وترتيب المدن المصرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 14، القاهرة، 2001م.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، انطلاق أمكانية النمو الحضري، الأمم المتحدة، 2007م.

الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، دراسة حول التخطيط العمراني للتنمية المستدامة في إقليم دمشق ألكبري، سوريا،2007م.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الاستدامة البيئية الحضرية، الأمم المتحدة، 2001م.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، اللامركزية والدور ألناشي للبلديات في منطقة اسكو، الأمم المتحدة، 2003م.

الجهاز المركزي للإحصاء بالخرطوم، التعداد السكاني الخامس، 2008م.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاستثمار في التنمية، خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، مشروع الأمم المتحدة للألفية، 2005م.

الهيئة السودانية لشؤون الأسرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان السودان، 2008م.

رولا أحمد ميا، التخطيط الحضري في سوريا والتوجيهات المعاصرة نحو تنمية حضرية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، دمشق، 2010م.

التطوير الحضري المقترح للمنطقة المحيطة بمسجد سامراء الكبير– مشروع بانوراما سامراء

Proposed Urban Development of the Area Surrounding the Great Samarra Mosque Panorama Samarra Project

أ.م .د. ميسون محي هلال العقيلي

تدريسية في جامعة سامراء / قسم هندسة العمارة

المهندس المعماري قتيبة عبد الستار النيساني

المهندسة المعمارية تغريد فليح احمد

ملخص:

يهدف البحث الحالي الى مقترح تصميم معماري لتطوير المنطقة الحضرية المحيطة بمسجد سامراء الكبير وهو مشروع بانوراما سامراء لأنه يمثل مرآة عاكسة لآثار تلك الحضارة والتعبير عن ما تحمله تلك المدينة من رموز ودلالات من خلال تطوير متكامل للمنطقة المدروسة والتعريف بأهميتها إضافة إلى تنظيم استعمالات الارض عبر تصميم مراكز ترفيهية وسياحية والتي ستصبح وجهة حضارية للسياح . أضافة إلى أهميتها الاقتصادية إذ تسهم في رفع المستوى الاقتصادي للمدينة وتوفير فرص عمل للعاطلين والذي يخلق عند الزائر فكرة جديدة عن سامراء مؤثرا على نفسه وبنفس الوقت يكسب الفخر لأبناء المدينة عندما يعرض عليهم تراث مدينتهم الشاخص .وكان من أسباب أختيار المشروع :

1. الأهمية الأثرية للمنطقة قرب الملوية، والتي تمثل نقطة قوية لجذب السياح في المدينة وذلك مما يساعد في التعرف على تراث المدينة .
2. تحتاج المدينة إلى فضاء لجذب السياح و مكان ترفيهي يحتضن فعالياتهم ويلبي حاجاتهم .
3. إعلان سامراء عاصمة الحضارة الإسلامية من قبل وزارة الثقافة العراقية للمدينة عام 2018

الكلمات المفتاحية: مسجد سامراء الكبير ، تراث مدينة سامراء ، التصميم الحضري.

Abstract:

The current research aims at an architectural proposal for the development of the area, surrounding the Great Samarra Mosque. It is a panorama project

for Samarra because it represents a mirror reflecting the effects of this civilization and the expression of the city's symbols and symbols through an integrated development of the studied area and its importance. Which will become a cultural destination for tourists. In addition to its economic importance as it contributes to raising the economic level of the city and providing job opportunities for the unemployed. Which creates at the visitor a new idea of Samarra influential on himself and at the same time earns pride for the children of the city when the heritage of their city is presented to them. The reasons for choosing the project

1-The archaeological importance of the area near Al-Malawiya, which is a strong point to attract tourists in the city, which helps to identify the heritage of the city

2-The city needs a space to attract tourists and an entertainment venue that embraces their activities and meets their needs

3-Declaration of Samarra, the capital of Islamic civilization by the Iraqi Ministry of Culture of the city in 2018 .

Keyword: The Great Samarra Mosque, Heritage of the Samarra city, Urban design.

1- مقدمة

منذ القدم وكان الأنسان يحاول تخليد ذكرى له للأجيال القادمة وذلك لغرض لمعرفة الإنجازات التي وصل إليها الأنسان ولكي يعرفها الناس الذين سيأتون بعده . ولهذا الغرض ظهرت العديد من الوسائل لتخليد هذه الأعمال أو الإنجازات قبل أختراع الكتابة، وأحد وسائل لهذا التوثيق هي البانوراما . ومشروع بانوراماسامراءيمثل مرآة عاكسة لآثار تلك الحضارة والتعبير عن ما تحمله تلك المدينة من رموز ودلالات ونفض الغبار عن تلك الحضارة من خلال تطوير مركز متكامل يوفر

فعاليات ثقافية وتنظيم الزيارات للمواقع الأثرية والتعريف بأهميتها إضافة إلى تنظيم المهرجانات وإعادة أحياء الأحتفالات عبر مراكز ترفيهية وسياحية وأجواء أحتفالية والتي ستصبح وجهة حضارية للسياح وذات أهمية فيتحول أنتباه العالم إلى تلك الحضارة العريقة

1– 2 نبذة تاريخية عن مدينة سامراء

أنشئت مدينة سامراء في الفترة ما بين (221هـ إلى 279هـ) لتكون عاصمة الخلافة في أيام المعتصم بالله ثامن الخلفاء من بني العباس . ونستطيع أن نعتبر تأسيس سامراء أهم الأعمال للمعتصم بألله وأبقاها أثرا . وإلى ما لعبته هذه العاصمة الجديدة من دور مهم في مسيرة الحضارة العربية خلال الشطر الأكبر من القرن الثالث الهجري (ويجب أن ننوه أن الدولة العربية الأسلامية بلغت أوج قوتها عندما كانت سامراء العاصمة للدولة الأسلامية، والتي كانت في سنة 223هـ عندما هدد المعتصم بالله مدينة القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية بعد أن إجتاح قواعد الروم وحصونهم وأفتتح عمورية أهم مدنهم) .

أما عن تسمية المدينة فأن الأسم الغالب الذي يطلقوه على العاصمة الثانية للخلفاء العباسيين هو (سر من رأى) كما أنه في بعض الكتب يطلقون عليها (سامراء) . ولكن أسم سر من رأى قد ورد في أغلب الكتب للمؤرخين العرب . ويروي ياقوت[1] أن سام بن نوح كان يصيف في القرية التي أبتناها أبوه بعد خروجه من السفينة . وسميت سام راه ويعني طريق سام . وهناك من يرجح أن أسم موضع سامراء مشتق من مستوطن قديم عرفه الأشوريون والبابليون بإسمسومورم أو بإسمسورماتا وكان مهما في العهد الذي سبق الفتح العربي. كما ذكر هذا الموضع بإسمسوميره من قبل أحد المؤرخين .

وقد بنيت في المدينة العديد من المنشأت في عهد المعتصم بألله والواثق بالله والمتوكل على الله من أهمها: دار الخليفة (دار العامة)، الجوسق الخاقاني، قصر الجص، القصر العمري، القصر الوزيري، معسكر الأصطبلات ونهر الأسحاقي، جسر سامراء، القصر الهاروني، ساحات الفروسية والسباق، تل العليق، الحير، مشاريع الري (قناة سامراء ونهر نيزك)، الجامع الكبير والمأذنة الملوية . حينأبصرعالمالآثار الألماني إرنستهرتسفلد مدينة سامراء بفخامتها وبهائها تذكر برلين. وعن قصر الخليفة في سامراء كتب هرتسفلد في عام 1914 أن "المساحة التي بُني عليها القصر تماثل تقريباً منطقة وسط برلين التي

---

[1] شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (574 - 626 هـ) أديب ومؤلف موسوعات وخطّاط من أصل رومي اشتغل بالعلم وأكثر من دراسة الأدب، سكن في مدينة بغداد حتى وفاتهِ، ولقد سمى نفسه (عبد الرحمن). وأهم مؤلفات ياقوت الحموي كتاب (معجم البلدان) الذي ترجم وطبع عدة مرات.

يحدها شارع "لايبتسغَرشتراسه "في الجنوب وبوابة براندنبورغ في الغرب ونهر شبريه شمالاً وشرقاً. كانت مساحة مقر الخليفة تبلغ آنذاك 125 هكتاراً، وكان القصر يمثل قلب سامراء – تلك المدينة الرائعة التي اتخذها الخلفاء العباسيون مقراً لهم.أما الزخارف الجصية التي اشتهرت بها مدينة سامراء العباسية، فلقد قسم هرتزفيلد2 الزخارف الجصية إلى ثلاثة أنواع حسب تطورها الزمني .

أولاً : الطراز الأول : هو النوع القديم الذي كان أمتداداً للطراز الزخرفي الذي كان سائداً عند تأسيس المدينة، ويتميز هذا النوع بعمق حفره وقرب زخارفه من الطبيعية، وهي تكون بشكل تفريعات العنب، وكيزان الصنوبر، والمرواح النخيلية داخل تقسيمات هندسية ولها خلفيات واضحة .. ويرى هذا النموذج في باب العامة وهو من البنايات الأولى في سامراء.

ثانياً :الطراز الثاني : هذا النوع أبتعد الفنان عن الطبيعة في رسم زخارفه التي تتكون من أشكال وتفريعات هندسية تحمل أوراقاً ثنائية أو أشكالاً مختلفة من المرواح النخيلية . كما أهملت خلفية الرسم وصارت مجرد خطوط تفصل عناصر الزخرفة . إلا أنه أحتفظ بمميزات الطراز الأول الأخرى كعمق الحفر وأحاطة الزخارف بأشكال هندسية، ولا تظهر الشجرة أو النبتة كاملة في هذا النوع، إذ أختفت سيقانها المتشابكة وأخذ كل منها يظهر مستقلاً ومتفرقاً في نهايته .

الطراز الثالث : في هذا النوع تبلورت الأسس الفنية لزخارف سامراء فأبتعد الفنان عن الطبيعة تماما . وأصبحت الزخارف تقوم على خطوط متصلة ببعضها بشكل لا يحتاج معه إلى الزخارف الدقيقة التي كانت تملأ الفراغ بين الزخارف الكبيرة لأن الأرضية في هذا النوع كادت تختفي تماماً وأصبحت تعتمد على القوالب في عملها بحيث أن الزخارف لم تعد ترسم وتحفر على الجدار مباشرةً، كما كان الحال في النوعين الأول والثاني . إذ تعمل الزخرفة في قالب من الطين ثم يفخر ليكتسب الصلابة ثم يصب ملاط الجص أو الجبس فوق القالب بعد أن يدهن كي لا يلتصق الجص بالقالب ثم يرفع لوح الجص بعد جفافه

1. 3. معنى كلمة بانوراما :

هي كلمة معربة من كلمة (Panorama) التي هي بدورها محولهمن كلمة (hor□ma) اللاآتينية وأصلها أغريقي متكون من كلمتينوهي(pan) :وتعني الكلي و (horama)تعني المشهدومصدرها (horan)و تعني البحر .معانيها

---

[2] **ارنست اميل هرتزفلد (1879 – 1948م) هو مستشرق ألماني، أختص بعلم الآثار وتحديدا بآثار الشام والعراق وفارس، تعلم في المدارس الثانوية في فردن وبرلين، درس بعدها الهندسة المعمارية في ميونخ وجامعة برلين التقنية، أنهى دراسته عام 1903م، درس أيضا في هذه الفترة علم الآشوريات واللغات الشرقية والتاريخ، وتتلمذ على يد أدوردمايروككوله، وحصل على الدكتوراه الأولى برسالة عن باسارغاد ، سنة 1907م .**

كما ذكرها أصحاب المعاجم :نظرة غير منقطعةكامله للمحيط و تأتي بمعنى أستفتاء وتأتي بمعنى مشهد و تأتي بمعنى صورة ذهنية لأحداث متتالية .ولشمولية مشهد البحر وسعة زاوية النظر إليه أستخدمت تلك الكلمةلتطلق على كل مايدل على الشمولية فإن كانت في الصور والتصوير فهي المشهد العريض الواسع الزاويةبدون تقطيع وإن كانت في التصوير الطبي وخصوصاً الأسنان كانت جمع أشعة لها وكاملة على فلم واحدوتعني أيضاً الإلتفاف حول شيمايقارب الـ 360 درجة والإحاطة تقريباًبجميع زواياه .

هي تقنية تعنى بصف مجموعة من الصور لمنظر عرضي أو طولي واسع ثم دمجها بصورة واحدة (ألتقاط سلسلة من الصور لمشاهد عديدة من زوايا ودرجة متساوية، وتجميعها مع بعضها البعض في صورةواحدة عرضية أو طولية) .

1. 4. طريقة أخذ الصورة البانورامية

الأرتكاز في مكان واحد ثم البدء بأخذ الألتقاطات تتابعاً بحيث يدخل جزء من كادر الثانية على كادر الأولى، ثم يدخل جزء من كادر الثالثة على الثانية وهكذا، المهم أن نترك أجزاءاً مشتركة بين جميع الألتقاطات . وهذه الطريقة لها سلبياتها لأختلاف الزوايا الساقطة من الكاميرا للجسم وبالتالي ستختلف نسب الأضاءةوالأتجاه السليم للمنظور، كما موضح في الشكل 2-2 .

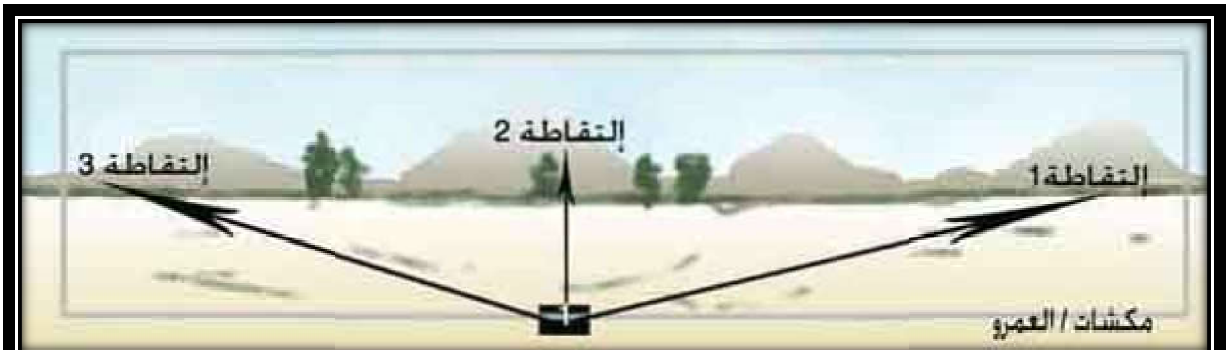

شكل 2-2 الطريقة الاولى لأخذ الصور البانورامية

أما الطريقة الثانية وهي الأنسب والأنجح : أن نبدأ بأخذ التقاطاتنا دون تمركز في مكان واحد، بحيث نأخذ الأولى، ثم نتحرك في مواجهة تامة 90 درجة مع الالتقاطة الثانية مع تداخل جزئي بين كوادرهما، ثم نتحرك كذلك بمواجهة للثالثة 90 درجة أيضا ونكرر الالتقاطات حتى ننتهي من آخر التقاطة للمنظر كما موضح في الشكل 2-3 .

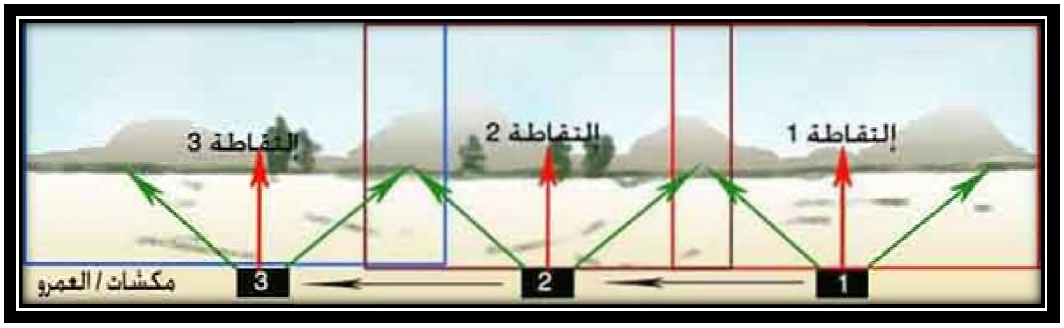

شكل 2-3 الطريقة الثانية لأخذ الصور البانورامية

1. 5. نبذة تاريخية عن البانوراما :منذ بدء التاريخ و الأنسان يبحث عن وسيلة لتخليد الماضي وخلق دلالة لما سبق من هنا بدء الإحساس بالرمز أو ما يسمى (بالرمزية) من هنا برزت الفكرة الأساسية لتشييد النافذة نتيجة للحاجة إلى ترك دليل معماري ملموس للأجيال القادمة من أمجاد الحاضر الذي سيصبح يوماً ما ماضي .فمنذ القدم كان الأنسان ينقش على الحجر معطياً إيانا مدلول عن الحياة اليومية التي يقوم بها وما يجري خلالها من أحداث فهذه الرسوم كانت الدليل الوحيد الذي يخبرنا عن الحياة الأولى قبل أختراع الكتابة .ففي حضارة وادي الرافدين نجد بداية النافذة في الرسومات والجداريات التي زينت جدران القصور والمعابد تحكي قصص ومواقف عن الحكام ومراسيم التتويج وبطولات القادة في الصيد . فنجد مسلة حمورابي ومسلة أورنمو بالإضافة إلى كونها وثيقة دستورية سنت القوانين لضبط المجتمع فهي كانت تحمل معنى الرمز والتوثيق القصصي للحدث وذلك من خلال الرسومات الموجودة في القسم العلوي منها ،أما في حضارة وادي النيل فإن الرمز كان شيئاً واضحاً وتمثلت بدايات النافذة في الجدران المصورة على جدران المعابد والقصور والأهرامات من الداخل والتي كانت تصور أحداث الحروب والقتال ومراسيم الحصاد وغيرها، بالرغم من أفتقار المشاهد الصورية إلى البعد الثالث إلا أنهم كانوا يحاولون إعطاء هكذا أحساس عن طريق مد أذرع النماذج البشرية إلى الأمام . أما الأغريق والرومان فقد أتبعوا أسلوب فلسفي أكثر في التعبير عن الرمز وذلك بإعطاء شيء من الغموض في الفكرة وجعل إدراكها غير مباشر وذلك من خلال أستخدام الكتل الضخمة فكانت أبنيتهم ضخمة ومهيمنة على خط السماء .فبداية النافذة في هذا العصر في الأشكال النحتية الموجودة في المعابد والأضرحة والقصور والتي أستعملت في بعض النافورات أو النصب التي تجسد أساطير خيالية أو حكايات حقيقية .أما في العصر الأسلامي فإن الشريعة جاءت بأن الخلود لله وحده لذلك القوة التعبيرية كانت في الشموخ والخشية له والذي قد أنعكس على العمارة بشكل واضح .أما الجداريات والرسومات فقد ألغيت في بداية ألاسلام خشية العودة إلى عبادة الأوثان وقد أستعيض عن الرسومات والمنحوتات الأدمية

والحيوانية بزخارف نباتية وهندسية .والآن لازالت الجداريات النحتية والرسومات تستخدم لتروي حكاية معينة أو تجسد واقعة بشكلها الحقيقي كما في جدارية نصب الحرية3 للفنان جواد سليم كما في الشكل 2-4 .

شكل 2-4 توضح نصب الحرية – ساحة التحرير / بغداد

إن أول بانوراما بالمعنى الفعلي كمبنى أتت في مدينه لينغراد في الأتحاد السوفيتي والثانية في موسكو والثالثة في بلجيكا والرابعة في كوريا الشمالية والخامسة هي بانوراما المدائن في العراق4 .

6.1 سياسات التطوير الحضري : لكل سياسة هدف معين حسب المنطقة المدروسة وهي ثلاث

1-سياسة التجديد الحضري حيث انها من السياسات الهامة التي يتضمنها التطوير الحضري في تعامله مع المناطق الحضرية المتخلفة والابنية القديمة،حيث تسعى هذه السياسة الى ترميم الابنية وتكييفها وفق متطلبات الحياة الحضرية وبناء مناطق حضرية جديدة تكملها.

2-سياسة المحافظة تعتبر اداة فعالة واسلوب في التعامل مع الابنية التي تتميز بنمطها المعماري وذو قيمة اثارية وتاريخية وثقافية ودينية

---

[3] الحائط الجداري من تصميم المهندس رفعت الجادرجي والرسومات تصميم وتنفيذ الفنان جواد سليم صمم ليروي قصة التحرير من التبعية الأستعمارية والحصول على الأستقلال .

[4] كمثال آخر لتصوير الحرب الأهلية في معركة اتلانتا. وعُرضت أول ما عُرضت في 1887م، ويبلغ ارتفاعها 42 قدم في حين يَقدر عرضها ب358 قدم. أما بانوراما راكلاوايس، الواقعة في روكلو، بولندا، فتُعد أكبر من تلك اللوحات حيث يُقدر حجمها ب120 × 15 متراً.

3-سياسة اعادة التطوير تسعى الى ازالة وهدم المناطق الحضرية المتخلفة داخل المدن او تلك التي تقع على اطرافها ،والتي اتبعت في الولايات المتحدة الامريكية لاول مرة سنة 1937كهدف للتجديد العمراني ومن هذه السياسات تنبعث القوانينالخاصة بأحياء المواقع الأثرية والدراسات وهي خمس

1. الحفاظ : إجراءات تساند وتؤازر الوضع الحالي للبناء وتكامله ومواد الأنشاء ووضعه الأنشائي .

2. الحماية المستدامة : هي تماثل عملية الحفاظ ولكن بشكل أشمل فهي حفاظ على مدى الزمن من تنظيف وأصلاح وتقوية.

3. التأهيل : وضع محددات لإعادة تأهيل المباني لأداء وظائفها القديمة وأي وظيفة مناسبة لذلك مع الحفاظ والتطوير على الأجزاء والعناصر في المبنى .

4. الترميم : هو إعادة المبنى إلى صورته الأصلية بتفاصيله وموقعه في فترة زمنية محددة وإزالة الأعمال المستجدة .

5. إعادة الأنشاء : عملية إعادة الوضع الأصلي للأجزاء المفقودة بإستخدام مواد حديثة أو قديمة أو الأثنين معاً إلى صورته الأصلية .

1-7 تحليل ودراسة منطقة التطوير

1-7-1نبذة عن موقع مدينة سامراء :سامراء مدينة عراقية تاريخية تقع على الضفة الشرقية لنهر دجلة في محافظة صلاح الدين، وتبعد 125 كيلومترا شمال العاصمة بغداد، تحدها من الشمال مدينة تكريت، ومن الغرب الرمادي، ومن الشرق بعقوبة. تعتبر أحد أهم المدن المقدسة في العراق وذلك لوجود ضريح الإمامين علي الهادي والحسن العسكري، يبلغ عدد سكان مركز المدينة أكثر من 190,000 نسمةحسب إحصائيات وزارة التخطيط لعام 2013 م. ضمت منظمة اليونسكو مدينة سامراء عام 2007 إلى قائمة التراث العالمي.وكانت مقر عاصمة الدولة العباسية الإسلامية في عهد الخليفة المعتصم بالله، والتي بسطت نفوذها على الأرض الممتدة من تونس إلى وسط آسيا.وتمتد المدينة بطول 41 كيلومتراً ونصف الكيلومتر من الشمال إلى الجنوب، أما عرضها فيتراوح بين 4 و8 كيلومترات. وتحتوي على معالم أثرية هندسية

وفنية. ومن بين الآثار العديدة والبارزة الموجودة في الموقع المسجد الجامع ومأذنته الملوية5، ويبقى قرابة 80٪ من المدينة الأثرية مطمورا ويحتاج إلى تنقيب.

2-7-1 موقع المشروع المقترح :تقع منطقة المشروع في مدينة سامراء حول الجامع الكبير والمأذنة الملوية التي تبعد حوالي كيلومتر عن مرقد الأمامين العسكريين والمشروع الذي يحيط بها سيكون بمثابة الصرح الذي يروي قصة هذه الحضارة الخالدة خلال حقبة زمنية معينة مما سيعطي أضافة أثرية وتاريخية وأقتصادية وثقافية وأجتماعية للمدينة بشكل عام وللملوية بشكل خاص، كما في شكل 2-5 .

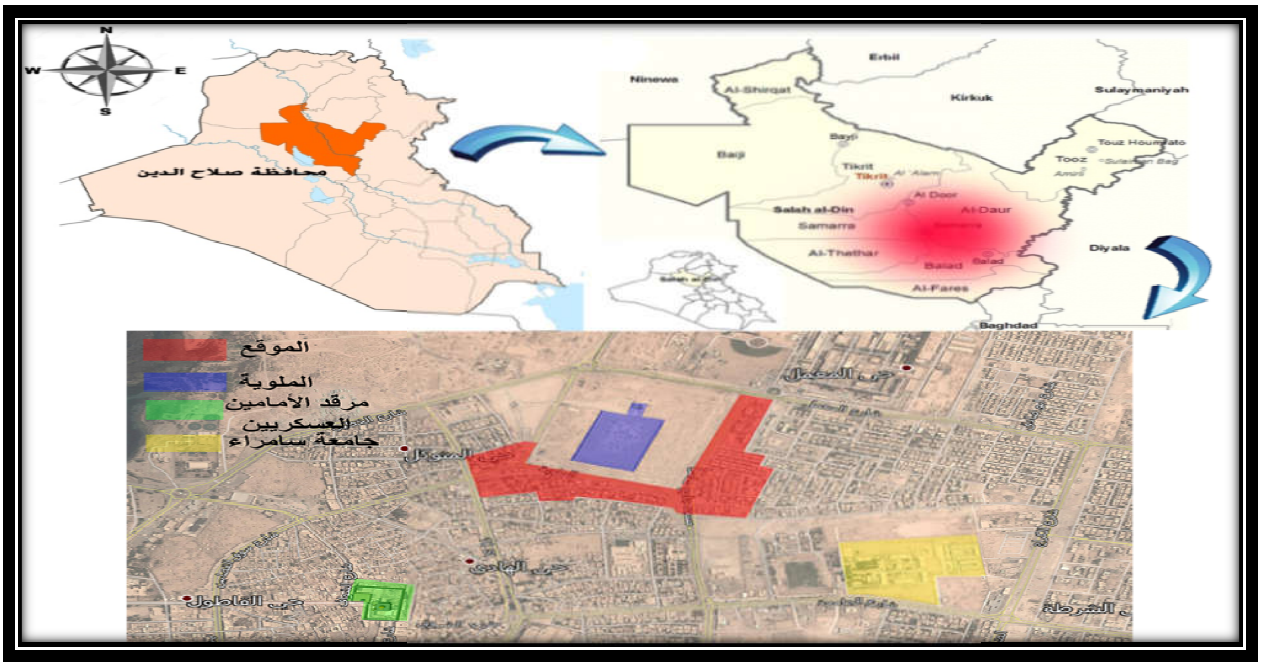

شكل 2-5 موقع مشروع بانوراما سامراء

3-7-1 موقع المشروع ضمن الMaster Plan:يقع المشروع على حدود المنطقة الأثرية المحرمة (حدود اليونسكو)6، لكونه يحيط بمنطقة أثرية (الملوية)، كما أنه يقع بالقرب من منطقة ثقافية ((المتحف الجديد في سامراء))،

---

[5] يعد المسجد الجامع مع المأذنة الملوية من الآثار التاريخية ومن أبرز معالم عهد الدولة العباسية في مدينة سامراء، حيث تشاهد آثاره لحد الآن شاخصة وهي تقاوم كل عوامل التخريب الطبيعية على مر القرون.

وبالقرب من معملأدوية سامراء، ونلاحظ أن مرقد الأمامين العسكريين وجامعة سامراء أبعد إلى الموقع من الشواخص المذكورة أعلاه، والشكل 2-6 يبين موقع المشروع المقترح ضمن الMaster plan .

شكل 2-6 موقع المشروع ضمن الMaster Plan

1-7-4 بناية الجامع الكبير التراثية والمأذنة الملوية

أن المشروع يقع في المنطقة حول المسجد الجامع الذي أنشأه المتوكل على الله وهو من أروع المنشأت ذات الأثر في تلك الحقبة من حياة الدول العربية ونشاهد آثاره اليوم مع مأذنته الملوية شمال شرقي مدينة سامراء الحالية . ويعتبر أضخم وأبرز الآثار الباقية من مباني سامراء القديمة ورغم أن هذا الجامع يشبه المساجد الجامعة الأخرى من حيث تخطيطه العام

---

[6]مواقع التراث العالمي هي معالم أو مناطق ترشحها لجنة التراث العالمي في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) للإدراج ضمن برنامج مواقع التراث العالمية الذي تديره اليونسكو، هذه المعالم قد تكون طبيعية، كالغابات وسلاسل الجبال، وقد تكون من صنع الإنسان، كالبنايات والمدن، وقد تكون مختلطة .

ومحتوياته إلا أنه يمتاز عليها بسعة مساحته وفخامة بناءه ومأذنته الملوية . ويعد أكبر جامع في العالم الأسلامي وكان البدء ببناءه في سنة 234هجري والأنتهاء منه 237 هجري . وكان الجامع يتألف من حرم مستطيل الشكل والذي يحتوي على بيت الصلاة والمجنبتين والمؤخرة والصحن الواسع المفتوح في الوسط كما يحتوي على محراب في منتصف الضلع الجنوبي، والنافورة التي تقع في الصحن وجدران الجامع السميكة المزودة بأبراج بالأضافة إلى الأسوار الخارجية وأهم عنصر في الجامع هو المأذنة الملوية .وهيمن أبرز معالم الحضارة المعمارية العباسية،وهي فريدة من نوعها بين مآذن العالم الإسلامي في الطراز المعماري، حيث بنيت بشكل تركيب مخروطي الشكل تستند على قاعدة مربعة ويصعد إلى قمتها من سطح مائل عريض يدور حولها من خارجها بدوران الحلزون . وتقع خارج الجامع على بعد 25 متر من ضلعه الشمالي وعلى محوره الأوسط وترتبط به بممر عرضه 12 متر ويبلغ أرتفاعها حوالي 52 متر،الشكل(2-7).

المعيار	أولاً : المعيار الموقعي ويشمل:	ثانياً : المعيار الوظيفي	ثالثاً : المعيار الأقتصادي
.1	المؤثرات البيئية .كالموقع الجغرافي وحركة الرياح وسطوع الشمس...الخ	ملائمة الموقع لفعاليات المشروع .	أمكانية للتوسع المستقبلي للمشروع .
.2	توجيه الموقع ودرجة أنفتاحيته على الموقع الخارجي .	طبيعة الفعاليات المجاورة للموقع .	سهولة تنفيذ خدمات المشروع أثناء العمل وبعد التنفيذ .
.3	طبيعة الحركة والفعاليات المجاورة للموقع وتأثيرها على سهولة الوصول من وإلى الموقع .	العلاقة الوظيفية بين المشروع والأبنية المجاورة .	طبيعة وصفات التربة التي بدورها تؤثر على تحديد ونوع الهيكل الأنشائي .
.4	العمارة المستعملة في الأبنية المجاورة .	أن تتوفر المساحة الكافية في الموقع التي تسمح بإقامة المشروع عليها .	وجود المشروع بالقرب من شاخص معين لسهولة الوصول .
.5	أن يكون على شارع عام وداخل المدينة وبالقرب من طريق خارجي لسهولة وصول السواح من خارج المدينة	تكوين فضاء تجميعي بين الفعاليات الموجودة والفعاليات المصممة	امكانية الاستثمار في الموقع

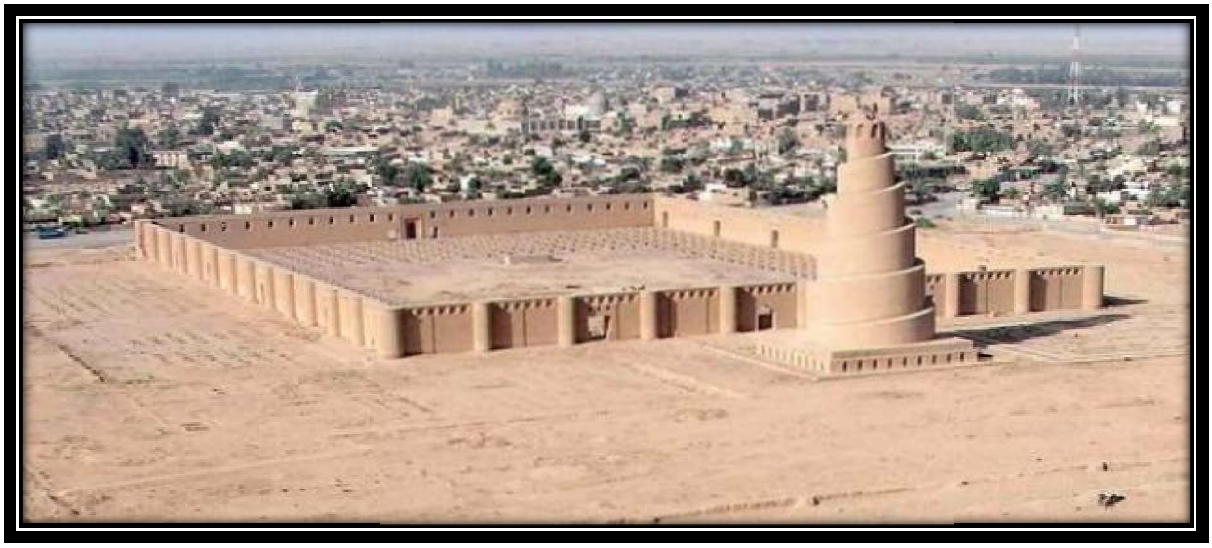

شكل 2–7 الجامع الكبير والمأذنة الملوية

1-7-5 معايير أختيار الموقع :قسم البحث معايير اختيار الموقع إلى ثلاثةحسب الجدول(1-1):

الجدول(1-1)معايير الموقع

1-7- 6. وصف عام للموقع يوصف المشروع بايجاز بحسب معايير الموقع الى (موقع المشروع، طبوغرافية الموقع، عدد المساكن في موقع المشروع، التركيبة الأجتماعة للسكان)الشكل(2-8)

شكل 2–8 وصف عام للموقع

1-7-7. الخارطة الذهنية للموقع :الخارطة الذهنية للموقع تشمل عناصر المنظر الحضري كيفن لينج الخمسة وهي (القطاعات، العقد، المسالك، الحافات، والشواخص) والشكل 2_9 يوضح تلك العناصر .

شكل 2-9 الخارطة الذهنية للموقع

1-7-8 طرق الوصول للموقع :طرق الوصول تشمل الطرق الرئيسية التي تسلكها السيارات والسابلة للوصول للمشروع والشكل 2-10 يوضح تلك الطرق ، وهناك أيضا طرق فرعية للوصول .

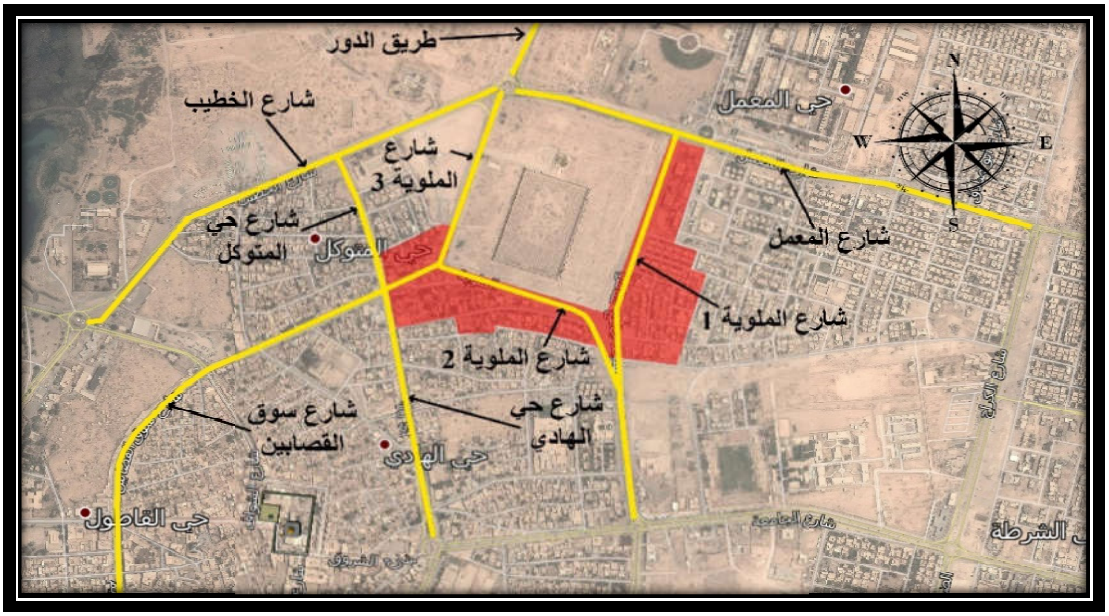

شكل 2-10 طرق الوصول للموقع

1-7-9 النقاط الدالة للموقع:أبرز النقاط الدالة للموقع والمدينة ككل هي (الملوية ، معمل أدوية سامراء ، مرقد الأمامين، وجامعة سامراء)، كما موضح في الشكل 2-11 .

شكل 2–11 النقاط الدالة للموقع

1-7-10. أبعاد ومساحة الموقع :الشكل 2-12 يوضح أبعاد المشروع وكذلك مساحته التي تبلغ 164,636 م2 .

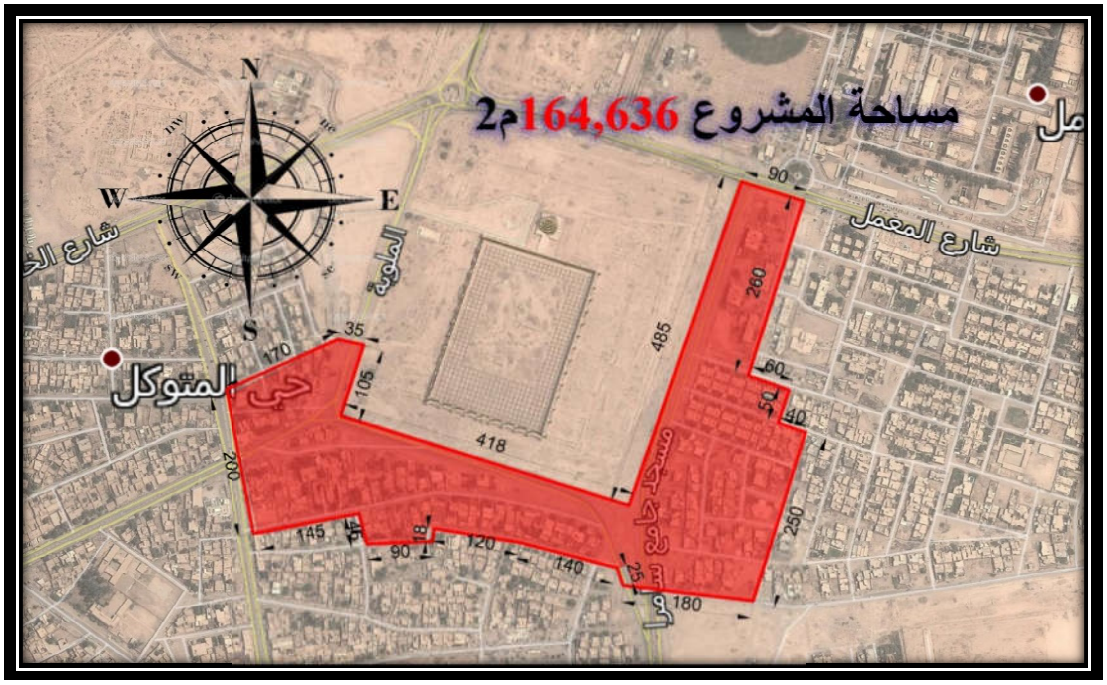

شكل 2–12 أبعاد ومساحة الموقع

1-7-11. دراسة حركة الشمس والرياح: بحسب الانواء الجوية العراقية فان حركة الشمس تتغير في الصيف والشتاء من حيث ساعات النهار والليل و زاوية أرتفاع الشمس، وكذلك حركة الرياح وأتجاهاتها حيث توجد في العراق رياح سائدة ورياح موسمية، والشكل 2-13 يوضح ذلك .

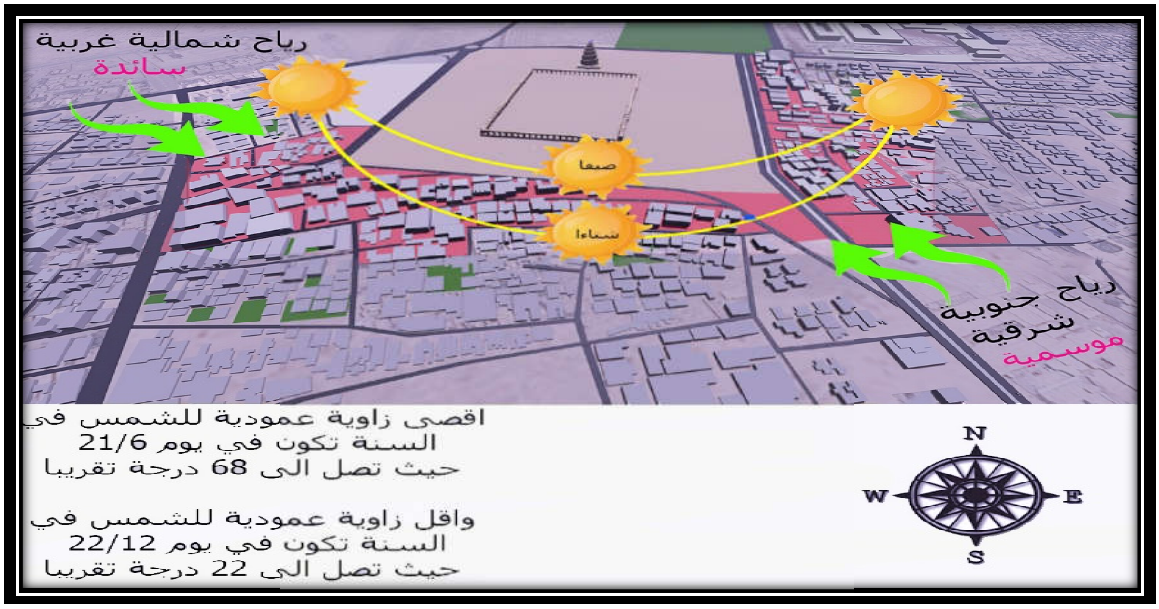

شكل 2-13 دراسة حركة الشمس والرياح

2. 13. دراسة الحركة المرورية :أن لكل شارع كثافة مرورية خاصة به (سيارات وسابلة) وتختلف هذه الكثافة من ساعة لأخرى وتم قياس الكثافة المرورية على ثلاثة أوقات، كما موضح في الشكل 2-14.

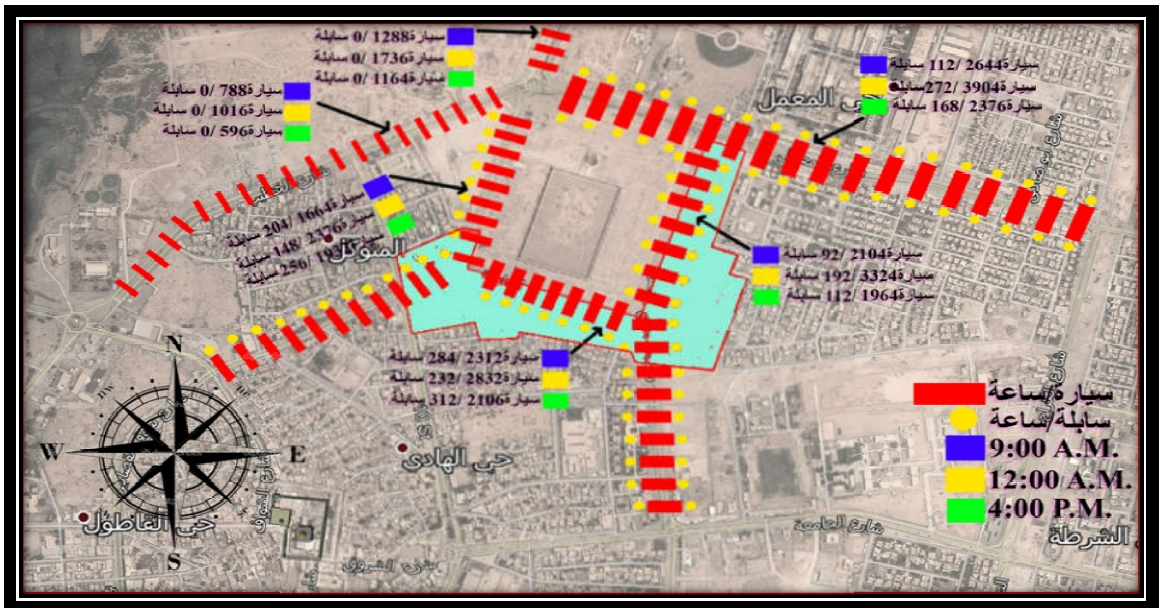

شكل 2-14 دراسة الحركة المرورية

2. 14. دراسة الضوضاء للشوارع:تم قياس الضوضاء بحسب جهازالقياس الموضعي شكل2-15

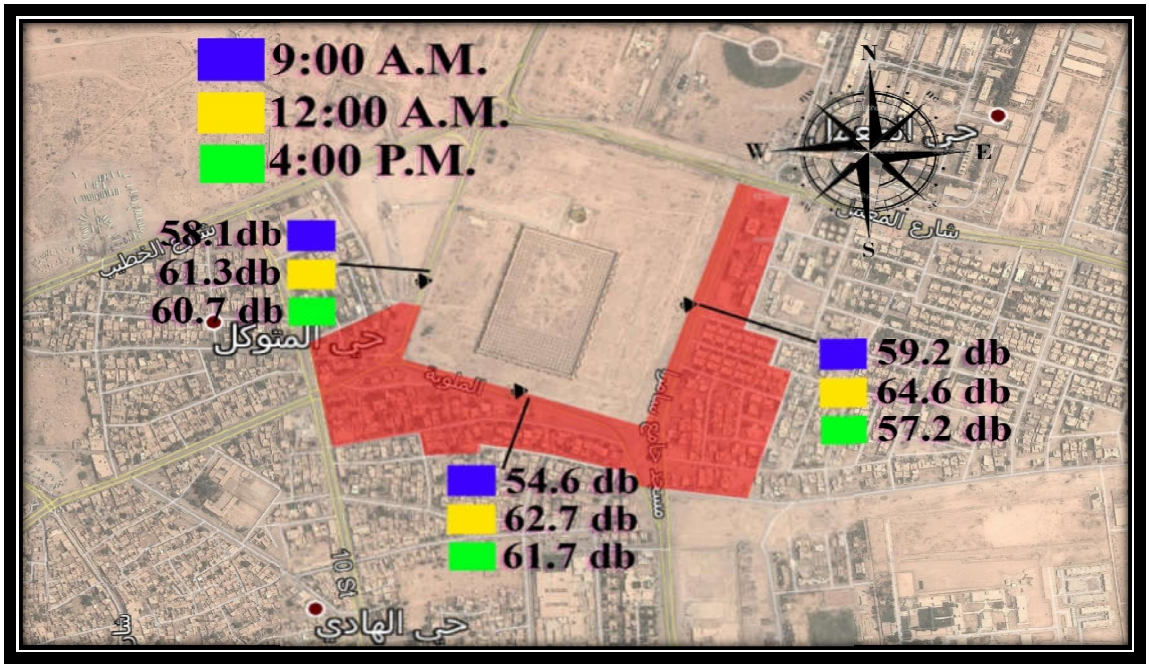

شكل 2-15 دراسة الضوضاء للشوارع

2. 17. دراسة النسيج الحضري للمنطقة :موقع المشروع يحتوي على نسيج هندسي يقوم على تخطيط مسبق للشوراع بعكس النسيج العضوي الموجود في المدينة القديمة، والشكل 2-16 يوضح نسيج موقع المشروع .

شكل 2-16 دراسة النسيج الحضري

2. 18. الدراسة العمرانية للموقع : وتشمل :

أولاً : أستعمالات الأرض (واقع الحال) أن موقع المشروع مستعمل لغرض سكني فقط والشكل 2-17 يوضح ذلك مع وجود مناطق مفتوحة .

شكل 2–17 أستعمالات الأرض (واقع الحال)

ثانياً : حالة المباني :تشمل وجود مباني ضمن الموقع بحالة أنشائية جيدة ومباني بحالة أنشائية متوسطة ومباني بحالة أنشائية سيئة، وكما موضح في الشكل 2–18 .

شكل 2–18 حالة المباني ضمن الموقع

ثالثاً : أرتفاعاتالمبانيتشملالأرتفاعات بالأمتار أو بعدد الطوابق للمباني ضمن الموقع حيث توجد مباني بأرتفاع طابق أوطابقين أو أكثر من ذلك ولكل منها نسبة معينة موضحة في الشكل 2–19 .

شكل 2–19 أرتفاعات المباني ضمن الموقع

رابعاً : مواد البناء:توجد مواد بناء مختلفة للأنشاء وفي موقع مشروعنا فأن الطابوق والبلوك مستعملة ولكن نجدها تكثر أحدها في منطقة في حين تكثر الثانية في منطقة أخرى وكما موضح في الشكل 2–20 .

شكل 2–20 مواد البناء ضمن الموقع

خامساً : مواد الأنهاء للسطوح الخارجية:تشمل المواد التي تكسي أو تغطي مواد البناء، ونلاحظ أستعمال اللبخ بكثرة يليه الصبغ والنشر ومن ثم الحجر في موقع المشروع كما موضح في الشكل 2–21 .

شكل 2–21 مواد الأنهاء ضمن الموقع

2. 19. دراسة ارتفاع خط السماءskyline:حيث يتضمن دراسة كل من الواجهات الأربعة للموقع (شرقية، غربية، شمالية، جنوبية) ومدى تأثيرها على خط السماء والموضح في الأشكال أدناه .

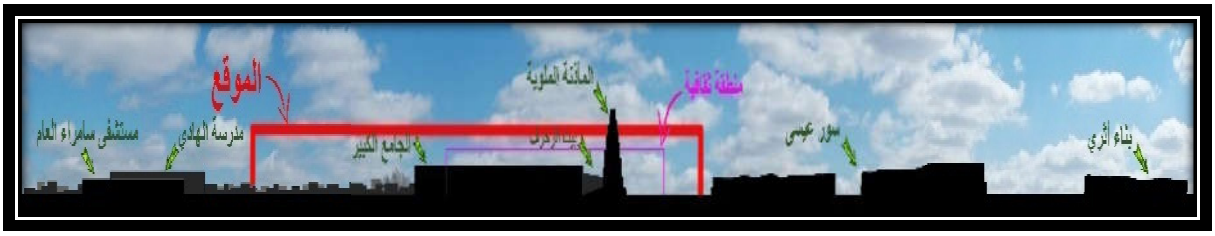

شكل 2–22 الواجهة الشرقية

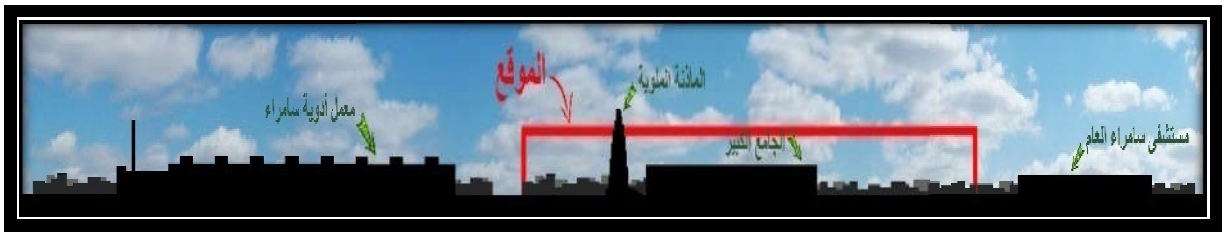

شكل 2–23 الواجهة الغربية

شكل 2–24 الواجهة الشمالية

شكل 2–25 الواجهة الجنوبية

2. 20 تحليل (SWOT)[7]

يشمل التحليل الرباعي الخاص بالموقع (نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص، والتهديدات)، وأدناه توضيح لكل جزء من التحليل الرباعي .

2. 20. 1. نقاط القوة: وتشمل:

1. يقع الموقع بالقرب من المأذنة الملوية مما يعطي مشهدا مميزا للمشروع وأحياء التراث المعماريللمدينة.
2. وقوعه بالقرب من خط الطرق الخارجية (طريق الدور، جسر سامراء) مما يتيح سهولة وصول السياح
3. يقع بالقرب من معمل الأدوية الذي يعتبر أحد النقاط الدالة في المدينة والقريبة من الموقع .
4. مساحة الموقع كافية لإنشاء المشروع.
5. للموقع مشهد حضري جيد من ناحية الملوية.

2. 20. 2. نقاط الضعف: وتشمل:

1. وقوع المشروع على طرق رئيسي يسبب ضوضاء عالية ومشاكل مرورية.
2. المنطقة تفتقر إلى المناطق الخضراء .
3. المحددات المفروضة على الموقع لكونه بالقرب من الملوية .
4. عدم توفر الخدمات العامة بشكل كبير (خدمات الصرف الصحي) .

2. 20. 3. الفرص: تشمل:

1. توجد مساحات كافيةلأقامة الفعاليات الخاصة بالمشروع .
2. يمكن جعل المشروع مستدام بالنظر لقلة الخدمات العامة.
3. أمكانية أسترجاع هوية المدينة وتراثها .
4. عدم وجود مشروع متعدد الوظائف (يضم فعاليات تجارية وثقافية وترفيهية) يخدم المدينة لذلك أزدادت الحاجة إليه.

---

[7] **كلمة SWOT مأخوذة من الأحرف الأولى للكلمات الخاصة بنقاط التحليل الرباعي ((نقاط القوة Strengths، نقاط الضعف Weaknesses، الفرص Opportunities، التهديدات Threats))**

5. أمكانية التوسع المستقبلي للمشروع لكونه متداخل مع النسيج الحضري للمدينة .

2. 20. 4. التهديدات: تشمل:

1. وجود الموقع بالقرب من منطقة النسيج التاريخي .

2. تشوه المشهد البصري للملوية أذا أزداد الأرتفاع للمشروع عن أرتفاعها .

2. 21. التنطيق الفضائي والتطوير المقترح من قبل الباحثين

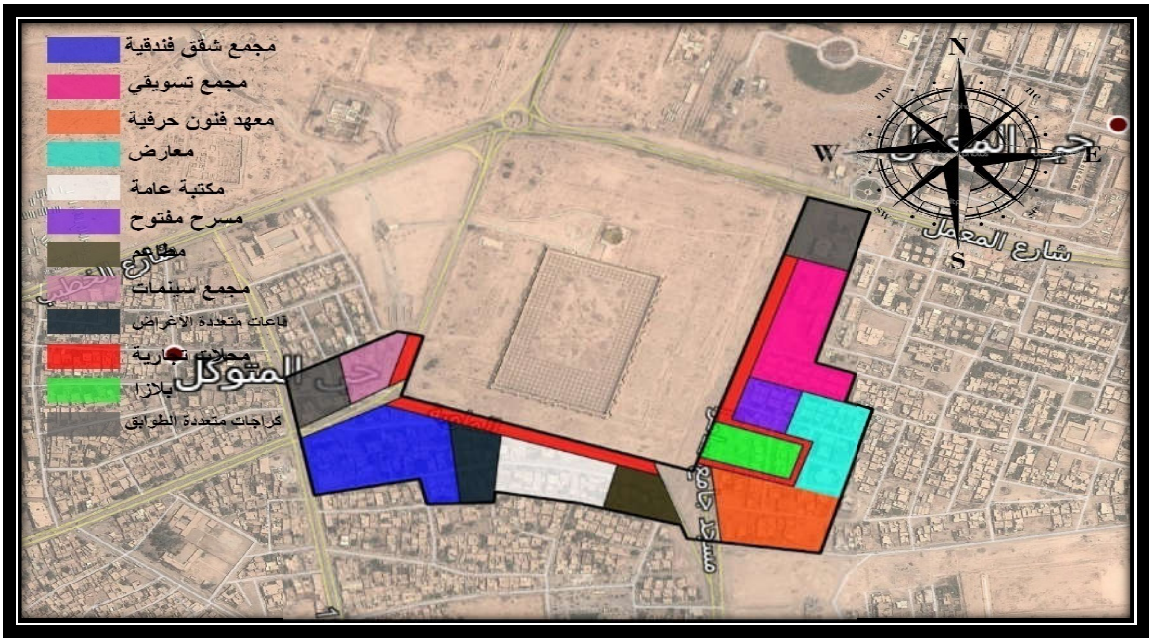

شكل 2–26 التنطيق الفضائي للموقع

1. 11. الأستنتاجات :

1– أن مدينة سامراء مميزة بتأريخها وهويتها المعمارية على مر العصور ولا نستطيع أن ننسى هذه الهوية التي ميزت سامراء عن غيرها من المدن وخصوصاً أنها كانت عاصمة الدولة الأسلامية لفترة من الزمن والآن هي عاصمة الحضارة الأسلامية فيجب الأنطلاق من تراث المدينة وهويتها كي لا يصبح المشروع غير متألف مع المجاورات ولا تنسف الهوية المعمارية للمدينة وأنما تكون البداية التي ينطلق منها هذا المشروع.

2–المشروع يجب ان ينفذ على مستويات ثلاث على مستوى المدينة ككل من خلال ربطه بالبلازا الحضرية بين سامراء وبين المعمل والمستوى الثاني ربط منطقة الدراسة بالمناطق الاخرى والمستوى الثالث التفاصيل المعمارية متمثل بالفتحات والمداخل

التوصيات

1- يجب الأهتمام بسياسات الحفاظ على المناطق ذات الأهمية التاريخية والحضارية والحفاظ على أستعمال الأرض المختلط، ووضع سياسات مرورية وبيئية مستدامة .

2- كما يجب أبراز المباني التاريخية والأثرية وتحديدها وصيانتها، وتطوير المحاور الرئيسية للمشروع ويكون البناء والترميم وفق ضوابط بلدية سامراء وتحديد أستعمالات الأرض والفرص الأستثمارية وتنظيم العناصر المعمارية بالأضافة إلى الشوارع والأروقة .

المصادر:

الاصيل ، ناجي ،1947، مدينة المعتصم على القاطول ، سومر ، مج 3 ، ص166 .

عبد الباقي ،احمد، 1980، سامراء ، ج2 ، ص302-303 ، دار الخضراء ، مصر

السامرائي ، احمد يونس ، سامراء في ادب القرن الثالث الهجري ، مطبعة الرشاد ، بغداد ، 1968 ، ص256-257

البحتري في سامراء حتى نهاية عصر المتوكل ، مطبعة الرشاد ، بغداد ، 1970، ص245 .

عبد الباقي ،احمد،1980، سامراء ، ج1، ص140، دار الخضراء ،مصر.

سوسة ، احمد، الشرقي ، قصور العراق ،ص300.

الطبري ،ابي جعفر محمد بن جرير، تاريخالرسل والملوك الجزء الرابع ، مطبعة " بريل " بمدينة ليدن في سنة 1879 ،ج9، ص212.

مسكويه ،احمد بن محمد، تجارب الامم وتعاقب الهمم ، (المتوفى: 421هـ) المحقق: أبو القاسم إمامي دارسروش للنشر، طهران الطبعة: الثانية، 2000م ج4، ص305.

اليعقوبي ، أحمد بن إسحاق (أبي يعقوب) ،معجم البلدان ، (المتوفى: بعد 292هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، 1422 هـ، ص68.

ابن كثير، ابو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي(ت:774هـ) ، بيت الأفكارالدولية للنشر،

شيري،علي، البداية والنهاية ،1988، دار احياء التراث العربي ، بيروت، ج10،ص364.

ابن الفقيه ، أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني، كتاب البلدان المعروف ت (365) المحقق: يوسف الهادي عالم الكتب للنشر، بيروت الطبعة: الأولى، 1416 هـ.،ص368،

الاصفهاني ،ابي فرج،علي بن الحسين بن الهيثم (ت 256هـ)، ادب الغرباء، ، تحقيق :صلاح الدين المنجد ،دار الكتاب الجديد ص50 ،

الحموي ، شهاب الدين ياقوت ، معجم البلدان ،(المتوفى: 626هـ) ، دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية، 1995. ج2، ص143؛ج3،ص175.

أحمد عبد الباقي، سامرا عاصمة الدولة العربية في عهد العباسيين، الجزء الأول، الطبعة الأولى، أعظمية-بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1989 .

كتاب حضارة العراق ،1988،الجزء التاسع ،دار الشؤون الثقافية ،بغداد،العراق.

ديماند،م .س،اسسالفنونالأسلامية،1958،ترجمة،احمدمحمدعيسى،مراجعة احمد فكرت ط2،دار المعارف، مصر.

كريستويل،ك، 1984،الاثار الاسلامية الاولى ،ترجمة عبد الهادي علي، دار قتيبة للنشر،دمشق،سوريا.

هرتسفلد،آرنست، تنقيباتسامراء،حياةجدرانالمبانيفيسامراءوزخرفتها،ترجمةعلييحيمنصور،بغداد1985م.

سلمان،عيسوآخرون :العماراتالعربيةالإسلاميةفيالعراق،تخطيطمدنومساجد،بغداد1982م،ج1،ص84 .

مديريةالآثارالقديمة: حفرياتسامراءلموسم(1936-1939م)،الريازةوالزخارف،بغداد1940م،ج 2،ص 7.

.Rice (D.T.), Islamic Art, Thames and Hadson1965, P.34, PL. 26

شافعي،فريد،زخارفوطرز سامراء،مجلةكليةالآدابجامعةالقاهرة،م13،سنة1951م،القاهرة،ص2.

محمود، د. عصام عرفة ،التناسب الهندسي و الجمالي بالعمارة الاسلامية منذ فجر الاسلام حتى القرن الرابع عشر الميلادي،بحث منشور في مجلة كلية التربية الاساسية،الكويت،ص91

NORTHEDGE , THE HISTORICAL TOPOGRAPHY OF SAMARRA ,P.26
NORTHEDGE, ARCHAEOLOGICAL ATLAS OF SAMARRA , VOL1 ,P43
., volArchaeological Atlas Of Samarra.2,p.245
Samarra. ,1976, P3.Early Muslim Architecture, vol2, P.277
Creswell (K. A. C.), A Short Account of Early Moslim Architecture, Penquin and Pellican Book 1958, P. 289
EL-Said Assam & Ayşe Permian, Geometric Concept in Islamic Art, word of Islam festival publishing Company ,Ltd.October,1975.

الزحف العمراني نحو أطراف مدينة باتنة واقعه ومتطلبات مواجهته (التجمع الحضري الجديد حملة 1-2 نموذجا.

Urbanization towards the outskirts of the city of Batna reality and the requirements to meet (New urban assembly campaign 1-2 model.)

د.مشنان فوزي

علم الاجتماع الحضري،الجامعة : الحاج لخضر- باتنة 1

fouzi.lbatni@yahoo.fr

ملخص:

تهدف دراستنا إلى تناول ظاهرة الزحف العمراني للمدينة والتي نجدها تتجه نحو أطراف المدينة و على حساب أراضيها الزراعية، وذلك من خلال التعريف بها، ثم عرض أسباب وعوامل نشوءها خاصة العمرانية منها أو الاجتماعية، إضافة لإبراز الآثار و النتائج المترتبة عنها،و أخيرا تقديم بعض الحلول و التوصيات علها تكون سبيلا لمواجهتها و الحد منها. و خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى أن هذه الظاهرة تطورت وانتشرت خاصة نحو أطراف المدينة، مما أحدث تغييرا جذريا على مجال المدينة و أفقده وظيفته في التوجيه و التنظيم، وكل ذلك يحدث في ظل غياب مخططات التوجيه و التعمير و مخططات شغل الأرض التي لم تقوم بدور أكبر يحد من تطور الظاهرة والتحكم فيها.

الكلمات المفتاحية : مفهوم العمران – التوسع العمراني – الزحف العمراني- التطوير العمراني

Abstract:

Our study aims to address the phenomenon of urban creeping of the city, which we find moving towards the outskirts of the city and at the expense of agricultural land, through the definition of them, and then the reasons and factors of their emergence, especially urban and social, in addition to

highlighting the effects and consequences arising from them, Solutions and recommendations are a way to confront and limit them.

We concluded that this phenomenon has developed and spread especially towards the outskirts of the city, which has radically changed the area of the city and lost its function in the direction and organization, all this occurs in the absence of guidance and reconstruction plans and land occupancy plans that did not play the role of A larger limitation of the development and control of the phenomenon.

Keyword:The concept of urbanization - urban expansion - urban expansion - urban development

مقدمة و إشكالية الدراسة :

إن مشكلة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية مشكلة بيئية عالمية تعاني منها جميع الدول ,فقد أصبحت تشكل تحدياً لمعظم دول العالم خاصة النامية منها ، فتتعرض الأراضي الزراعية للضغوط الناتجة عن الزحف العمراني التي قد تؤدي إلي العديد من المشاكل البيئية التي تخل بالتوازن البيئي عليه، والتي ينتج عنها العديد من الآثار والأبعاد السلبية على كافة الأصعدة وخاصة البيئية ، والتي تخل بالتوازن بين العمران و ما يحيط به من الأراضي الزراعية.

ومدينة باتنة من أهم المدن التي شهدت الظاهرة بشكل معتبر، غير و أثر على مجالها العمراني وبشكل أفقدها مركزها و دورها الحضاري والتاريخي و المعماري، وبالتالي شوه صورتها وسهل في انتشار التعمير العشوائي الغير مخطط، فأصبحت المدينة و كأنها عبارة عن مراقد هدفها الأساسي إيواء السكان وحمايتهم من برد وحر الطبيعة، وتم تجاهل و إعادة الاعتبار للمخططات و القوانين التي تنظم وتسير المدينة وتتحكم في توسعها وتطورها.

ومن خلال دراستنا لهذه الظاهرة التي نجدها تنتشر و تتطور باتجاه أطراف و حواف مدينة باتنة حاولنا القيام بتتبعها من خلال التطرق لواقعها بعرض لأهم أسبابها ونتائجها، و كذا عوامل انتشارها وتطورها و كذا ما تثيره من تحديات و

انعكاسات، من أجل التمكن من وضع حلول واقتراحات وتوصيات للحد منها و مواجهتها، وذلك بإيجاد البدائل المناسبة و الاستفادة من الدراسات و المشاريع السابقة، وعليه تم تحديد منطقة التجمع الحضري الجديد حملة 1-2 لما تم ملاحظته من زيادة سريعة في البناء السكني على حساب الأراضي الزراعية، والذي أثر سلبا في شتى الجوانب الزراعية والاقتصادية والصحية و الأمنية و البيئية وغيرها من الخدمات الضرورية على الفرد و المجتمع بالمدينة.

إن ازدياد عدد المباني والبيوت على حساب الأراضي الزراعية يشكل عبئا كبيرا عليها، حيث تناقصت مساحتها وتناقص الإنتاج وضعف دخل بعض الأسر العاملة في الزراعة ، كما أدى إلى ازدياد عدد العاطلين عن العمل وبالتالي زادت البطالة في هذا المجتمع.

ومما سبق يمكن بلورة إشكالية دراستنا بطرح الأسئلة التالية:

ما واقع ظاهرة الزحف العمراني بمدينة باتنة ؟ و ما مدى تأثيرها على الأراضي الزراعية ؟ و ما أهم طرق مواجهتها والحد منها

اسباب ودوافع الدراسة :

- اعتبار الظاهرة المدروسة من أهم و أعقد الظواهر التي لم يتم القضاء عليها نهائيا.
- التحسيس بمدى خطورة الظاهرة على مختلف الميادين والجوانب الحياتية الاجتماعية والاقتصادية والصحية والأمنية والبيئية وغيرها.
- اعتبار الظاهرة المدروسة أبرز الظواهر و أكثرها تداولا و معالجة على المستوى الوطني و الدولي.

- التعرف أكثر على أهم المصطلحات و المفاهيم الأساسية لموضوع الدراسة التي تحتاج لتوضيح وتحديد أكثر و أدق للإلمام بالظاهرة والتعرف عليها بطريقة أوضح و أدق.

أهمية البحث :

- توضيح مشكلة الزحف العمراني والتي تعتبر ظاهرة بشرية متزايدة و لها آثار متعددة في جميع المجالات الزراعية و الاجتماعية والصحية والأمنية و البيئية.
- توضيح الآثار الناجمة عن هذه ظاهرة الزحف العمراني على المحصول الزراعي بالمنطقة.
- دراسة أسباب الظاهرة من جميع جوانبها مع الاستفادة من الدراسات الجغرافية أثناء البحث للانتفاع منها.

– إيجاد حلول علمية مستندة على بحوث متقدمة ومعتمدة على بيانات و أرقام واضحة للرفع بها.

– التمكن من إيجاد بدائل أخرى و عمل دراسات للمناطق السكنية في الأقاليم الأخرى قليلة الكثافة.

– الظاهرة تعتبر من المشاكل الهامة ذات الآثار والأبعاد السلبية على كافة الأصعدة، وخاصة البيئية .

– أن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية أدى إلى تصحرها و ما أعقبه من تناقص من موارد الماء السطحية و الجوفية و تراجعا في الإنتاج الزراعي و في المناطق الخضراء التي تحيط بالمدينة لتتنفس منها ، و بدت الآثار السلبية على البيئة و على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، و أخذ هذا التوسع يأخذ منحا تصاعديا سرطانياً بسبب ارتفاع سعر السكن داخل المدينة و بسبب النزوح و الهجرة .

الدراسات السابقة : تناولت الكثير من الدراسات الهامة في هذا المجال ظاهرة الزحف العمراني وذلك من جوانب عدة لا يمكن تجاهلها نذكرها على النحو التالي :

1– دراسة لمصطفى جميل مصطفى[8] (مصطفى جميل مصطفى قبها،2014) بعنوان أثر الزحف العمراني بمدينة جنين على الأراضي الزراعية و أهم أسبابها والعوامل المساهمة فيها، و أثارت نتائج هذه الدراسة إلى أن غياب التخطيط و دور المؤسسات الأهلية والحكومية في الحد من الزحف العمراني بالمدينة و قيام البلدية بإعطاء التراخيص للبناء فوق الأراضي الزراعية، كل ذلك ترتب عليه فقدان مساحات كبيرة من تلك الأراضي.

2– دراسة عسكورة [9] (عسكورة ابراهيم السيد،2005،ص164–188) هدفت إلى تشخيص الوضع الحالي للامتداد العمراني على الأرض الزراعية و متابعة ظاهرة الامتداد العمراني على الأرض الزراعية، ومتابعة ظاهرة الامتداد العمراني على الأرض الزراعية، وتحديد الفترات الزمنية التي نشطت بها، ودراسة تداخل الهوامش العمرانية عن طريق الاندماج الحضري الريفي للمناطق الريفية التي التحمت بالمدينة، ورصد العوامل التي أدت إلى إيجاد بدائل لتجنبها، وذلك من خلال دراسة حالة لمدينة الزقازيق بمصر، واعتمدت الدراسة على الوثائق والإحصاءات و المقابلة الشخصية مع السكان و المسؤولين،

وتوصلت الدراسة إلى تفسير المواطنين المعنيين بالبناء على الأرض الزراعية إعلان رئيس الوزراء في هذه الفترة، والذي وعد بإيجاد حل لمشاكلهم الخاصة بالمباني و التي تمت على الأراضي الزراعية.

3- دراسة لسامية علي النمر علي[10] (سامية علي النمر سامية،1999) و التي تناولت ظاهرة النمو الحضري المتسارع للخرطوم وهو البعد المكاني للظاهرة، فالتمدد الأفقي السريع للمدينة أدى إلى صعوبة توفير الخدمات الضرورية وتمديد البنى التحتية في أنحاء المدينة المترامية الأطراف، إل أن فقدت الخرطوم الكبرى معالمها الحضرية و انتشرت بها مظاهر الريف، كما هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التمدد الأفقي الواسع للمدينة على بنيتها الحضرية وتطورها العمراني كمدينة وعاصمة للبلاد، وخلصت الدراسة إلى أن هذا التمدد الأفقي الكبير للخرطوم الكبرى أثر على بنيتها الحضرية و تطورها العمراني.

4- مزعاش سلمى[11](مزعاش سلمى،2017) تطرقت في دراستها لإشكالية التوسع العمراني ومدى تأثيره على العقار، والحلول الممكنة لمعالجته، واستندت لفرضية كون استنزاف الثروة العقارية أدى لارتفاع سعر العقار وندرته، و أن غياب الرقابة العمرانية أدى للاستهلاك المفرط و غير المخطط للعقار بمدينة المسيلة، وتوصلت لنتائج أهمها كون العامل الطيبو غرافي يساهم في توسع المدينة وارتفاع سعر العقار.

5- دراسة لبوزغاية باية [12] (بوزغاية باية،2016) و كانت إشكالية الدراسة حول مدى مساهمة توسع المجال الحضري في تحقيق مشروعات التنمية المستدامة من أدوات ومخططات التهيئة والتعمير، و أن سياسة التوسع في المجال الحضري للمدينة لحد الآن لم يتمكن من الوقوف عليها رغم ما خصص لها من إجراءات و ميزانيات و أدوات عمرانية ومخططات وموارد بشرية هامة.

فرضية الدراسة : تعتبر ظاهرة الزحف العمراني بالمدينة من أكثر و أخطر الظواهر تأثيرا على مستقبل المدينة من الحضري والعمراني جهة ، وعلى مصير الأراضي الزراعية التي نمت وتطورت على حسابها من جهة أخرى.

أولا :الإطار المفاهيمي للدراسة

مفهوم العمران :- هو ذلك التنظيم المجالي الذي يهدف إلى إعطاء نظام معين للمدينة، يخلق التنظيم المتوازن والتجانس من الناحية الوظيفية المجالية.[13] (إسماعيل غلام نعمت د.ن،ص24).

– عند الجغرافيين يشمل العمران كل المباني والمنشآت التي شيدها الإنسان و كذا البشر الذين يعملون و يسكنون داخل هذه المباني، وهو مفهوم شامل يتوافق مع مفهوم إعمار الأرض، فالعمران يشمل المدن و القرى ومساكن الرحل، و الزراعة والصناعة فهو يشمل جملة عمليات تفاعل الإنسان مع البيئة أو الأراضي.

2– مفهوم التوسع العمراني : عملية استغلال العقار الحضري بطريقة مستمرة نحو أطراف المدينة، كما أنه هو عملية زحف النسيج خارج المدينة سواء كان أفقيا أو رأسيا أو بطريقة عقلانية.[14](د.خلف الله بوجمعة،2005،ص67).
أما عن النمو العمراني يقصد به الملائمة المكانية لزيادة استعمالات الأرض الحضرية في الفترة القادمة من الزمن، ويمثل النمو حالة طبيعية للمدينة بسبب التطورات والتغيرات التي تشهدها بمرور الزمن في مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية والثقافية بهدف امتصاص زخمها، وذلك بتوفير الفضاءات الملائمة لتلك الاستعمالات لممارسة وظائفها فيها. [15](Goodman;1968)

و يختلف النمو العمراني في المستقرات البشرية حسب المحددات الطبيعية والبشرية الحالية والمستقبلية التي تحيط بها، وإمكانية معالجتها بتخصيص الموارد المالية المطلوبة لها، واستخدام الأساليب و الوسائل الفنية الكفيلة بهذا الغرض،

ويشمل النمو العمراني الأنواع التالية: [16] (ثائر مطلق محمد عياصرة،2013 ،ص200)

- نمو أحادي الاتجاه كمدينة إسلام آباد.
- نمو متعدد الاتجاهات.
- توسعات الشكل اللحمي للنمو كمدينة كوبنهاغن وواشنطن.
- نمو ذو اتجاهين كمدينة بغداد.

3- الزحف العمراني:

هو ذلك المصطلح الذي يشير إلى تجريف الأراضي الزراعية و الشروع في البناء عليها، فالزيادة السكانية وجشع بعض أصحاب العقارات بغرض البناء وجني الأرباح من أهم الأسباب الرئيسية لهذا الزحف.

مفهوم عام متعدد الوجوه يشير إلى توسع مدينة ما و ضواحيها على حساب الأراضي المحيطة بها، وتؤدي هذه الظاهرة إلى تطوير المناطق الريفية المجاورة للمدن الكبيرة تدريجيا وزيادة كثافتها السكانية شيئا فشيئا، كما تساعد على رفع مستوى الخدمات فيها، و تتسبب بانتشار استخدام السيارات ووسائل النقل الحديثة بها على مستوى أوسع.
إن تعريف مصطلح الزحف العمراني ليس واضحا كثيرا و هو يشير للكثير من الجدال حول المعنى الدقيق فيعرفه البعض على أنه توسع المنشآت العمرانية على حساب الأراضي الزراعية المخصصة للاستغلال والإنتاج الزراعي.[17](العزاوي ظافر إبراهيم،205 ص55).

كما يقصد به توسع المدينة وضواحيها على حساب الأراضي الزراعية و المناطق التي تحيطها، حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى تحويل المناطق الريفية إلى مدن كبيرة و بكثافة سكانية عالية بشكل تدريجي، و يكون هذا التوسع غير منسق وغير منظم.

وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات في تعريف الزحف العمراني إلا أن هناك بعض النقاط التي تتشابه من حيث كون الزحف العمراني نمو غير متكافئ و غير منظم، وغير مخطط له يؤدي إلى عدم تساوي توسيع الموارد الطبيعية والخدمات، وهو مشكلة عالمية تعاني منها جميع الدول على مستوى العالم.

4- التطوير العمراني : هو الكتلة العمرانية للارتقاء و التحسين للمستوطنات البشرية و التي تعاني من تفاقم المشكلات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية، والتطوير يعني في مضمونه العام تحسين الوضع الراهن إلى الأفضل منه، فهو عملية نسبية ترفع فيها الحالة العامة لمدينة ما عمرانيا واجتماعيا، واقتصاديا إلى وضع أفضل، كما يهدف إلى توفير المرافق و الخدمات، وكافة الوسائل الصحية التي تساعد في حل المشكلات التي تعاني منها هذه المناطق.

ثانيا : خصائص النمو الحضري للمدينة [18] (بوزغاية باية،2016،ص110)

1- نمو سريع : إن النمو الحضري السريع بالجزائر قد يكون نتيجة النمو الكمي لسكان الحضر أكثر سرعة من الريفيين، ومن خلال النمو العددي للمراكز الحضرية التي يظهر العكس، وذلك في التقليل من المراكز الريفية، أي أن هناك تناسب عكسي بين هاتين المنطقتين.

2- نمو ديمو حضري : في الجزائر تعد ظاهرة النمو الحضري ظاهرة في أساسها ديمغرافية تشبه أساسا التركز السكاني الأكثر و الأقل سرعة.

3- نمو ميترو بوليتي متباين نسبيا : يعرف النمو السكاني الريفي تطورا بطيئا مقارنة مع النمو السكاني الحضري، وذلك راجع إلى نسبة الوفيات العالية في الريف خاصة عند الأطفال، وضعف التأطير الصحي بالوسط الريفي، و من جانب آخر النزوح الريفي يعمل على إفراغ المراكز الريفية وتعمير المراكز الحضرية.

ثالثا : الأبعاد البيئية للزحف العمراني بالمدينة :

1- إن القضاء على الأراضي الزراعية وانتشار العمران يساعد بدرجة أو بأخرى على تمهيد الطريق أمام التصحر.

2- النمو العشوائي للمساكن يساعد عللى التلوث الهوائي و الكهرومغناطيسي ، و تلوث المياه الجوفية و التربة بالإضافة للتلوث الناتج عن النفايات بمختلف أنواعها مما يؤدي إلي الإخلال بالنظام البيئي .

3- القضاء على الغطاء النباتي المحيط بالمدن وإزالة الإحراج والذي يلحق الأذى بالبيئة المحيطة بالمدن.

4- الاستغلال المفرط أو غير المناسب للأراضي والذي يؤدي إلى استنزاف التربة والتوسع في الزراعة المروية في المناطق الجافة دون إجراء دراسات مسبقة لمعرفة الخواص الكيميائية والطبيعية والحيوية للتربة وخواص مياه الري وعدم تطبيق أساليب مناسبة للري والصرف، الأمر الذي يؤدي إلى تملح وانخفاض نفاذية التربة.[19](عنود القيندي ، مجلة بيئتنا – الهيئة العامة للبيئة ,العدد123)

5- أدى النمو السكاني المتسارع الذي شهدته المدينة والذي كان للزيادة غير الطبيعية دور كبير فيه إلي نمو عمراني متسارع ,الأمر الذي نتج عنه زحف علي الأراضي الزراعية فقلت مساحتها وبالتالي قلت الإنتاجية الزراعية، فالخطر الحقيقي هنا بتمثل في توسع المناطق العشوائية على حساب الأراضي الزراعية سواء كانت هذه الأراضي الزراعية حكومية أم خاصة .

رابعا : آثار النمو الحضري في المجال الاجتماعي و العمراني للمدينة

ففي المجال الاجتماعي يفتقر سكان المدن إلى الروابط و العلاقات الاجتماعية و يعيش كثير منهم في أجواء الخوف و الضياع و العزلة، إضافة إلى قلة فرص العمل و التعليم، وترتفع درجة الانحراف و الجرائم و تتصف العلاقات و الروابط الاجتماعية بالعنف و التفكك الأسري.

أما في المجال العمراني يضع النمو الحضري أجهزة الدولة أمام ضغوط شديدة من أجل توفير المرافق و الخدمات و مباني و

أجهزة من توفير حياة وعيش كريمين لأفراد المجتمع، كما تكثر المشاكل المتعلقة بحركة المرور و المواصلات وزيادة التوسع الحضري على حساب الريف، وتنتشر الأحياء الفقيرة، وتبرز مشكلة نقص مياه الشرب و عدم توازن شبكات المجاري و الكهرباء و ازدحام المواصلات،20(عبد العظيم أحمد عبد العظيم،1999،ص84) إضافة إلى الزحف السكاني العمراني على حساب الأراضي الزراعية وخاصة منها الأحياء المخططة التي يقوم سكانها بالاستيلاء على الأراضي من خلال وضع اليد، كما تكثر مشكلة السكن و ارتفاع نسبة الطلب عليه.

خامسا : أشكال التوسعات الحضرية للمدينة

تعددت توجهات نظر المختصين في تخطيط المدن حول أشكال التوسع الحضري، حيث أكد بعضهم على شكلين أساسيين هما الأفقي الذي يسود في المدن الواقعة في المناطق السهلية و المحاطة بالمناطق المكشوفة، والتي لا توجد فيها محددات طبيعية أو بشرية تحد من توسعها الأفقي.[21] (عطيات عبد القادر حمدي،1964،ص101)

ويرى بعض العلماء أن هناك ثلاث أشكال رئيسية للتوسع الحضري للمدينة هي:

التوسع العشوائي : الامتداد العمراني لاستعمالات الأرض الحضرية من دون خطة سابقة أي كيفما يشاء توقيع هذه الاستعمالات لمجرد وجود عوامل تساعد في إقامة تلك الاستعمالات، وتتخذ أشكالا عدة كالشكل التراكمي الذي يتم بملأ مساحات داخل المدينة والبناء عند مشارفها و أطرافها، وشكل التوسع المتعدد النوى وهو ظهور مدينة حديثة بالقرب من القديمة، ثم تندمج هذه المدن مكونة مدينة كبيرة ميتروبوليتانية، أما التوسع المتدرج يكون على شكل قفزات متناثرة الهدف منها إنشاء مجمعات حضرية غير متصلة عمرانيا بالمدينة المركزية، و إنما هناك مناطق خالية تفصل بينها و بين المدينة المركزية[22]. (عبد الفتاح محمد وهيبة،1980،ص147)

التوسع الخطي أو الشبكي : ويتخذ شكل أشرطة ممتدة من ركز المدينة نحو الخارج مع امتداد طرق المواصلات.

ج- التوسع المحوري : يمتد مع خطوط النقل والمواصلات، وقد تترك فضاءات واسعة بين تلك الامتدادات.[23] (صلاح حميد الجنابي،1987،ص343)

د- التوسع المخطط : يتم عن طريق تدخل الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التوسيع الحضري وتنظيمه وتجهيزه بالمرافق و الخدمات العامة التي تهدف إلى عدم ظهور تجمعات سكنية متدهورة و لتوفير السكن المناسب.

سادسا : العوامل المؤثرة في الزحف العمراني للمدينة

التغير الاجتماعي في الأسرة الريفية حيث كان تكوين أسرة جديدة لا يحتاج إلى مسكن جديد بل تعيش كل الأسر فيبيت واحد هو بيت العائلة تستعد فيه الزوجة الجديدة بخدمة أهل زوجها، وهذه الصورة قد انقرضت تماما، ويبقى بعض آثارها حيث تعيش الأسرة الجديدة في ذات المسكن.

تزايد عدد حملة المؤهلات العليا من الشباب جعلتهم يزهدون في العمل الزراعي، مما أدى إلى إهمال الأرض الزراعية و اتجاههم للحرف والخدمات أو التجارة، بل أن ولي الأمر باع أرضه من أجل وظيفة مضمونة لأبنائه في غياب قبضة الدولة وضياع هيبتها.

التغير الاقتصادي للسكان الريفيين حيث أن أغلب العمال الزراعيين يلتحقون بوظائف حكومية مكتبية أو مهنية، ومن ثم ترك العمل بالزراعة لوجود مصدر آخر مضمون للدخل الشهري، مما أدى إلى إهمال الأرض الزراعية.[24] (فتحي محمد أبو عيانة،1990).

بناء المحلات و تأجيرها يوفر للمزارع أفضل دخل للزراعة مما أدى إلى زيادة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وانكماش مساحتها.

مشاركة الدولة نفسها وبصورة رسمية في تجريف الأرض الزراعية.

سابعا : آثار التوسع الحضري للمدينة

يترك هذا النمو آثارا إيجابية وسلبية على حد سواء نذكر منها :

1- النمو السكاني الذي يعتبر العامل الرئيسي في عملية النمو و التوسع العمراني في جميع المدن ، وذلك بما يعنيه من زيادة في الطلب على المساحات لتلبية احتياجات السكان مما تضطر معه المدن إلى الارتداد و التوسع على حساب الأراضي المحيطة بها.[25] (بوزغاية باية، 2016،ص94)

2- التطور الاقتصادي و الاجتماعي : تعتبر المدن بمثابة بؤر للنشاط الاقتصادي و الاجتماعي الرئيسية في الدول المختلفة، إذ تحظى بأعلى معدلات التغير والتطور الاقتصادي و الاجتماعي التي تشهدها الدول بما يصاحب هذا النمو و التغير نموا مماثلا في خرائط المدن من حيث الشكل و المحتوى.

- انتشار المناطق الغير مخططة و التي تساعد بشكل ملحوظ على انتشار على انتشار الآفات الاجتماعية.

- عدم القدرة على توزيع وحدات أمنية داخل المنطقة.

- أخذ العمران في عملية التوسع المستمر إلى أن توسع في مناطق تعاني من نقص في الخدمات خاصة الصحية منها.

- مشكلة تلوث البيئة خاصة في المنطقة الصناعية عن طريق التلوث الهوائي و المائي والنفايات الصناعية الصلبة.

- مشكلة الكهرباء و الوقود و الموارد الأخرى، فنتيجة للضغط المتزايد على شبكات التوزيع نجد الكهرباء تكون ضعيفة في بعض المناطق.[26] (عبد العظيم أحمد عبد العظيم،1999،ص84)

ثامنا : أسباب ونتائج الزحف العمراني على المدينة

- النمو السكاني للمدن : فقد بات في حكم المؤكد أن النمو السكاني السريع يشكل تحديا قويا يواجه العالم، و التي يتزايد سكانها بمعدلات كبيرة حيث يرتبط هذا النمو بظاهرة النمو المتسارع في حجم المدن و القرى، وينجم عن ازدياد السكان في الحيز المكاني امتداد الحيز الذي تقوم عليه التجمعات السكانية ، و كثيرا ما يتم الامتداد الأفقي على حساب الأراضي الزراعية[27] (صالح حسن عبد القادر،1989،ص110) .

– الهجرة من الريف للمدينة : حيث يساعد على إخلاء الريف من المزارعين و بالتالي تدهور البيئة الريفية ، و إحاطة المدن بمساكن عشوائية و أحياء فقيرة تنتشر على مناطق واسعة من الأراضي الزراعية حول المدن.

إن زيادة عدد السكان بالمدن تؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة الطلب على الأراضي ، و تعد مشكلة امتداد أراضي البناء والتحضر هنا من ألرز العوامل التي تهدد الوسط البيئي و الأرض الزراعية في ضواحي المدن للانتفاع بها لأغراض مختلفة كالسكن والخدمات و إنشاء تجمعات صناعية و غيرها.

– افتقار المدن إلى مخططات هيكلية : هذا يؤدي إلى وجود نمط من النمو الحضري و هو التوسع الأفقي العشوائي ن ومن هنا تكمن الخطورة حيث أن التوسع في كثير من الأحيان يكون على حساب الأراضي المنتجة و الأنظمة البيئية و توازنها واستقرارها،هذا ما أدى إلى تدهور النظام البيئي و بالتالي خلق العديد من المشاكل للمدينة كالإمداد بالأغذية للمناطق الحضرية، والتي تعتمد على المزارع القريبة من المدن.

–العوامل الاقتصادية و السلوكية : هناك سبب سلوكي يتعلق برغبة سكان المدن الكبرى بالسكن في مناطق الضواحي خارج حيز المدينة، وكذلك وجود العامل الاقتصادي و المتمثل في ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، مما يشجع أصحابها على بيعها لأغراض السكن أو الصناعة، ونتيجة لذلك نلاحظ انتشار المشاكل وسط الحقول و المزارع.[28] (مصطفى جميل مصطفى قبها،2014،ص38).

أما من بين النتائج المترتبة عن هذا الزحف العمراني نجد :

1- التطور الاجتماعي الذي أثر على المنطقة في فترة قصيرة أسهم بصورة فاعلة على المجتمع و الفرد بالذات الذي راح يفكر بأي وسيلة للحصول على مأوى له ولا يهم كيف و أين و النتائج المترتبة عن ذلك.

2- السماح بتفتيت الأراضي الزراعية مما أسهم بقيام بعض التجمعات السكانية، و إفراز مساحات كبيرة من الأراضي.

3- السماح بإقامة أكثر من بناء واحد على قطعة أرض واحدة لأن ملكيتها تعود لأكثر من شخص.[29] (آمنة جبار

مطر درويش الدليمي،2008،ص104).

4- توجه سكان المنطقة للعمل في وظائف حكومية ومكتبية أو مهنية وترك العمل بالزراعة مما أدى إلى إهمال الأراضي الزراعية و استخدامها للبناء بدلا من الزراعة.

إن الزحف العمراني أثر بشكل كبير وسلبي على الأراضي الزراعية حيث أن مساحتها قلت بشكل كبير و انتشر العمران على مساحات واسعة منها.[30] (لطيف محمود حديد الدليمي،1999،ص155).

تاسعا : اتجاهات وتحديات توسع مدينة باتنة [31] (قواس مصطفى،2005،ص164)

عرف توسع مدينة باتنة ونموها العمراني اتجاهات متعددة أهمها اتجاه الجنوب الشرقي عبر طريق (باتنة- تازولت 10 كلم) وهو اتجاه نحو التلاحم العمراني بين المركزين مستقبلا، واتجاه شمال غرب عبر طريق (باتنة- قرية حملة 7 كلم)، أما اتجاه الشمال فعبر الطريق الولائي (باتنة- واد الماء) ويشمل مناطق أولاد بشينة و كشيدة، وهو تعمير متواصل، ثم اتجاه شمال شرق عبر طريق فسديس (5 كلم).

هذا التوسع الذي تم عبر الاتجاهات الأربعة كان عبارة عن توسع مجالي خطي (Extension Linéaire) على المحاور الرئيسية المهيكلة للمدينة، والشكل التالي يوضح اتجاهات توسع مدينة باتنة : [32]

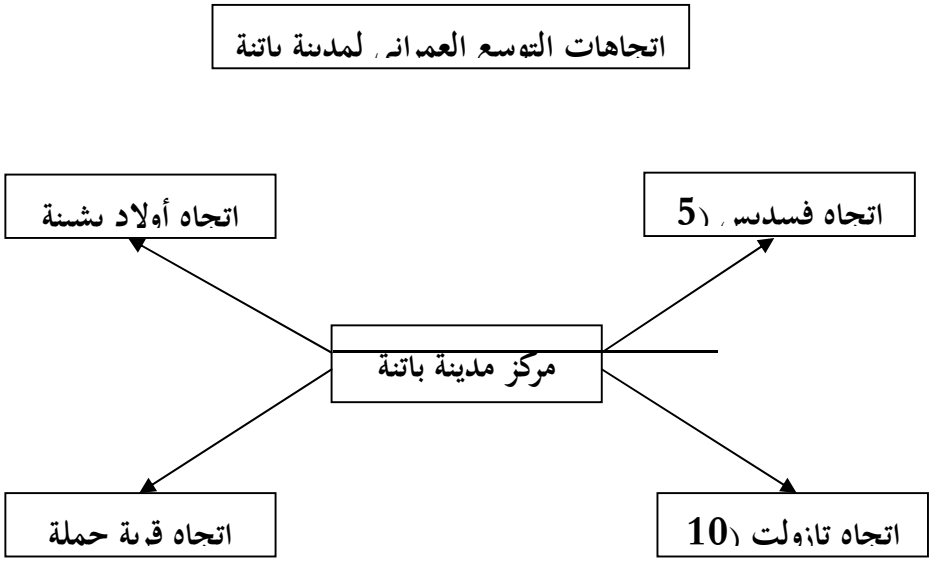

أما عن أهم التحديات التي يثيرها التوسع العمراني لمدينة باتنة نذكر منها يلي :[33] (قواس مصطفى ،2005،ص8)

– مشكلات النمو الذي يتم عبر محاور الطرق الرئيسية المتفرعة من المدينة، و الذي بدأ يسير بوتيرة غير منتظمة مما أدى إلى خلل في عمران المدينة ونموها.

– وجود جيوب شاغرة داخل النسيج الحضري للمدينة أقيمت فيها بناءات فوضوية أثرت على النتاج المجالي و الوظيفي للمدينة و مظهرها.

– تأخر تسوية الوضعية القانونية للعقارات بمحيط المدينة، وبالتالي تدني نوعية ومستوى جزء كبير من المباني الخاصة التي تنشأ في مختلف المواقع بالمدينة.

– الامتداد الأفقي للعمران مما يعني الاستهلاك السريع للمجال.

– الاستهلاك الكلي للعقارات باستثناء المنطقة العسكرية، و المنطقة المعرضة للغمر و الفيضانات بحي بارك فوراج، والتي تشكل عقارا في يد السلطات يمكن استغلاله.

– تشبع النسيج العمراني لمدينة باتنة بعد سنة 1978 بفعل بروز السكن الفردي غير المهيكل في كل الاتجاهات (نحو الجنوب باتجاه تازولت و كل أحياء أطراف المدينة) و الذي كان وليد التسهيلات القانونية و العقارية لاستخدام المجال.

عاشرا : تأثير أدوات التهيئة و التعمير على استهلاك العقار [34] **(مزياني عائشة، 2017،ص339)**

تضبط أدوات التهيئة و التعمير المتمثلة خاصة في كل من المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخططات شغل الأراضي التفصيلية مسألة التوجه العقاري وتحديد استعماله طبقا للاحتياجات السكنية، وكذا التجهيزات على مختلف الأطوار (قصيرة،متوسطة،طويلة) فتحدد بذلك ولا سيما المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير القطاعات المعمرة و القابلة للتعمير، وكذا قطاع التعمير المستقبلي فتضبط كل قطاع بمساحة معينة تتماشى حسب الدراسة التقديرية مع ارتفاع عدد السكان في كل مرحلة، و بالتالي تعمل على توفير الاحتياجات في ضوء تلك التقديرات.

حادي عشر: تجارب عربية وعالمية للحد من ظاهرة الزحف العمراني للمدن

1- **التجربة المصرية** : فقد طرحت هيئة الاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء مشكلة الزحف العمراني كخطر يهدد المستقبل الاقتصادي و الحضاري و الديمغرافي لمصر حيث أدى لاستغلال حق الملكية إلى تغيير الانتفاع بزراعتها إلى إقامة المباني عليها ، وطالبت الهيئة من خلال الندوة التي عقدتها مؤخرا حول المخاطر البيئية و الديمغرافية للزحف العمراني على الدلتا ووادي النيل بالتعاون مع مركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة بالتأكيد على فكرة اعتبار دلتا ووادي نهر النيل محمية طبيعية يحظر البناء فيها إلى أن يتم إحلال مرافق الخدمات العامة القديمة الموجودة حاليا بمرافق أخرى حديثة ومتطورة مع التوسع الرأسي ، و أن يتم إعادة تخطيط وتقسيم الخريطة الإدارية ل حافظات مصر، بحيث يكون لكل محافظة مساحة من الظهير الصحراوي الذي تمتد فيه عمرانيا ، وتقام فيه مشروعات التنمية الصناعية و الأنشطة الأخرى الخدمية، كما أكدت على تعميق دور الجمعيات الأهلية في الحفاظ على الأراضي الزراعية و الدعوة لحمايتها، وأكدت على الدور الهام لوزارة الزراعة في تحديد الأحوزة العمرانية و إعطاء تصاريح أو موافقات البناء و ليس المحليات منفردة.

2- **تجربة هولندا** : في عام 1963 قدر بأن عدد سكان هولندا سيبلغ 131.000.000 نسمة في بداية عام 1971أو قد يرتفع إلى 2000.000 نسمة بنهاية القرن العشرين ، فالمخططون وضعوا الخطط نظرا للمشاكل المترتبة عن الزيادة السكانية وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة، فقد ضم فريق المخططين المختصين في التخطيط العمراني كل من برت وهل و هايرد ، فطوروا تخطيطا هرميا ينفذ على ثلاث مستويات ينظم عموما من المستوى الأعلى و على المستوى القومي، وتعود مسؤولية سياسة التخطيط السكاني لوزير الإسكان والتخطيط السكاني يحصل على استشاراته من قبل وكالة التخطيط العمرانية القومية التي هي سلطة استشارية بين الدوائر و لجنة تخطيط استشارية عمرانية تعمل كقناة بين المجتمع و الحكومة ، وفي نهاية الأمر كان هدف التخطيط وضع و إعداد الخطط العمرانية القومية من قبل وكالة التخطيط العمراني القومي كمحاولة لهيكلة الطلبات المتنافسة على الموارد الطبيعية.

3- **التجربة الهندية** : استخدمت الهند التخطيط الإقليمي لفترة طويلة بدأت في نهاية الأربعينيات عند ظهور المشاكل التنموية الحادة في المدن الكبرى و أقاليمها المجاورة، حيث كان التخطيط الإقليمي في الهند متسما بمحاولة تحديد استعمال الأرض، ولكنه تحول فيما بعد إلى محاولة لتحديد العلاقة بين التخطيط الاقتصادي و العمراني .[35] (صالح عبد القادر محمد،1986،ص63)

الدراسة الميدانية :

إن الموقع يلعب دورا بارزا في تحديد أهمية ووظيفة أي موضع كان فأرضية الدراسة تقع في مجال للتوسع قرب المدينة وهي أراضي شاغرة، حيث يعتبر هذا الموقع جد هام بالنسبة للدراسة ويساهم في تنظيم المجال وتحديد معالم التوسع العمراني للمدينة.

ويقع مخطط شغل الأراضي رقم 01 و 02 (التجمع السكني الجديد حملة 1-2) في الجهة الجنوبية الغربية لمدينة باتنة يحده (أنظر للخريطة في نهاية المقال) شمالا : الطريق الرابط بين حي كشيدة وحملة، شرقا حي كشيدة، وغربا الثكنة العسكرية والطريق الولائي رقم "161"، أما جنوبا الطريق الوطني رقم "72" والطريق الوطني رقم "03".

أما موصولية مجال الدراسة فهي واضحة من خلال الطريق الوطني رقم "72" المؤدي إلى الشعبة والطريق الوطني رقم "03".

منهج الدراسة : بغرض جمع المعلومات والبيانات الأساسية التي ترسم صورة عامة للمشكلة المراد دراستها تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي، الذي يحدد المجال العام للمنطقة المراد دراستها، والذهاب لمجال البحث عدة مرات، كما يساهم هذا المنهج في عملية تحديد المساكن وأنماط بنائها، وطريقة حياة سكانها وتكيفهم بداخلها، فهو الأنسب لتشخيص الظاهرة المدروسة، وتحديد إشكالية التوسع العمراني للمدينة الذي كان نتاجا لظهور هذه التجمعات السكنية الجديدة، والتطرق لخصائص ومميزات هذه التجمعات كما هو في الواقع، وجوانب التأثير المختلفة لها على مجال المدينة الحضري. و بالنسبة لمنهج دراسة الحالة ساعدنا في الحصول على المعلومات الأساسية التي يمكن بها تخطيط الدراسات السلوكية، وذلك بسبب توافر معلومات معمقة به، تقود إلى صياغة فرضيات تدفع إلى المزيد من البحث السلوكي.

أما بالنسبة للمنهج التاريخي ساهم في إبراز أهم الفترات التاريخية المختلفة لمراحل تطور الظاهرة ونشأتها، والمنهج الإحصائي كان لتحليل النتائج الميدانية وحساب نسبتها المئوية.

كما استخدمنا الاستمارة المقننة البسيطة لجمع المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، والتي تم تصميمها في ضوء الدراسة النظرية، ووزعت على عينة الدراسة، وهي عينة عشوائية منتظمة التي يفترض فيها معرفة جميع مفردات البحث، وكذا

التجانس بينهم في الخاصية المراد دراستها، وتم اختيار نسبة 10 %، ولقد شملت مرحلتين أساسيتين أحدهما استطلاعية لمراجعة الميدان والتأكد من عدد العمارات ، ثم جمع المعلومات المتعلقة بالبحث، والثانية لملأ استمارة البحث، وهذا بعد اختيار العينة وتحديدها من خلال المعطيات المتوفرة لدينا.

الخاتـــــــــــــمة:

من خلال دراستنا للظاهرة نجدها من أهم الظواهر و أكثرها تأثيرا و تغييرا للمجال العمراني للمدينة، مم يصبح مصيرها ومستقبلها التاريخي و الحضاري و العمراني مرتبطا أساسا بمدى التحكم و القدرة على توجيه وتنظيم هذا المجال الحضري للمدينة، و مواجهة التوسعات العشوائية نحو أطراف المدينة، وهذا بإسهام المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأرض للقيام بمهامها و دورها كمنظمة ومسيرة ومتحكمة في هذا التمدد و التوسع الحضري الغير محدود.

و ما توصلنا إليه من نتائج يؤكد لنا مدى التأثيرات والتغيرات التي تحدثها الظاهرة على مختلف المستويات والميادين في التأثير على مجال المدينة العمراني و مستقبلها الحضاري و العمراني، والتي نلخصها على النحو التالي :

1- نتائج الدراسة على مستوى المجال:

-اتجاه النمو العمراني نحو الضواحي والأطراف الحضرية لمدينة باتنة :

نظرا للتوسع الذي عرفته المدن، و الذي أدى إلى استنفاذ القطع الأرضية داخل محيطها العمراني، فقد أدى ذلك للتوجه إلى تفريغ الضغط السكاني من مركز المدينة نحو الأطراف والضواحي المحيطة بها، مثلما هو الحال في مدينة باتنة، حيث عرفت ضواحيها نموا كبيرا متوازي لنمو المدينة تتمثل أساسا في التجمعات السكنية الجديدة حملة 1-2-3.

- غياب هيكلة عامة تحكم عملية البناء والتعمير، وتسمح بتحقيق نسيج عمراني منسجم ومنظم، بالإضافة إلى غياب وجود مجال حضري يتمتع بجميع العناصر والمكونات الأساسية (طرق ومساحات خضراء وعامة، وساحات للعب، تجهيزات، المرافق العمومية المختلفة...)، و ضعف الطبقة الاجتماعية ماديا وثقافيا التي ينتمي إليها سكان المجال، وهو ما يفسر معطيات كثيرة (حالة التسرب المدرسي، البطالة والفقر، وضعف الدخل والمستوى المعيشي للمبحوثين، انتشار

الآفات الاجتماعية...)، أيضا وجود المجال المعني خارج البيئة العامة للمدينة ككل، وذلك بسبب غياب عناصر دمج كافية تسمح بالتفاعل والتبادل بين هذا المجال والأحياء الأخرى.

– تمدد حضري غير مسبوق في النطاق مما أدى إلى استهلاك مفرط للمجال، وتحول جذري في مظهره الحضري، فقد أدت حركة التعمير السريعة التي أصابت الأطراف في المجالات الريفية إلى تمدد المساحات المبنية والتحام التجمعات الثانوية بالمدينة، وبروز نزعة واضحة نحو السكن المجمع في النطاق، مما أثر سلبا على الطابع الفلاحي و الأوساط البيئية بشكل عام.

– ضعف مخطط التوجيه و التعمير ومخطط شغل الأراضي في توجيه التمدد والتنظيم العمراني مما أدى لاستهلاك عشوائي للمجال.

2- نتائج الدراسة على مستوى الفرضية

– فتوة مجتمع الدراسة حيث كانت أكبر نسبة يمثلها الشباب و أما الباقي فهم من كبار السن و المتقاعدين بلغت.

– ومن حيث عدد أفراد الأسرة تتراوح ما بين 2 و 6 أفراد ، مما يدل على قلة الإنجاب وتفضيل الأسرة النووية، وبنسبة أقل للذين يفضلون الأسرة الممتدة وهذا يتعلق بمدى بالرغبة في الإنجاب وعدم تنظيم النسل، و قلة الوعي الاجتماعي لديهم، مع صغر السكن وعدم إمكانية تطويره (شقق).

– و بخصوص الأصل الجغرافي للسكان فمعظمهم أتوا من داخل المدينة وبالتحديد من الأحياء الفوضوية والتقليدية أين سوء مظاهر المعيشة وصعوبتها، وغلاء أسعار الإيجار و العقار.

– معظم مفردات العينة عبروا عن استياءهم من ظاهرة التعمير على الأراضي الزراعية و برروا ذلك لعدة أسباب منها التصحر وانجراف التربة، وخطر الفيضانات والزلازل، و قلة المراكز الأمنية والصحية، والمرافق الضرورية، وظاهرة التلوث نتيجة سوء الصرف الصحي ورمي النفايات في غير مكانها المناسب، هذه كلها آثار جوانب سلبية ناتجة عن الظاهرة ، بسبب سوء التخطيط و غياب قوانين و دور أدوات التهيئة و التعمير، مع غياب التخطيط المسبق و إشراك المواطنين فيه.....

– سجلنا نسبا معتبرة بخصوص افتقار هذه الأشكال الحضرية لمرافق التعليمية، و الثقافية الترفيهية والصحية، حيث سجلت أعلى النسب التي أدلى بها المبحوثين (بنعم) وهذا دال على سوء التخطيط والتعمير لهذا التجمع السكني الجديد.

– نمط البناء الجماعي هو الغالب على هذه التجمعات السكنية بنسبة 100% (عمارات تتكون من 5 طوابق)، واستغلال الطابق الأرضي للعمارات لأغراض غير سكنية (تجارة، حرف، مستودع للسيارات...) ، حيث أن الطابق السفلي لبعض العمارات يحوي مستودعات تباع أو تؤجر لمستخدميها.

– الرضا عن السكن عبرت عنه بنعم معظم أفراد العينة و هذا لصعوبة الحصول على سكن بديل لغلاء العقار و الظروف الصعبة والإمكانيات المعيشية البسيطة، وعدم الرضا قد يكون لبعده عن وسط المدينة وقلة المرافق الاجتماعية المختلفة.....

– أوضاع مجال الدراسة يعبر عنها بقلة النظافة، ونقص مياه الشرب، وسوء حال الطرقات غير المعبدة ، ووجود الوديان فأعلى النسب تعبر عن ذلك بنسب مختلفة ومتقاربة ،وهذا أيضا دليل آخر على سوء تخطيط هذه الأحياء خاصة أنها وجدت على منطقة زراعية ، مهددة من طرف الفيضانات والزلازل حاضرا أو مستقبلا.

– وجود نوعين أساسيين من السكن: تساهمي من طرف الدولة والخواص، وترقوي تمثله الدولة OPG.

– ومن حيث نوع الملكية للأرض وحسب المعلومات المتحصل عليها من طرف المصالح التقنية للبلدية وبالتعاون معهم تم تحديد الطبيعة العقارية بأنها ملك للدولة، بالنسبة للعقود هنا عقد ملكية للشقق التي تشترى وتسدد نقدا (تساهمي)، وإيجار بالنسبة للسكن الترقوي، حيث يسدد الساكن بالشقة مبلغا شهريا تحدده الدولة ويدون في عقد الملكية.

الاقتراحات و التوصيات:

– العمل على توعية المواطنين على مشكلة الزحف العمراني عن مشكلة الزحف العمراني و خطرها بتوزيع النشر و المجلات لبيان أضراره.

– العمل على التقليل من إعطاء رخص للبناء في الأراضي الزراعية.

– العمل على تشجيع المواطنين على العمل في الزراعة و استثمار الأراضي الزراعية بدلا من إهمالها و استخدامها في البناء.

– تقديم الإرشادات للمزارعين الذين يعملون في الزراعة عن طريق الزراعة الحديثة و كيفية استخدام الآلات الزراعية الحديثة

في الزراعة للحصول على إنتاج أفضل.

– إقامة المباني متعددة الأدوار بدلا من المباني ذات الدور الواحد.

– بناء البيوت بشكل عمودي للتقليل من مساحة الأرض المستخدمة في البناء، والعمل على البناء في الأراضي الوعرة غير الصالحة للزراعة بدلا من البناء في الأراضي الزراعية الخصبة.

– تحقيق تنمية شاملة في أنحاء البلاد لتحقيق التوازن بين الحضر و الريف لتخفيف الهجرة من الريف إلى المدينة بتوزيع متوازن للسكان في مختلف المناطق.

– عمل الخطط الإسكانية المرشدة وتنفيذها في مواعيدها لسد حاجة المواطنين للسكن لحفظ التوازن بين الأراضي الزراعية و المسكن.

– إيقاف التوسع الأفقي للمدينة و اللجوء للتوسع الرأسي لكي تقلل من المساحات المستقطعة من الأراضي الزراعية للسكن و الخدمات الأخرى.

–كسر هيمنة وجاذبية المدينة، وذلك بعدم التركيز على الصناعة و التجارة و البنية التحتية و الخدمات فيها، أي توزيعها على المناطق المختلفة، مما يؤدي لجذب رؤوس الأموال و الاستثمار نحوها، و بالتالي استقرار المواطنين في ولاياتهم.

– إحداث توازن وعلاقة تكاملية بين وسط مراكز الأقطاب و أحياء الضواحي من خلال توقيع المرافق الخدماتية و الجماعية

– عدم تحويل الغرض من استخدام الزراعي إلى أي نوع من الاستخدامات الأخرى إلا للضرورة القصوى.

– إعادة هيكلة وسط المدينة لإعطائه دورا حضريا وتاريخيا كوسط رئيسي في تكوين النواة الأولى من خلال تنظيم الحركة و الشغل، و إعادة الأهلية للبنايات الموجودة و إقامة نقاط التوقف و التنشيط للحركة التجارية و الخدماتية.

– تعزيز الشبكة الريفية بتثمين الإمكانيات و الموارد الفلاحية لهذا الغرض، وتزويد المراكز بتجهيزات وخدمات ، وتوجيه نشاط مراكزها نحو العمالة الفلاحية مما يساهم في بعث التنمية للمراكز الكبرى في مجالات المعاملات و العلاقات بالمدينة– الريف و التوزيع العادل للتنمية الوظيفية.

–إعادة التوازن للشبكة العمرانية الحضرية بالتحكم والتنظيم لتطور التجمعات العمرانية الحضرية، وذلك بتطوير بعضها و التحكم في تطور البعض الآخر.

– اعتماد مبدأ لا مركزية التجهيزات خاصة المهيكلة لتبيت السكان وتخفيف الضغط عن القطب الحضري، واقتراح أقطاب دعم وارتكاز مرتبة ارتباطا وثيقا القطب العمراني للمدينة و ذلك للتأثير الإشعاعي لها وخلق قطب عمراني يفك الضغط عن هذا القطب ويقلل من مجال تأثيره.

– تقليل مساحة القطع الأرضية، ووضع قوانين صارمة وتطبيقها على المتعدين على الأراضي الزراعية. –

الحد من التوسع العمراني علي حساب الأراضي الزراعية، وتوجيهه نحو مناطق غير زراعية.

المصادر و المراجع :

[1] – مصطفى جميل مصطفى قبها : أثر الزحف العمراني بمدينة جنين على الأراضي الزراعية، ماجستير،كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،.2014

[2]– عسكورة إبراهيم السيد : الامتداد الحضري و تآكل الأرض الزراعية – دراسة تطبيقية على التجمع الحضري للزقازيق في المؤتمر العربي الإقليمي –الترابط بين الريف و الحضر،2005،ص164-188.

Shenzhen china 44 3 - Lu Bin, Ql Lei, 2008, urban sprawl /A case study of ocarp congress;p1-10. this

[4]– سامية علي النمر علي : التمدد الأفقي و أثره على التطور العمراني، الخرطوم الكبرى،.1999

[5]– مزعاش سلمى : التوسع العمراني و أثره على العقال (حالة مدينة المسيلة) شهادة ماستر في الهندسة المعمارية، جامعة المسيلة،.2017

[6]– بوزغاية باية : توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة، مدينة بسكرة نموذجا– أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري،جامعة بسكرة،.2016

[7]– اسماعيل غلام نعمت : التحضر في العالم الإسلامي، دار النشر القاهرة، دون سنة نشر،ص.24

[8]– د.خلف الله بوجمعة : العمران والمدينة، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005،ص.67

[9] - Goodman; w ;(1968)principles and practice of urban planning 4th Chicago; international city managers associate.

10- ثائر مطلق محمد عياصرة : تقييم اتجاهات النمو العمراني لمدينة جرش باستخدام تحقيق الأهداف، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية،المجلد6،العدد 2،2013،ص.200

11- سناء ساطع عباس، كميلية أحمد عبد الستار : ديناميكية النمو الحضري بالعراق ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد 26،جامعة المستنصرية، العراق،2012،ص.242

12- بوزغاية باية : توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة-مدينة بسكرة نموذجا، المرجع نفسه،2016،ص.110

13- عنود القيندي : مجلة بيئتنا- الهيئة العامة للبيئة، العدد 123.

14- عبد العظيم أحمد عبد العظيم : الإسلام والبيئة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1999،ص84

15- عطيات عبد القادر حمدي : جغرافيا المدن، مطبعة دار المعارف، الإسكندرية،1964،ص.101

16 - عبد الفتاح محمدوهيبة : في جغرافي العمران، دار النهضة العربية،بيروت،1980،ص.147

17- صلاح حميد الجنابي : جغرافية الحضر- أسس وتطبيقات، مطبعة وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، جامعة الموصل،1987،ص.343

18 - فتحي محمد أبوعيانة : جغرافية العمران، قسم الجغرافية،.1990

19- بوزغاية باية : المرجع نفسه ،ص.94

20- عبد العظيم أحمد عبد العظيم : المرجع السابق ،ص85.

21- مصطفى جميل مصطفى قبها : أثر الزحف العمراني في مدينة جنين على الأراضي الزراعية، مذكرة ماجستير في الجغرافيا ، جامعة نابلس، فلسطين ،2014،ص.38

22 - آمنة جبار مطر درويش الدليمي : التوسع العمراني و أثره على الأراضي الزراعية في ريف مدينة الخالدية، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الأنبار، كلية الآداب والجغرافية، 2008،ص.104

23- لطيف محمود حديد الدليمي : مشروع ري ويزل الرمادي و دوره في الانتاج الزراعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد،كلية التربة،قسم الجغرافية،1999،ص.155

24- قواس مصطفى: الإشكالات المطروحة بالتحصيصات في مدينة باتنة، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2005، ص164.

25- أنجز اعتمادا على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير1998.

26- قواس مصطفى، المرجع نفسه، ص.8

27- مزياني عائشة : أدوات التهيئة و التعمير كآلية للتخطيط الحضري و التحكم في توسيع المجال العمراني-دراسة حالة مجمعة فيرندة بولاية تيارت، مجلة تشريعات التعمير و البناء العدد 3،سبتمبر 2017،جامعة تيارت،ص.339

28- صالح عبد القادر محمد : المدخل إلى التخطيط الحضري و الإقليمي، جامعة البصرة،العراق،1986،ص63.

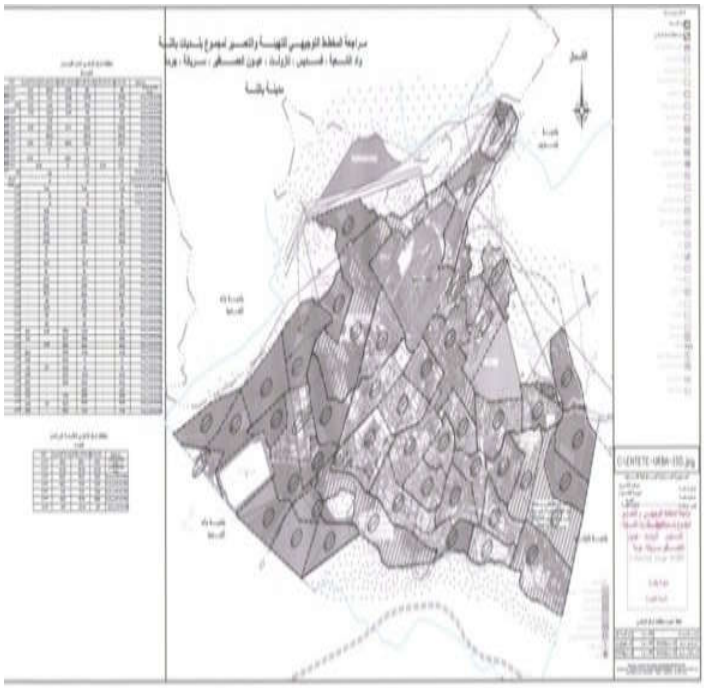

المصدر : مديرية التهيئة و التعمير لولاية باتنة

تحليل توزيع مراكز الايواء المكاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS في مدينة غزة

Analysis of Distribution of Shelter Centers Using GIS in Gaza City

إبراهيممحمودالهباش[1] – د.م محمد محمد المغير[1،2]– أ. د. محمد رمضان الأغا [1]

(1)برنامج ماجستير إدارة الأزمات والكوارث الجامعة الإسلامية، غزة (2) كلية الهندسة – جامعة فلسطين – غزة

مخلص:

هدفت الدراسة إلى تحليل المعايير التي تم استخدامها في مدينة غزة لتوزيع مراكز الإيواء، وذلك من خلال التعرف على المعايير الدولية والمحلية المناسبة للتوزيع، ومعرفة مدى ملائمة مراكز الإيواء الموجودة حاليًا مع (التخطيط العمراني والسكاني لمدينة غزة – والمناطق الآمنة – وسهولة الوصول إليها – وقربها من المراكز الخدماتية)، ولتحقيق الأهداف اتبع الباحثون المنهج الوصفي والتحليلي لوصف ظاهرة المشكلة وتحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج؛ وذلك باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه لم تكن هناك معايير محددة ومشتركة لدى الحكومة الفلسطينية والأونروا في توزيع مراكز الإيواء، وأن عدد من مراكز الإيواء قريبة من مناطق الخطر المتوقع بناء على تقييم المخاطر، وأيضًا بعض المراكز قريبة من المناطق الفارغة التي يمكن من خلالها الوصول إلى الخطر بسهولة، وبعض من المراكز ليست قريبة من خدمات الرعاية الصحية والشوارع الرئيسية. وأوصى الباحثون بإعادة دراسة توزيع مراكز الإيواء بناء على المعايير التي تم اقتراحها.

الكلمات المفتاحية: تحليل– مراكز الايواء – نظم المعلومات الجغرافية – مدينة غزة

Abstract

The study aimed to analyze the criteria used in Gaza City for the distribution of shelter centers by identifying the appropriate international and local

standards in distribution and finding out the suitability of the existing housing centers with the urban planning and population of Gaza City - the safe areas - easy access - proximity Of the service centers). To achieve the objectives, the researchers followed the analytical and descriptive method to describe the phenomenon of the problem and to analyze and interpret the results using GIS technology. The study concluded that a number of housing centers were close to the expected risk areas based on the risk assessment and also from a number of other close to the empty areas through which access can be reached. And that a number of shelters were not close to the main health centers and streets. The researchers recommended a re-examination of the redistribution of shelters based on the criteria proposed.

Key Words: Analysis - shelter centers- GIS - Gaza City

الإطار العام

مقدمة:

شهد النزوح القسري نمواً سريعاً خلال العقد الماضي على الصعيد العالمي، حيث ازداد بمتوسط 1.6 مليون شخص في السنة من 2000-2014. وبلغ عدد النازحين حول العالم في نهاية عام 2015م إلى 65.3 مليون شخص. وبالاقتران مع التحديات البيئية المستمرة التي يفرضها التغيرات المناخية، فقد أدى ذلك إلى زيادة الحاجة لتدخلات فعالة في مجال المآوى الإنسانية والمستوطنات البشرية للمجتمعات النازحة والمتضررة، ونتيجة لذلك؛ يجب تحسين قدرة التقنية العالمية واستخدام الأموال بشكل أكثر فعالية لتوفير تأثير أكبر للعدد المتزايد من المحتاجين (UNHCR,2015).

تكمن أهمية دراسة استخدام الأرض باستخدام تقنية نظم المعلومات Geographical Information System - (GIS)، في أنها تمثل أحدث المجالات التطبيقية المساهمة في دعم الدراسات الجغرافية المعاصرة بتوفير آلية لتحليل البيانات المكانية (Spatial Data) وربطها بالمعلومات غير المكانية أو الجدولية (Attribute Data)

وإعطاء نتائج تعزز من استخلاص ودعم الفكر الجغرافي التطبيقي المعاصر، حيث إنها تعمل على إدخال ومعالجة وتحليل وتخزين وإدارة البيانات التي تساعد في عمليات مختلفة مثل: التخطيط العمراني، ودراسة المدن، واستعمالات الأرض، التي تتعامل مع البيئة بمتغيراتها الديناميكية، فضلًا على كونها تقنية تكنولوجية حديثة (حلبي، 2003).

تتعرض قطاع غزة للكثير من الكوارث والأزمات وخاصة في ظل الاحتلال الإسرائيلي الذي يعتبر الأزمة الحقيقية، فقد شنت قوات الاحتلال ثلاثة حروب مدمرة على قطاع غزة خلال العشرة السنوات الماضية، راح ضحيتها آلاف الأشخاص وتم تدمير آلاف البيوت والممتلكات؛ ولذلك تعتبر مراكز الإيواء في مدينة غزة من أكثر الأماكن أهمية؛ وذلك في عملية الاستجابة للأضرار الناتجة عن الكارثة والحد من الآثار التي تسببت بها الاعتداءات العسكرية، حيث إنه تم تحديد مراكز للإيواء من المؤسسات الحكومية والدولية، ومع تسارع الأحداث كان هناك حاجة ملحة تخطيط مراكز الإيواء، وفق التوزيع المكاني المبنى على المعايير الدولية (الطرشاوي والمغير والأغا، 2019م).

تعتبر نظم المعلومات الجغرافية من الأدوات التي تستخدم في عملية التحليل المكاني وفي التعبير عن النتائج التي يتوصل إليها وعن طريقها يستطيع أن يستنتج الحقائق والقرارات ويحدد المواقع وتوزيعها وانتشارها والتعرف على خصائصها وتأثيراتها والعلاقة القائمة فيما بينها (Eldrandaly,2007).

مشكلة الدراسة:

من خلال الملاحظة المباشرة والزيارات الميدانية التي أجراها الباحثون برفقة طلاب برنامج ماجستير الأزمات والكوارث، وبالاستناد إلى التقارير الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية 2015م، وبالاطلاع على دراسة (الطرشاوي والمغير والأغا، 2019م) ظهرت مشكلة تتعلق في توزيع مراكز الايواء وذلك وفق المناطق الأكثر أمناً والأقل خطرًا، والمعايير المكانية الخاصة بالتوزيع وفق نطاق التأثير الجغرافي، وتضارب بين المؤسسات الحكومية والدولية؛ لذلك لابد من وجود دراسة وفق المعايير لتوزيع مراكز الايواء.

ومنه ظهر التساؤل البحثي التالي:

هل يتم توزيع مراكز الايواء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS في مدينة غزة وذلك وفق المعايير المكانية، وتفرعت منه التساؤلات البحثية التالية:

ما هي المعايير المكانية للتوزيع الجغرافي لمراكز الايواء.

هل يتم توزيع مراكز الإيواء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

كيف تم توزيع مراكز الايواء في قطاع غزة.

هل تراعي توزيع مراكز الايواء الطاقة الاستيعابية للكثافة السكانية.

3.1 الأهداف:

التعرف على أنسب المعايير المستخدمة في توزيع مراكز الإيواء.

تحديد دور نظم المعلومات الجغرافية في توزيع مراكز الايواء

تحليل الأنماط المعيارية التي اتبعت في توزيع مراكز الايواء في مدينة غزة.

مدى ملائمة توزيع مراكز الإيواء الحالية مع معايير متعددة (التخطيط العمراني والسكاني لمدينة غزة، والمناطق الآمنة، وسهولة الوصول إليها، وقربها من المراكز الخدماتية).

4.1 أهمية الدراسة:

تكتسب أهميتها أنها من الدراسات العلمية التي تتناول موضوع تحليل توزيع مراكز الايواء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية التابعة للجهات الحكومية والدولية ذات العلاقة. وعليه يمكن إبراز الأهمية فيما يلي:

الأهمية النظرية: سيتناول الإطار النظري لهذه الدراسة تعريف دور استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تحليل توزيع مراكز الإيواء، وعرض نماذج مختلفة من استخدامات نظم المعلومات الجغرافية وأساليبها ووسائلها ودورها في التحليل المكاني.

الأهمية التطبيقية: وتتمثل في التوصيات والنتائج التي سوف تسفر عنها الدراسة، والتي يمكن وضعها موضع التطبيق العملي في اختيار مراكز الإيواء، والتى تعود بالفائدة على كل من:

المجتمع: يستفيد في اختيار أماكن مراكز الإيواء المثالية التي تساعدهم على جودة عملية الإخلاء من خلال حفظ حياة أفراده وسلامة أمنهم وشعورهم بالاستقرار، وتعزيز ثقتهم في مصداقية وقدرات المؤسسات الحكومية والدولية.

المؤسسات الحكومية والدولية: تعزز اختيار مركز الايواء التابعة لها وفقًا للمعايير المثالية وقدرتها على مواجهة الأزمات، وتزويد المعنيون بالمعلومات الكافية حول فاعلية استخدام نظم المعلومات الجغرافية، وكفائتها في إدارة الأزمات في مدينة غزة.

البحث العلمي: تضيف هذ الدراسة جديدًا إلى حقل المعرفة، وإثراء المكتبة العربية، وتشكل إضافة للدراسات ذات العلاقة في المكتبة الأكاديمية الفلسطينية.

الباحثون: يعتبر البحث خطوة في تعزيز الربط بين المهارات التقنية والعلوم البينية في مجال إدارة الكوارث والأزمات والحد من المخاطر.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في اختيار أماكن مراكز الإيواء بناء على معايير مثالية ومتعددة؛ وذلك من خلال جمع بيانات مركز الإيواء في مدينة غزة، وتوزيعها المكاني وتحليلها وتفسيرها؛ وذلك باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية التي أصبحت من أهم التقنيات والأساليب العلمية.

6.1 مصادر الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته على أكثر من مصدر، ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى (الدراسات السابقة، والمصادر الإحصائية، والخرائط الجوية، والبيانات المكانية لمراكز الإيواء الموجودة في المؤسسات الحكومية والدولية)

7.1 حدود البحث:

1.7.1 الحدود الزمنية: سوف تطبق الدراسة على فترة إعادة تأهيل مراكز الإيواء منذ الاعتداء العسكري على قطاع غزة 2014م وحتى نهاية إعدادها.

2.7.1 الحدود المؤسساتية: مراكز الإيواء التابعة للحكومة الفلسطينية، والأنروا.

3.7.1 الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على في الحدود المكانية على مدينة غزة كعينة للدراسة.

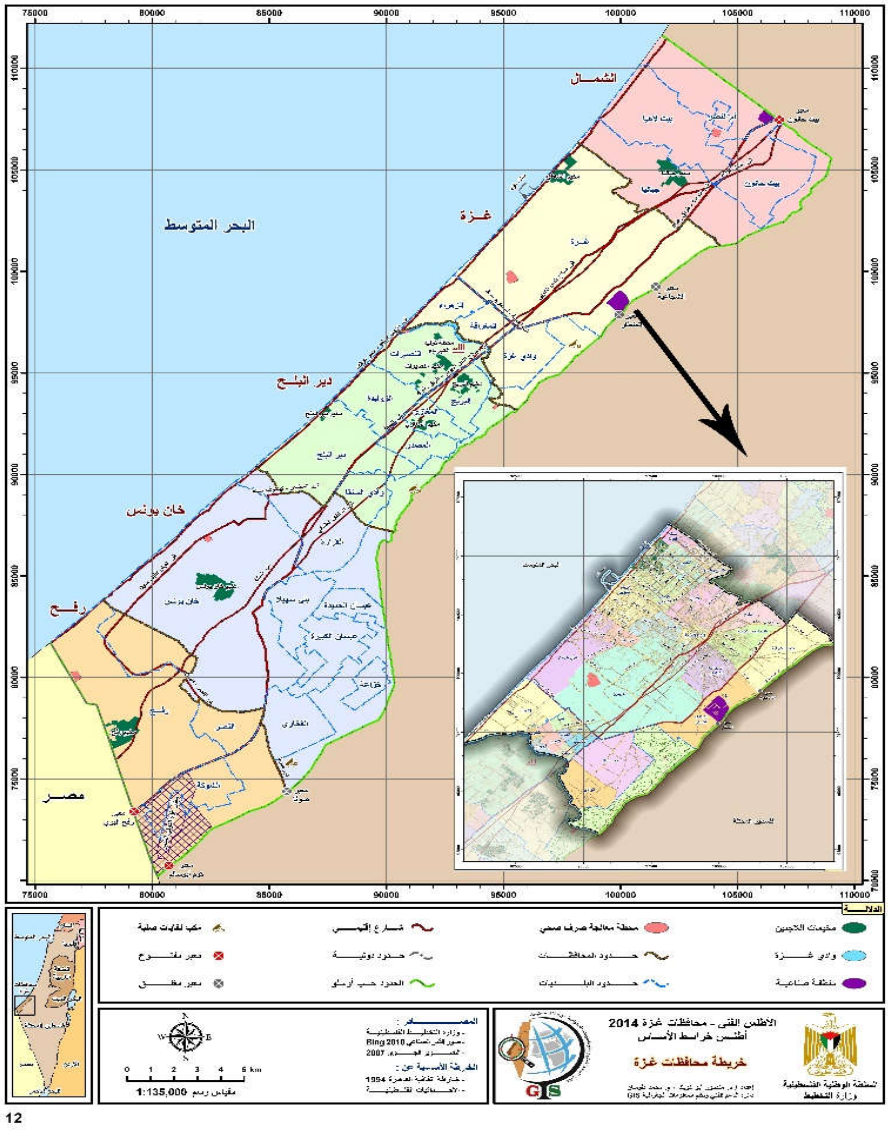

شكل رقم (1) خريطة تحدد مدينة غزة، المصدر: (أطلس غزة الفني، 2014م)

1.8 المفاهيم والمصطلحات:

1.1.8 المأوى (SHELTER): منطقة معيشة مغطاة قابلة للحياة، توفر بيئة معيشية آمنة وصحية مع الخصوصية والكرامة للجماعات والعائلات والأفراد المقيمين معها. (Humanitarian Aid and Civil Protection, 2016)

2.1.8 تعريف برنامج (Arc Map) حسب مؤسسة ايزري (ESRI) الأمريكية: هي مجمع متكامل يضم مكونات الحاسب الآلي والبرامج والبيانات حيث تقوم تلك البرامج بعملية تخزين وتحديث ومعالجة وتحليل وعرض هذه البيانات على شكل خرائط، تقارير ورسومات (شركة ازري، 2019م)

3.1.8 مدينة غزة: تقع مدينة غزة في موقع استراتيجي على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وهي تبعد 32كم عن الحدود المصرية شمالًا، وتشرف على الطريق الساحلي للبحر الأبيض المتوسط، وتعتبر واحدة من أقدم المدن في العالم. وكانت غزة القديمة مركزاً تجارياً مزدهراً، ومحطة على طريق القوافل بين مصر والشام "سوريا" حاليًا. (وزارة السياحة والآثار، 2014)

4.1.8 المؤسسات الحكومية: هي تلك المؤسسات التي تخضع لسيطرة الدولة إما أن تكون استثمارية ربحية أو استثمارية خيرية أو غير ذلك، وهي التي تخدم المجتمع وتشرف عليها الدولة وتتكفل برواتب موظفيها (اللجنة الوزارية لصياغة السياسات، 2016).

5.1.8 المنظمات الدولية هي الهيئات والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع الدولي وتشارك في تفعيل إرادة الجماعة الدولية وهي منظمات لأنها تقوم على هيكل إداري وتنفيذي تعمل على ارادة مجموعة من الأشخاص الاعتبارية (مثل المنظمات الدولية الأممية) التي تتكون من الدول كمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تتكون من انضمام مجموعة من الدول إلى ميثاق أو اتفاقية معنية بإنشاء وعمل المنظمة. (Penguin, 1998)

الدراسات السابقة:

تعتمد عملية اختيار مراكز الإيواء على مجموعة من المعايير المثالية المتعددة؛ وذلك للحد من مخاطر الكوارث وحماية الأرواح، وعادة ما تتغاضى المؤسسات الحكومية والدولية عن المعايير المستخدمة.

1.2 دراسة (Jiang, Song, Lin, Gong, 2018)، بعنوان: نهج عملي لبناء شبكات هرمية لتخطيط تخفيف المخاطر الحضرية باستخدام نظام المعلومات الجغرافية

A practical approach to constructing hierarchical networks for urban hazard mitigation planning using GIS: The case of Futian, Shenzhen.

هدفت الدراسة لبناء إطارًا مفاهيميًا لإنشاء شبكة قائمة على نظرية المكانة المركزية واقترح نهجًا عمليًا باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، تتكون الشبكة المقترحة من التسلسل الهرمي ويتم تخطيطها باستخدام وظيفة تحليل شبكة GIS لتخطيط مرافق الطوارئ، وتتكون مرافق الطوارئ من ملاجئ الطوارئ، وملاجئ الإخلاء، ومناطق الإيواء في حالات الطوارئ. وتلبي الشبكة الهرمية احتياجات اللاجئين والإمدادات المادية مع مراعاة السلامة والمساواة وسهولة الوصول، واستخدم الباحثون المنهج التحليلي في تحليل الشبكة، وتوصلوا إلى أنه يمكن لهذا النهج دعم إدارة الطوارئ وقيادة جهود الإنقاذ والإغاثة، وبذلك أصبحت تقنية نظم المعلومات الجغرافية وخاصة تحليل الشبكة مهارة أساسية في التخطيط العمراني الحضري والحد من المخاطر وإدارتها، بما أن استخدام ArcGIS في التحليل المكاني له متطلبات فنية محددة. أوصت بأنه يجب على المخططين والمديرين في المناطق الحضرية تعلم المهارات ذات الصلة أو التعاون مع خبراء GIS.

2.2 دراسة (Xu, Yin, Chen, An, Nie,2016) ، بعنوان: نموذج الموقع متعدد المعايير لملاجئ الإخلاء من الزلزال للمساعدة في التخطيط الحضري

Multi-criteria location model of earthquake evacuation shelters to aid in urban planning.

هدفت الدراسة إلى التدليل على تطبيق نموذج متعدد المعايير وطريقة الحل المقابلة لفعاليته في تخطيط ملاجئ الإخلاء في الزلزال في المناطق الحضرية، وتعد نماذج الموقع الكلاسيكية مثالية لمعايير فردية ولا يمكنها تلبية متطلبات التخطيط الحضري، ووصف الباحثون سبعة مبادئ لتحديد مكان ملاجئ الإخلاء من الزلزال. اقترحوا نموذج موقع متعدد المعايير يمكن استخدامه لحل مشكلة الموقع، واستخدمت الباحث المنهج التحليلي، ثم قدم طريقة تكرارية لحل هذا النموذج. بدعم من نظام المعلومات الجغرافية (GIS)، تتكون هذه الطريقة من ثلاث خطوات: اختيار الملاجئ المرشحة، وتحليل التغطية المكانية للملاجئ المرشحة وتحديد أماكن المأوى. توصل الباحثون إلى أن نموذج موقع الإيواء المأوى وطريقة الحل فعالان ومناسبان لحل مشكلة موقع المأوى متعدد المعايير من منظور التخطيط الحضري، وتحسين معايير الموقع المتعددة من منظور التخطيط الحضري، وتم استكشاف طريقة تكرارية تدعمها نظم المعلومات الجغرافية لحل هذا النموذج. وبالمقارنة مع طرق حل أخر، إذ أن هذه الطريقة لا توفر حلاً للنموذج، بل تعتبر أيضًا التوزيع المكاني للملاجئ (بما في ذلك

المناطق التي يمكن اختيارها كمواقع مرشحة) وشبكات الطرق. علاوة على ذلك، فإن الطريقة سهلة الإنشاء والتشغيل، التحقيق في مسار إخلاء أكثر موثوقية من نقاط الطلب إلى الملاجئ.

3. الإطار النظري للدراسة:

1.3 مفهوم نظم المعلومات الجغرافية

يتكون مصطلح نظم المعلومات الجغرافية من ثلاث كلمات وهي:

1.13 نظم (Systems): هي مجموعة من العناصر أو الأجزاء المتكاملة والمتداخلة والتي من خلالها تشكل برنامج/ إجراءات وفعاليات التي تنجز لتحقيق الأهداف (الزيدي، 2007، ص8).

2.1.3 المعلومات (Information): هي البيانات التي تتكون منها هذه النظم، وطرق إدارتها وتنظيمها واستخدامها. (الدويكات، 2003، ص19)

3.1.3 الجغرافية (Geographic): وهي تمثل العنصر المكاني في هذ النظم (Davis,2001,p13)، وتعني بالمعلومات التي يمكن تخزينها كقاعدة بيانات؛ وذلك من خلال إحداثيين (X,Y) سواء بطريقة خطية (Vector) على أساس خطي أو مساحي من خلال عدد من النقاط، أو بطريقة شبكية (Raster) بإدخال المعلومات من خلال المربعات الصغيرة، والتي تسمى الواحدة منها الخلية ولكل مربع قيمة معينة، وتتوقف دقة الرسم على صغر أبعاد الخلية.

ومن أجل الوصول إلى تطبيق ناجح لنظم المعلومات الجغرافية يجب توفير القواعد التالية: (وزارة التربية والتعليم القطرية، 2003)

شبكة إحداثيات محلية وعالمية لتوفير مرجع إحداثي دقيق.

قاعدة بيانات يمكن ربط المعلومات الجغرافية بها.

قاعدة بيانات مسح أرضي تكون مرجع لاستخدام الأراضي وملكيتها والعديد من المعلومات الديمغرافية وتشكل هذه القواعد الثلاث المرجع الأساسي لجميع تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية.

2.3 المبادئ السبعة لتخطيط ملاجئ الإخلاء (Xu, Yin, Chen, An,2016).

1.2.3 مبدأ السلامة: يجب أن تتجنب الملاجئ المرشحة أي مناطق محتمل تعرضها للمخاطر.

2.2.3 السيطرة على مبدأ استخدام الأراضي: اختيار الملاجئ المرشحة في قطع الأرض التى تتحكم وتسيطر عليها الحكومة، هذا يدل على نوع استخدام الأرض. بشكل عام، يتم اختيار الملاجئ المرشحة من الأرض التالية: المساحات الخضراء والأراضي التعليمية (على سبيل المثال، متنزهات المدينة والمدارس). ومن الأسباب الأخرى التي تجعل هذه المناطق مناسبة هي أن تتوفر الخدمات الأساسية (مثل الطاقة الكهربائية والمياه النظيفة) وهي ضرورية في المأوى، وعادة ما تلبي المنتزهات والمدارس هذه المتطلبات دون إعادة بناء أو إعادة البناء.

3.2.3 أقرب مبدأ الإخلاء: يجب أن تكون الملاجئ قريبة من المناطق السكنية، ويسهل على السكان العثور عليها، أي أنه ينبغي تكييف التوزيع والعدد المكاني ليتناسب مع الكثافة السكانية.

4.2.3 المبدأ الاقتصادي: تتعلق بتكلفة بناء الملاجئ من قبل الحكومة، يجب أن يكون التوزيع المكاني وعدد الملاجئ الأمثل لتوفير الاستثمارات الحكومية، وآلية الاستغلال الأمثل لها.

5.2.3 مبدأ المسافة: يتعلق بالوقت المناسب للانتقال من المنطقة المخلاة إلى مركز الإيواء بحيث يجب أن تتسم بقصرها، بهدف تحسين نجاح الإخلاء إلى الملاجئ، كما وأن المسافة القصيرة تقلل من النفقات التشغيلية لمركز الإيواء ومسارات الإخلاء الآمن، يوفر المعيار الوطني قاعدة واضحة هي أن مسافة الخدمة لملاجئ الإخلاء الثابتة يجب ألا تزيد عن 2 كم، أي حوالي ساعة واحدة سيراً على الأقدام.

6.2.3 مبدأ التغطية القصوى: تم تحديد الحد الأقصى من التغطية لمأوى واحد من قبل المعيار لا يزيد عن 2 كم. وبالتالي، يعني أنه يجب زيادة التغطية المكانية لجميع الملاجئ داخل منطقة التخطيط، تعتبر التغطية القصوى النظرية لجميع الملاجئ مساوية أو أكبر من التغطية المكانية للمناطق المخططة، وهذا ليس ضروريًا لأن هناك دائمًا بعض المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة (أو حتى لا يوجد عدد سكان) داخل المنطقة المخططة، على سبيل المثال المناطق البحرية والجبلية.

7.2.3 مبدأ قدرة السكان: القدرة السكانية لكل ملجأ محدودة بسبب المساحة الفعالة للمأوى. علاوة على ذلك، يجب أن لا يزيد عدد السكان الذين يخدمون في منطقة خدمات المأوى عن قدرته الاستيعابية.

3.3 اختيار موقع الإيواء في مدينة غزة.

بسبب الظروف غير المستقرة لمنطقة غزة، وتنوع المخاطر وارتفاع الكثافة السكانية والكتلة البنائية، فإن المعايير الخاصة بإنشاء مراكز الإيواء تختلف عن المعايير الدولية المتعارف عليها بل تزداد تحديدًا مكانيًا، لطبيعة الخطر الناتج من الحدود

مع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م وهي المعايير هي: (مقابلة، غيث،2019)، (الطرشاوي والمغير والأغا، 2019م)، ومادة المحاكاة التى أعدتها (مجموعات التنسيق الانساني، 2017)، ودليل (اسفير، 2018م) للاستجابة الانسانية في الطوارئ.

أن يقع مركز الإيواء غرب شارع صلاح الدين أي بعيدًا عن النقاط الساخنة مع الاحتلال.

بعيدة عن المخاطر الأمنية والعسكرية.

بعيدة عن مناطق منخفضة متوقع السيول والأمطار.

أن تتحمل البيئة الحضرية المحيطة لهم المجتمع النازح.

بعيدة عن المنشآت الصناعية الخطرة.

أن يكون لها مدخل ومخرج يسمح بحرية المجتمع النازح.

أن تتوفر الخدمات المتكاملة بالمنطقة المحيطة.

يتوفر بيئة تحتية تراعي حجم الضوط على شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وشبكات الاتصال، وغيرها.

4.3 لجنة إدارة عمليات الإخلاء والإيواء في قطاع غزة:

تتكون اللجنة من (وزارة التنمية الاجتماعية، الدفاع المدني الفلسطيني، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والشرطة الفلسطينية، والأمن الوطني، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة الصحة، وزارة الحكم المحلى) ويضاف إلى هذه اللجنة الجهات التي تعمل على إدارة مجموعة الإيواء في حالات الكوارث وهي (الأونروا، وممثل عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وممثل هيئة تنسيق الشئون الانسانية التابعة للأمم المتحدة (OCHA)، ممثل المجلس النرويجي للاجئين، وممثل عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر). ويرأس هذه اللجنة وكيل وزارة التنمية الاجتماعية، وينبثق منها لجان فرعية في كل محافظة يرأسها مدير مديرية التنمية الاجتماعية في المحافظة، وتوزعت المهام على أهم الجهات المكلفة في إدارة عملية الإيواء وهي: (وزارة الداخلية والأمن الوطني،2017).

1.4.3 وزارة التنمية الاجتماعية.

توفير عدد كاف من المختصين في رعاية الفئات الهشة، خاصة من فقدوا ذويهم ولم شمل الأسر المشردة وتوفير الخدمات اللازمة للنازحين عند تشغيل مراكز الإيواء وفق الإمكانيات المتاحة.

المساهمة مع الجهات ذات العلاقة كوزارة التربية والتعليم ووزارة الثقافة والمكتب الإعلامي الحكومي لتنفيذ الأنشطة الترفيهية في معسكرات الإيواء لتخفيف آلام النازحين ورفع روحهم المعنوية.

المساهمة في عمليات التبرعات العينية والنقدية وتقديمها للمتضررين والمنكوبين.

تطبيق مبادئ ومعايير الحماية الأساسية داخل مراكز الإيواء.

إدارة معسكرات الإيواء والتنسيق مع الأونروا والمجلس الأعلى للدفاع المدني لفتح مراكز جديدة.

تشغيل معسكرات الإيواء والإشراف على عمليات تقديم الإغاثة بالتشاور والتنسيق مع الجهات المختصة (الأونروا، الجمعيات الخيرية، المؤسسات الدولية، الهلال الأحمر الفلسطيني، الصليب الأحمر الدولي، وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة)، وابلاغ المجلس الأعلى للدفاع المدني أو المركز الوطني للأزمات والكوارث بالتقارير اليومية والاحتياجات ومتطلبات الإيواء وضع القواعد والضوابط التي تحدد دور الجمعيات والمؤسسات الخيرية واللجان الأهلية لكيفية تقديم التبرعات والمساعدات في حالات الطوارئ وفي الأحوال العادية.

2.4.3 وزارة التربية والتعليم:

وضع الترتيبات والسياسات اللازمة بخصوص تحويل عدد من المنشآت التابعة للوزارة إلى مراكز إسعاف ومستشفيات مؤقتة وأماكن إيواء للمتضررين في حالات الطوارئ تنسيقاً مع وزارة الصحة والمديرية العامة للدفاع المدني والأونروا عبر ما يلي:وضع خطة لإخلاء المدارس والكليات والجامعات في حال وقوع كارثة وتأمينهم إلى منازلهم وحصر كافة الحافلات ومعرفة مدى إمكانية الاستفادة منها في عمليات الإخلاء.

إدارة مراكز الإيواء.

إعداد خطة خاصة بالمدارس التي مازال الإيواء قائم بها للتعامل معها ونقل الطلاب لمدارس أخرى ليتسنى استمرار العملية التعليم.

تجهيز خطة لاستمرار عملية التعليم المخفف في حال الطوارئ بالتنسيق مع مجموعات التعليم الطارئ بالتنسيق مع اليونسيف.

4. الإطار العملي:

تم استخدام برنامج Arc map في عملية توقيع البيانات على الخريطة ورسمها وتحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج.

1.4 مراكز الإيواء التابعة لوكالة الغوث الأونروا.

استخدمت وكالة الغوث الأونروا المدارس كمراكز للإيواء حيث تم تحديد 13 مركز وهم على النحو التالي:

م	اسم المدرسة	المدرسة بالعربي	Latitude	Longitude
1	Beach Prep. Girls "A" & Elem. Co-ed "F"	الشاطئ أ + ح	31.533908	34.447179
2	Salah Eddin Prep. Boys "A" & "B"	صلاح الدين أ + ب	31.521276	34.455914
3	Gaza Elem. Co-ed "A" & "B" & Rimal Prep. Girls	غزة أ + ب والرمال	31.515520	34.443506
4	New Gaza Elem. Boys "A" & "B"	غزة الجديدة أ + ب	31.522944	34.453599
5	Gaza Elem. Girls "A" & "B" & Prep. Girls "A" & "B"	غزة أ + ب	31.507648	34.465183
6	Asma' Elem. Co-ed "A" & "B"	أسماء أ + ب	31.528467	34.448157
7	Gaza Elem. Co-ed "C" & Zaitoun Elem Boys "A" & Prep. Boys "A"	غزة ج والزيتون أ	31.514867	34.442770
8	Bahrain Kingdom Prep. Boys	مملكة البحرين	31.504523	34.430676
9	Zaitoun Elem Boys "B"	الزيتون ب	31.504094	34.430215
10	N ew Gaza Elem. Boys "C" & "D"	غزة الجديدة	31.526334	34.449782
11	Zaitoun Elem. Girls	الزيتون	31.504855	34.430011
12	Zaitoun Prep. Boys "B" & Elem. Boys "C"	الزيتون ب + ج	31.502485	34.454774
13	New Gaza Prep. Boys "A" & "C"	غزة الجديدة أ + ج	31.525802	34.449323

المصدر: (OCHA،2018)

ويشير شكل رقم (2) إلى مواقع مراكزي الإيواء التابعة للأنروا،

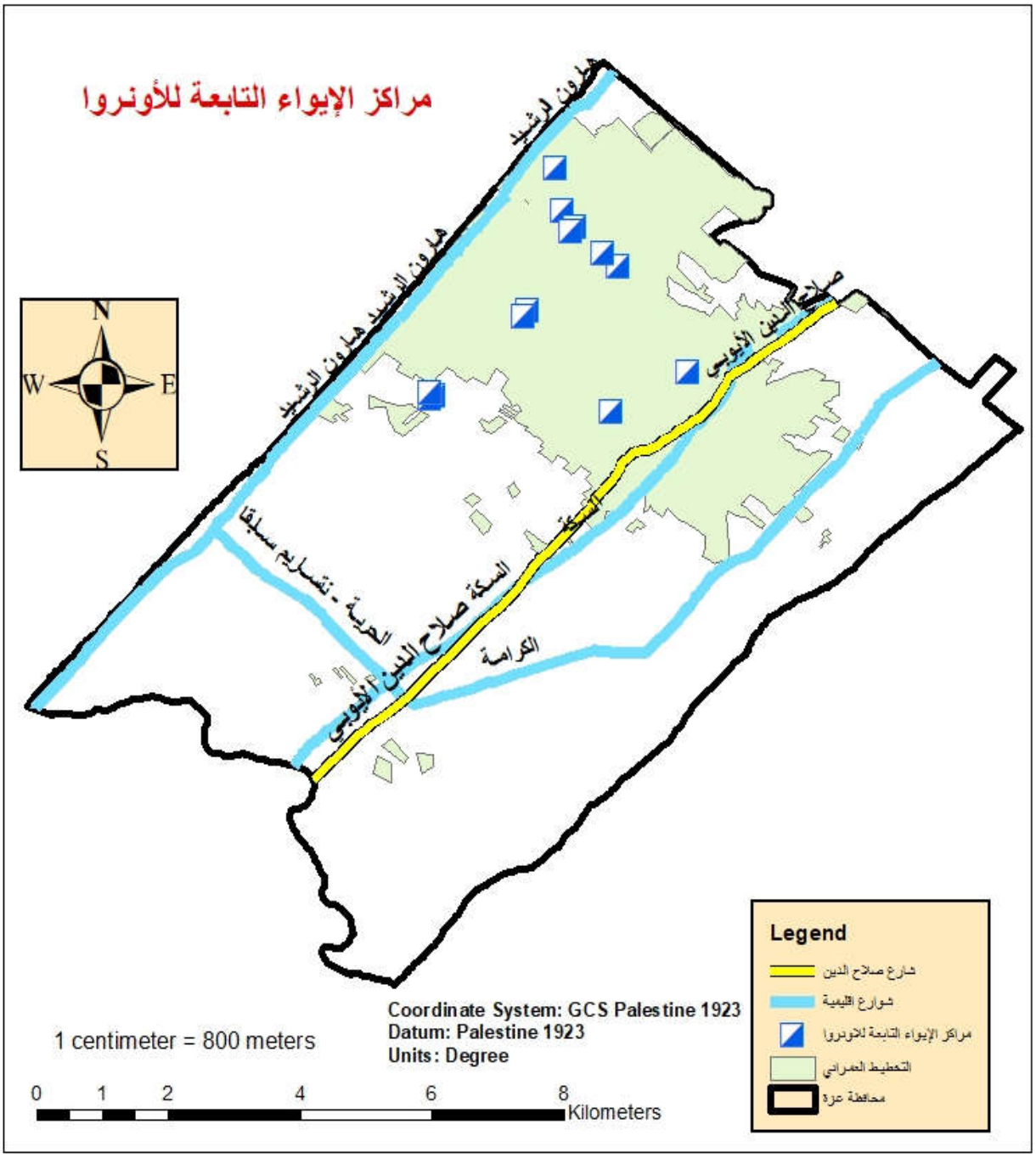

شكل رقم (2) خريطة تحدد توزيع مراكز الإيواء التابعة للأونروا، اعداد الباحثون

من الشكل رقم (2) يتضح للباحثين تركيز مراكز الإيواء التابعة للأونروا في المناطق الغربية والوسط لمدينة غزة، ويعزي ذلك إلى أن اختيار مراكز الإيواء يخضع لتوفير المدارس الخاصة بالأونروا، وأن الكتلة البشرية متوفرة في تلك المناطق.

2.4 مراكز الإيواء التابعة للحكومة الفلسطينية.

استخدمت وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم المدارس كمراكز للإيواء حيث تم تحديد 10 مركز من خلال المدارس وهم على النحو التالي:

م	اسم مركز الإيواء	اسم المدرسة	X	Y	القدرة الاستيعابية (شخص)
1	الرافدين	الرافدين الاساسية للبنات	34.465212	31.536442	1133
		شهداء الشيخ رضوان الأساسية للبنين			
2	الهدى	الهدى الثانوية للبنات	34.465578	31.535555	1166
		حمامة الأساسية للبنات			
3	أم القرى	أم القرى الأساسية المشتركة	34.429118	31.503241	1612
		بلقيس الثانوية للبنات			
4	البراق	البراق الأساسية المشتركة	34.455101	31.524609	1000
		الأقصى الأساسية للبنين			
5	صلاح الدين	صلاح الدين الأساسية للبنين	34.46492	31.506394	999
		أسعد الصفطاوي الأساسية للبنين			
6	شهداء الشاطئ	شهداء الشاطئ الثانوية للبنات	34.452	31.452	873
7	عبد الفتاح حمود	يافا الثانوية للبنين	34.46752	31.509461	1466
		عبد الفتاح الثانوية للبنين			
8	أحمد شوقي	أحمد شوقي الثانوية للبنات	34.444392	31.515608	1466

		مصطفى حافظ الأساسية للبنات			
9	القاهرة	بشير الريس الثانوية للبنات	34.450626	31.518815	1564
		القاهرة الأساسية للبنات			
10	عرفات للموهوبين	عرفات للموهوبين الثانوية بنين	34.466423	31.533473	766
		عرفاتللموهوبين الثانوية بنات			

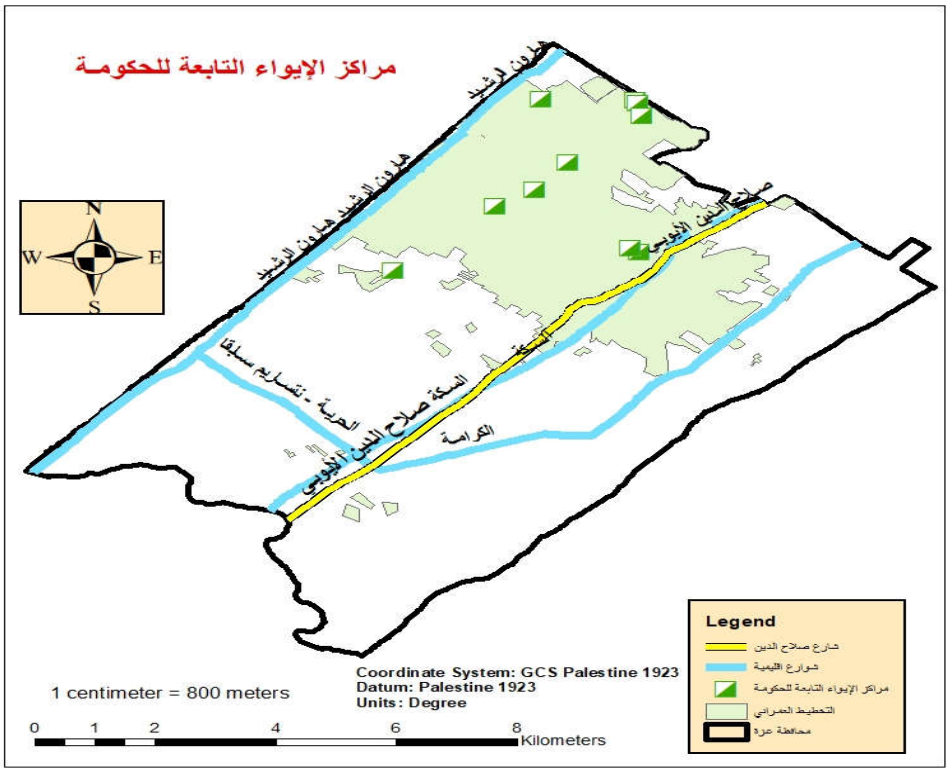

المصدر: (وزارة التربية والتعليم،2018)، و(OCHA،2018)

يشير شكل رقم (3) إلى توزيع مراكز الإيواء التابعة للحكومة في مدينة غزة والبالغ عددها 10 مراكز إيواء.

شكل رقم (3) خريطة توضح توزيع مراكز الإيواء التابعة للحكومة الفلسطينية

من خلال تحليل الباحثين للواقع وبناء على شكل رقم (3) يتضح أنه لا يوجد مراكز للإيواء وذلك شرق صلاح الدين وهو يتطابق مع المعايير التي وضعتها الأوتشا (OCHA) بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية والمجلس النرويجي للاجئين.

من خلال الجولة الميدانية تبين للباحثون أن عملية اختيار مراكز الإيواء لا تخضع لمعايير دولية بشكل مطلق بسبب أن مراكز الإيواء هي مدارس الأونروا، ويعزى ذلك إلى شح الأراضي في قطاع غزة وقلة الأراضي الحكومية، مما دفع صناع القرار استخدام مباني قائمة تتعطل في عملية الإيواء المؤقتة خلال الأزمات، إضافة إلى الاعتماد على مبدأ الاستخدام المزوج للمرافق العامة التي يتعطل علمها في الطوارئ مما يعمل على تخفيض النفقات التشغيلة لمراكز الإيواء.

3.4 تطبيق المعايير المستخدمة في توزيع مراكز الإيواء على مدينة غزة للمؤسسات الحكومية والدولية:

1.3.4 التوزيع السكاني والعمراني: انظر شكل رقم (4)

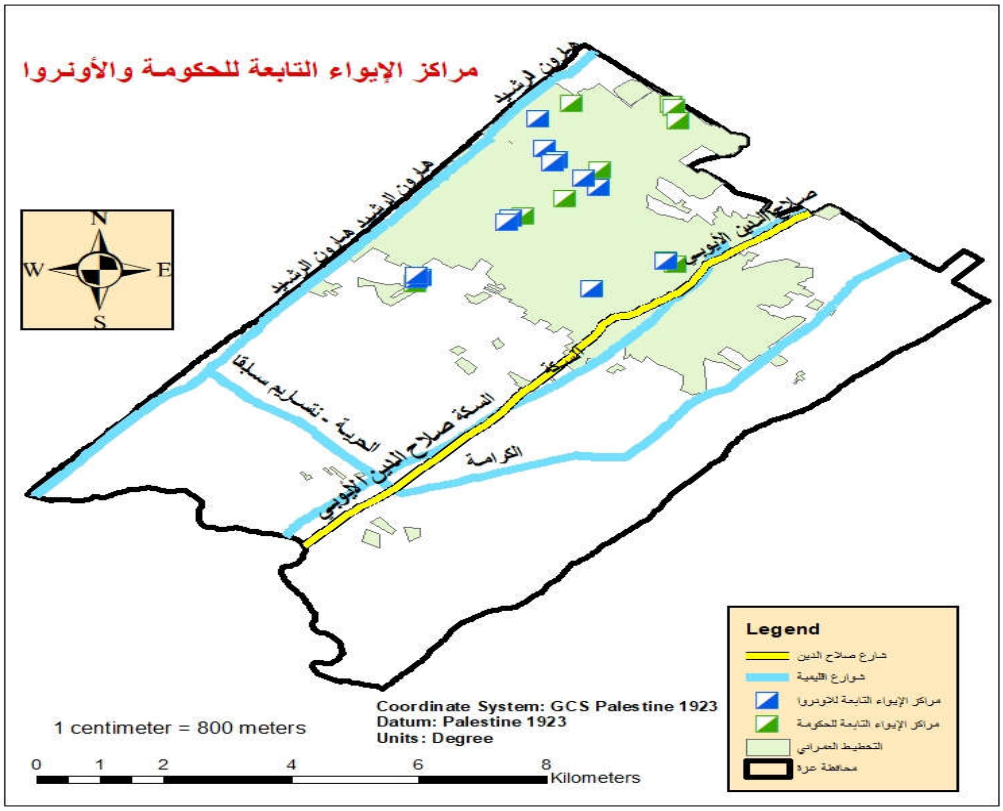

شكل رقم (4) يوضح التجمعات العمرانية مع توزيع مراكز الإيواء

من خلال تحليل الباحثين للواقع وبناء على الخريطة يتضح أن هنالك ثلاثة مراكز إيواء تابعة للأونروا ومركز تابعة للحكومة الفلسطينية تقع على أطراف التجمعات العمرانية والسكانية وقريبة من المناطق غير المأهولة بالسكان وتقع في الكثافة السكانية فيها ضعيفة، وبناء على دراسة (المغير،2018)، بعنوان: المدن الحدودية وأثارها على الحد من مخاطر العمليات العسكرية البرية في قطاع غزة، أشارت إلى أن الخدمات التي تقع شرق صلاح الدين ضمن الحدود تعرضت للخطر والاستهداف بالقذائف المدفعية والاجتياح البري وخاصة في الاعتداءات العسكرية 2008-2009 وعام 2014م.

2.3.4 المناطق الأقل خطورة والأوفر أمنًا:

يجب أن يكون الموقع الذي يحظى بأولوية عالية بالقرب من السكان وبعيدًا عن المباني والمرافق التي تنطوي على مخاطر مثل المواقع العسكرية التي يقوم الاحتلال الإسرائيلي باستهدافها، قام الباحثون بتقسيم مدينة غزة إلى عدة مناطق حسب الخطرة المرتبة على النزعات العسكرية التي حدثت خلال عشر سنوات الماضية من تاريخ البحث وأيضًا بناء على دراسة (المغير،2018) وهي على النحو التالي:

خطر بري متوقع مستوى عالي: تم تصنيف بناء على تقييم المخاطر حيث حدثت الاعتداءات العسكرية عام 2014 قبل 5 سنوات من تاريخ إجراء الدراسة وتم تدمير العديد من المنازل وخسائر كبيرة في الأرواح.

خطر بري متوقع مستوى متوسط: تم تصنيف بناء على تقييم المخاطر حيث حدثت أثناء الاعتداءات العسكرية عام 2008 -2009م قبل 10 سنوات من تاريخ الدراسة وتم تدمير العديد من المنازل وخسائر كبيرة في الأرواح وقد أخذت تصنيف أقل حدة.

خطر بري بحري متوقع مستوى متوسط: تم تصنيف بناء على تقييم المخاطر حيث حدثت تهديدات من قبل الاحتلال الإسرائيلي وهي تعتبر حدود بحرية تنخفض فيها عمليات المواجهة والاستهداف.

خطر بري متوقع مستوى ضعيف جدًا: تم تصنيف بناء تقييم المخاطر حيث لم يحدث أن قام الاحتلال الإسرائيلي بالوصول إليها؛ وذلك بسبب الكثافة السكانية والعمرانية في المنطقة، وخاصة أن الكتلة البشرية والبنائية كانت عائق كبير لحركة قوات الاحتلال مثل المخيمات الفلسطينية والتي تتسم بالتخطيط العشوائي.

ويوضح شكل (5) تصنيف درجات الخطورة للتجمعات العمرانية والبشرية في مدينة غزة، وهذا التصنيف يتفق مع المعايير المحلية والدولية بأن تكون مراكز الإيواء بعيدة عن المخاطر البشرية والطبيعية.

شكل رقم (5) خريطة توضح تصنيف الخطر على توزيع مراكز الإيواء

من خلال تحليل الباحثين وبناء على شكل (5) تبين أن ثلاث مراكز إيواء تابعة للحكومة الفلسطينية ومركز إيواء تابع للأونروا قريبة من منطقة الخطر البري المتوقع المتوسط، ويقع مركز تابعة للأونروا يقع في منطقة الخطر البري والبحري المتوقع المتوسط ومركز تابعة للحكومة الفلسطينية قريبة منه، ومركز تابع للحكومة الفلسطينية ومركز تابع للأونروا قريب من منطقة الخطر المتوقع مستوى عالي، ويوصى الباحثون على تغيير أماكن مراكز الإيواء المذكورة، ويعزى ذلك لأن هذه الأماكن قد تم دخولها خلال الأعمال العسكرية السابقة.

3.3.4 سهولة الوصول إليها: إن من أهم المعايير المحلية والدولية لتوزيع مراكز الإيواء سهولة الوصول لها من أكثر من محور إقليمي أو رئيسي، انظر شكل رقم (5) يوضح توزيع المراكز على محاور الحركة.

شكل رقم (6) خريطة توضح تصنيف الخطر على توزيع مراكز الإيواء

من خلال شكل (6) يتضح أن جميع مراكز الإيواء قريبة نوعًا ما من الشوارع الرئيسية في مدينة غزة مما يدلل على سهولة الوصول إلى المراكز من قبل النازحين، وسهولة الانتقال منها إلى أي مكان أخر.

4.3.4 قربها من المراكز الخدماتية: تتسم عمليات التوزيع بأن يحيط مراكز الإيواء كافة الخدمات وخاصة المتعلقة بالرعاية الصحية، ويوضح شكل (7) العلاقة بين المراكز الصحية ومراكز الإيواء.

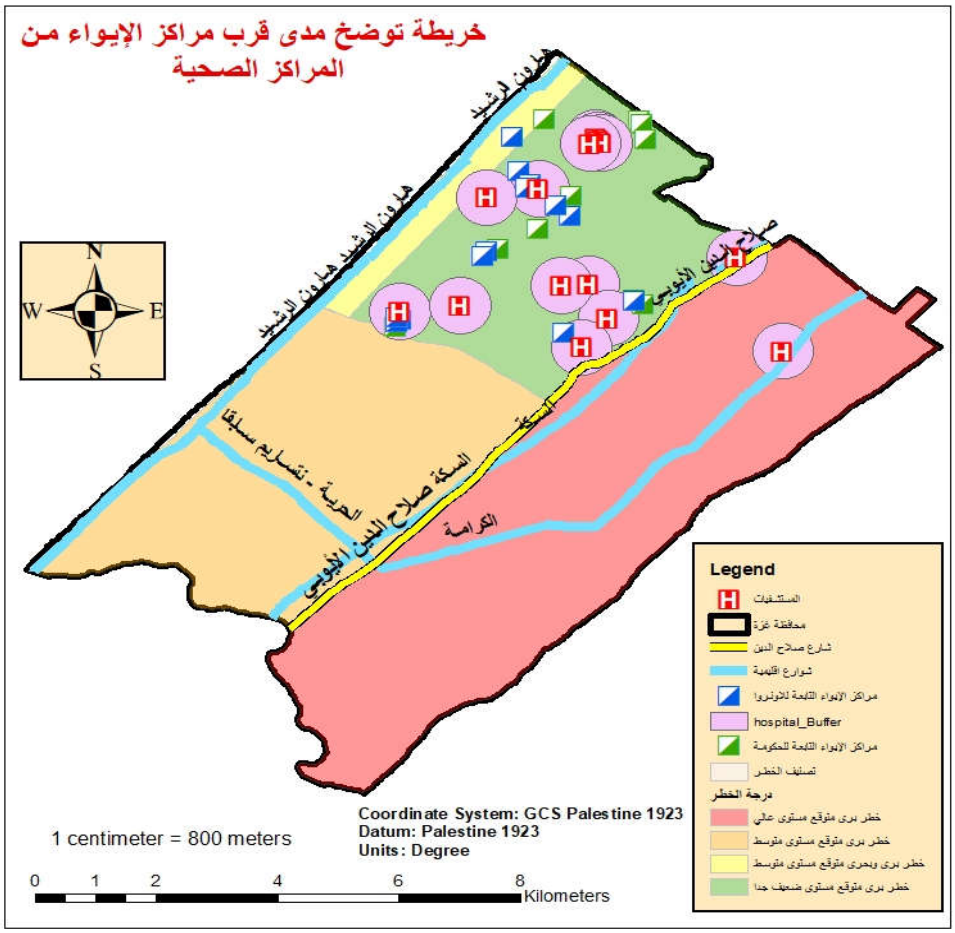

شكل رقم (7) خريطة توضح تصنيف الخطر على توزيع مراكز الإيواء

من خلال تحليل الباحثين وبناء على شكل رقم (7) يتضح وجود ثلاث مراكز للإيواء تابعة للأونروا ومركزين تابعة للحكومة الفلسطينية ليست قريبة من المراكز الصحية والمستشفيات ويعزى ذلك لأن توزيع الخدمات واستعمالات الأراضي يعتمد على مستوى توفير الأراضي الحكومية في التجمعات العمرانية إذ تتسم مدينة غزة بندرة الأراضي الحكومية فيها.

5. النتائج والتوصيات:

1.5 النتائج:

– يعاني قطاع غزة من التوزيع العشوائي غير المدروس للخدمات؛ وذلك لندرة الأراضي الحكومية فيها.

– لا توجد استراتيجية موحدة لدى الطرفين في عملية اختيار مراكز الإيواء، وأن لكل منهم تم اختياره حسب وفرة المدارس في المناطق الأكثر أمنًا.

– توزيع مراكز الإيواء في قطاع غزة تم من خلال تقييم للمخاطر وقد توافق ذلك مع التنصنيف الوراد في دراسة المغير، 2018م، بشكل كبير.

– صعوبة اتباع معايير مكانية وجغرافية تعتمد على المسافة بسبب قلة الأراضي الحكومية المتوفرة والكتلة العمرانية القائمة.

– تعتبر المدارس أنسب الأماكن لإيواء المؤقت ويمكن الاستفادة من العديد من المباني والمؤسسات الحكومية الأخرى في إعادة هيكلة الخدمات أثناء الطوارئ

– راعت مراكز الإيواء القائمة المعايير التى تعتمد على سهولة الوصول لها من خلال الطرق والشوارع الرئيسية والإقليمية والهيكلية.

– ارتفاع مستوى تطبيق معيار قرب مراكز الإيواء بمراكز الرعاية الصحية والمستفيشات بنسبة تجاوزت 78.3% من إجمالى مراكز الإيواء بمدينة غزة.

– تم تطبيق المعايير الدولية بشكل جزئي وذلك بما يتناسب مع البيئة غير المستقرة في قطاع غزة.

2.5 التوصيات:

يوصى الباحثون بما يلي:

– أن يتم الاعتماد على المعايير الواردة في هذه الدراسة لإعادة توزيع واقتراح مراكز للإيواء جديدة للحكومة الفلسطينية والأونروا.

– إعداد مصفوفة لتقييم المخاطر في توزيع مراكز الإيواء وأن تشمل الضغوط البشرية على البنى التحتية القائمة ومستوى تحمل الشبكات الخدماتية المختلفة للمجتمع الحضري النازح.

– الاعتماد على الخدمات الطبية المتنقلة في مراكز إيواء متحركة لتغطية مراكز الإيواء التى لا تقع ضمن النطاق الخدماتي لمراكز الرعاية الصحية والمستشفيات.

– ضرورة أن يتوفر طرق بديلة وأكثر من مخرج لمركز الإيواء لإخلاء المجتمع النازح في حال المخاطر الجوية كما حدث في محافظة رفح من استهداف لمركز إيواء مدرسة (أ) الاعدادية للبنين التابعة للأونروا ومركز مدرسة الخنساء التابع للأونروا بعد قصف المركز التجاري المجاور له.

– توزيع السكان على مراكز الإيواء وتحديد مسارات الإخلاء لحركة المجتمع النازح.

– توحيد معايير التوزيع بين المؤسسات الحكومية والأونروا وذلك من خلال مجموعة المأوى التابعة لغرفة عمليات (OCHA).

6. المراجع:

1.6 المراجع الأجنبية:

Davis, Brunce, (2001): "GIS : Visual Approach", Second Edition, Canada, 2001.

Eldrandaly, K. (2007). Expert systems, GIS, and spatial decision making: current practices and new trends. Expert systems: research trends, 8, 207-228

1. Humanitarian Aid and Civil Protection (2016) :DG ECHO Thematic Policy Document Shelter and Settlements, European Commission

Jinghai Xu, Xiaozhe Yin, Dingchao Chen, Jiwen An and Gaozong Nie, (2016): Multi-criteria location model of earthquake evacuation shelters to aid in urban planning, International Journal of Disaster Risk Reduction, http://dx.doi.org/10.1016/j.ijdrr.2016.10.009

2. OCHA, 2018: UNRWA Designated Emergency Shelters, Gaza.
3. OCHA, 2018: PA Designated Emergency Shelters, Gaza.

Penguin (1998): Penguin Dictionary of International Relations.

4. Sphere Association .(2018) .The Sphere Handbook: Humanitarian Charter and Minimum Standards in Humanitarian Response, fourth edition .Geneva, Switzerland: CHS Alliance, Sphere Association and Groupe URD.

Tyler, A.R, (2007) "Expert System Research Trends", New York, 2007.

5. UNHCR;(2015) Global Trends: https://s3.amazonaws.com/unhcrsharedmedia/2016/2016-06-20-global-trends/2016-06-14-Global-Trends-2015.pdf .

Xue Jianga, Jusheng Songa, Yaoyu Lina, Yongxi Gonga (2018): A practical approach to constructing hierarchical networks for urban hazard mitigation planning using GIS: The case of Futian, Shenzhen, International Journal of Disaster Risk Reduction 28 (2018) 629–639

2.6 المراجع العربية:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2018)، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017م، رام الله– فلسطين: جهاز الاحصاء الفلسطيني دولة فلسطين.

الدويكات، قاسم، (2003): "نظم المعلومات الجغرافية النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، الأردن، جامعة مؤتة.

الزيدي، نجيب (2007): "نظم المعلومات الجغرافية"، الطبعة العربية: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

اللجنة الوزارية لصياغة السياسات (2016م): أجندة السياسات الوطنية 2017-2022م، رام الله

الطرشاوي، اعتماد/ المغير، محمد/ الأغا، محمد (2019م): المعايير المكانية والنوعية لمراكز الإيواء الحكومية ومدى استجابتها للنزوح خلال الطوارئ في قطاع غزة، مجلة إدارة المخاطر والأزمات، المجلد (1) العدد (2)، غزة.

المغير، محمد (2018م): المدن الحدودية وأثارها على الحد من مخاطر العمليات العسكرية البرية في قطاع غزة، المؤتمر الدولي الثاني التكتل والتكامل المشترك بالمناطق الحدودية بين مقومات الانطلاق وعراقيل التفعيل، جامعة محمد الشريف مساعيه، سوق أهراس، وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 5-6 نوفمبر 2018م.

حلبي، رائد، استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في دراسة استعمالات الأراضي في مدينة نابلس،2003م.

غيث، حاتم (2018/11/20م) مقابلة مع مدير لجنة الطوارئ في وزراة التربية والتعليم، غزة.

مجموعات التنسيق الانساني. (2017). " أقسام محددة من قطاع غزة من خطة الطواري المشتركة بين المجموعات" مادة محاكاة. غزة: وزارة التنمية الاجتماعية .

موقع شركة ايزي تاريخ الدخول (12 فبراير، 2019م): مفهوم نظم المعلومات الجغرافية وبرنامج (Arc Map)، الموقع الإلكتروني (WWW.ESRI.COM)

وزارة التخطيط الفلسطيني (2014م): أطلس غزة الفني المحدث الإصدار الثالث، غزة.

وزارة التربية والتعليم العالي (2018): خطة الطوارئ إدارة قطاع التعليم، غزة.

وزارة التربية والتعليم القطرية (2003م)، قسم نظم المعلومات الجغرافية، قطر.

وزارة الداخلية والأمن الوطني (2017م): الإطار الوطني لإدارة ومواجهة مخاطر الأزمات والكورات، المديرية العامة للدفاع المدني، غزة.

وزارة السياحة والآثار (2017م): دليل المعا لم الآثرية لقطاع غزة، غزة, فلسطين.

وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطيين (2018م)، مشروع تأهيل المدارس للإيواء الطارئ، غزة.

المدينة والبادية تكامل ام صراع

City and countryside integration or conflict

زكرياءاجنيخات

باحث في الدكتوراه ، كلية الآداب والعلوم الانسانية عين الشق، الدار البيضاء ، المغرب

ملخص :

تتناول هذه الورقة العلمية موضوعا في غاية الأهمية، يرتبط بدراسة أوجه العلاقة بين البادية و المدينة كمجالين متداخلين،فالمدينة مركز لنشاطات اقتصادية متعددة الاشكال، وليست عالما منغلقا على ذاته، وبالتالي فهي مرتبطة دوما بالبادية، وقد مرت هذه العلاقة بين المدينة ومحيطها الريفي بمراحل مختلفة، تعكس دينامية وتحول المجال الجغرافي و إعادة تشكله باستمرار.

لقد ساهم تدفق الأنشطة الحضرية وتوسع المدينة بشكل سريع منذ القرن 20م،في ظهور مجالات جديدة انتقالية تربط المدينة بالبادية، وهي مجالات سريعة التحول، وحاملة لملامح المجالين الحضري والريفي، لكنها تسير في اتجاه التماهي مع المجال الحضري بسرعة، والذي تبين أنه يلتهم المجال القروي بشكل أكثر سرعة من أي وقت مضى، وهو ما ساهم في انتقال العلاقة الريفية الحضرية من علاقة بسيطة قائمة على التوازن، إلى علاقة مركبة متعددة الاتجاهات، تختزل في طياتها بوادر هيمنة المدينة على الريف، رغم محاولات البحث عن التكيف والتأقلم التي تبدلها البادية، لكن تيار التمدين والتحول الاقتصادي أقوى بكثير من ذلك.

الكلمات المفاتيح: مدينة – بادية – مجال محيط بالمدينة – تمدين – تحول مجالي

Abstract

This paper deals with a very important topic, related to the study of the aspects of the relationship between the countrysideand the city as two overlapping areas, the city is the center of economic activities of various forms, and not a world closed on itself, and therefore always linked to the countryside

, and this relationship between the city and its rural surroundings at different stages, Reflects the dynamic and transformation of the geographic domain and constantly reconfigures it.

The influx of urban activities and the rapid expansion of the city since the 20th century have contributed to the emergence of new transitional areas linking the city with the countryside, which are fast-changing areas, bearing the features of the urban and rural areas, but are moving in the direction of identification with the urban area quickly, which turned out to devour the rural area More rapid than ever, which contributed to the transition of the urban-rural relationship from a simple relationship based on balance, to a multi-directional relationship, which reduces the signs of the city's domination of the countryside, despite attempts to seek adaptation and adaptation that the countryside is changing, but the urbanization stream And shifting Hunt is much stronger than that.

Key words: city - countryside - area around the city - urbanization - a transformation field

تقديـــم

ما علاقة المدينة بالبادية؟ يظهر هذا السؤال للوهلة الأولى بديهيا وبسيطا، يحاول طرح قضية العلاقة بين مجالين لكل منهما مقوماته التي كانت تميزه، لكنهما خضعا لتحول سريع ومركب، جعل الكشف عن جذور العلاقة بين هذين المجالين جد معقدة، وتقتضي مستويات مختلفة ومركبة من التحليل للإحاطة بالموضوع من كل جوانبه النظرية والتطبيقية.

إن البحث في العلاقة بين مجال ريفي واخر حضري، تقتضي في البداية – قبل رسم العلاقة بينهما – القدرة على التمييز بين المجالين، وذلك من خلال وضع مؤشرات ومعايير دقيقة تسهل عملية الانتقال من مجال لآخر، أي القدرة على التحديد الشامل والمانع لكل مجال على حدة، وهي عملية تبدو صعبة في المرحلة الراهنة،نظرا للتحولات العميقة التي مست المجال في كل أبعاده، بسبب الدينامية التي يشهدها المجال باستمرار، فالمجال الجغرافي دائم التحول، ويشكل حلبة صراع بين مجموعة من الفاعلين والمتدخلين كل حسب غايته واهدافه من استعمال المجال، وهو ما يساهم في خلق تحولات عميقة على مستوى الأنشطة والاستغلال والوظائف وعمليات التهيئة والتدخل.

هذه التحولات تساهم في خلق حركية مجالية قوية، يجب أن يرافقها تدخل من طرف جهات الإعداد والتهيئة قصد الحفاظ على التوازن والاستمرارية.36ذلك أنها أدت إلى ظهور علاقات جد متداخلة و زادت من حدة غموضا لمفاهيم،بسبب تقلب وتطور الظواهر الجغرافية.

لقد تغيرت وتطورت العلاقة بين المجالين الريفي والحضري باستمرار، واتخذت أشكالا متعددة مركبة، وذلك بسبب ظهور عوامل مؤثرة جديدة، طرحها تطور المجتمع وحاجياته الاقتصادية والنفسية والاجتماعية، فإذا كانت البادية قديما تحتل مكانة محورية من خلالها تأثيرها على المجتمع والدولة والمجال الجغرافي، واضطلاعها بدور اقتصادي واجتماعي مهم جدا، فإنها اليوم بدأت تتخلى تدريجيا عن دورها لصالح المدينة، التي استطاعت أن تطور أدوات اشتغالها، وتدمج التقنيات بقوة لتعيد إنتاج ذاتها وقيمها و سلعها، وتتحكم في سيرورة البناء المجالي عامة، داخل حدودها وخارج مجال نفودها الجغرافي، وتفرض ذاتها على المجال الريفي الذي أصبح خاضعا لتأثير الحداثة،خاصة وأن المدينة أصبحت تحتكر السلطة الاقتصادية والسياسية والثقافية ،وتقود المجال والمجتمع بسرعة نحو واقع جديد ومغاير أكثر تعقيدا وديناميا.

نتوقف في البداية عند مفهوم المدينة كظاهرة جغرافية متطورة ومتحولة، ثم بعدها نبرز أشكال العلاقة بين المجالين الحضري والريفي، واتجاهات تطور العلاقة بينهما.

1 – مفهوم المدينة

ظلت المدينة حبيسة تعريف بسيط، يربطها بأبعاد إحصائية أو وصفية، في حين أن الظاهرة الحضرية تتميز بطابعها المركب والمتعدد العلاقات والتفاعلات، كما أن الظاهرة الحضرية سريعة التحول، وتختلف من بلد لآخر، وذلك حسب حجم ووثيره نموه الاقتصادي والديموغرافي.

سنحاول في هذه الورقة العلمية، مقاربة الظاهرة الحضرية من وجهة نظر اقتصادية،وذلك بالتركيز على إبراز دور البعد الاقتصادي في تشكل المجال الحضري في علاقته بالمجال الريفي.

---

[36] **BEAUCHARD, J. (1999) : La bataille du territoire, mutation spatiale et aménagement du territoire, Paris, l'Harmattan, p p 45-89**

يعتبر التمدين ظاهرة عالمية وقديمة، ذلك أن المدن ظهرت ككيانات جغرافية مستقلة في عدة مناطق من العالم بعد الثورة النيوليتيكية"Révolution Néolithique" (Bairoch,1985) وقد انتشرت هذه الظاهرة في أغلب بقاع العالم، حيث تطورت بشكل كبير مع ظهور المدن – الدويلات، خلال العصر القديم "l'antiquité" والمدن المحصنة خلال العصر الوسيط " Moyen Age" ثم المدن الصناعية خلال نهاية القرن 18 وبداية القرن 19م، وصولا إلى الميتروبولات الحضرية العالمية نهاية القرن العشرين وبداية القرن 21 م.

وقد تحولت أبعاد وأشكال ووظائف المدن بشكل جذري، وأصبحت أكثر جاذبية من ذي قبل، خاصة مع التحول الاقتصادي والثقافي الذي أصبح يميز المدن، التي أصبحت فضاء متعدد المكونات، تجري داخله حياة سريعة، وتعيش بين فضاءاته جماعات من أصول متعددة،في حالة اغتراب اجتماعي، وخاضعة أكثر لقيم مادية ورمزية غير متحكم فيها وفي انعكاساتها على الانسان، وهو ما أصبح يفرض الحاجة الى رؤية نظرية حديثة قصد فهم الظاهرة الحضرية، وضبط اتجاهات تطورها.

هذا الأمر يفرض علينا في البداية تحديد المستوى الذي سنتكلم فيه عن المدينة ومظاهرها، وقد يفيدناربطها بالبادية كثيرا في الاجابة عن بعض القضايا المرتبطة بالظاهرة الحضرية، ويساهم في بلورة تعريف دقيق ومفهوم وشامل للمدينة، وسنركز في البحث عن العلاقة بين المدينة والتركز المجالي للإنتاج الاقتصادي، باعتبار المدينة هي نتاج للدينامية الاقتصادية،إذ ترتبط دينامية المدينة بالتطور الاقتصادي والتقني والاجتماعي للبشرية، ويعتبر التصنيع سيرورة مهمة وضرورية للتنمية و التنمية الحضرية37.

1.1. ما الغاية من تعريف المدينة؟

تزخر الأدبيات الجغرافية بالعديد من التعاريف والشروحات المهمة، التي تعتبر المدينة تركزا مهما للسكان والأنشطة داخل مجال معين، يتميز بكثافة واتصال التعمير، كما أنه مجال لتركز السلطة الاقتصادية والسياسية، وهناك تعاريف أخرى تعتبر المدينة مجالا للتجديد التقني والاقتصادي والثقافي والسياسي أو أنها مهد للحضارة Le Berceau de la "Civilisation" (BAUMONT, 1996).

---

[37] GEORGE, P. (1961) : Précis de géographie urbaine, Paris, PUF, 287 p

إنها تلخيص واختزال للمجتمع في كل أبعاده المادية والرمزية والثقافية، ومكان للتنوع والاندماج أو الاقصاء و الشعور بالعزلة والاغتراب، فتصبح بذلك مكانا لإنتاج اللامساواة والتفاوت الاجتماعي، إنها تزرع كل الآمال في قاطنيها، لكن مع العديد من التخوفات أيضا، فيمكن للإنسان أن يعيش في المدينة ويستفيد من خدماتها القريبة والمتوفرة والمتاحة بشكل سريع، لكن في نفس الوقت يجب تحمل ألامها وإكراهاتها ومخاطرها.

نستعمل كثيرا مصطلح " مدينة " في حياتنا اليومية المألوفة إشارة إلى ما هو غير ريفي، وذلك بشكل سريع دون تفكير أو تأمل أو بحث في معناه، وهو الأمر الذي يصعب علينا من الناحية العلمية، حيث أن صياغة خطاب علمي منطقي و أصيل حول مفهوم المدينة يعتبر من الصعوبة بمكان.

لعله من المنطقي قبل الحديث عن أي ظاهرة مجالية، من زوايا مختلفة أن نكون على علم مسبق بالمفهوم أو عما نتحدث؟ لقد شكلت المدينة أحد الانشغالات الأساسية لدى الباحثين الجغرافيين والسوسيولوجيين وعلماء الاقتصاد، وغيرهم من الباحثين وخاصة منذ القرن 18م (Smith.A, Cntillon.R)حيث اعتبرت أداة أساسية لتنظيم المجال ومفتاحا للنمو الاقتصادي.

عادة ما يتم الحديث عن المدينة إلى جانب البادية، وحضور الاستمرارية والتكامل بين هذين المجالين اللذين يتفاعلان ويتكاملان أحيانا، ويهيمن أحدهما عن الاخر أحيانا أخرى، فرغم أنهما مجالان مختلفان في عدة جوانب، لكنهما مرتبطان في عدة قضايا، ويتميزان بخاصية الاستمرارية على مستوى عدة ظواهر مجالية (التعمير، الأنشطة الاقتصادية، التبادل، التنقل، تمدين أحواز المدن...) وهذه الاستمرارية والترابط هو ما يطرح مشكلة كبرى على مستوى تحديد وضبط المفاهيم، من خلال صعوبة الفصل بين المجالين ووضع القطيعة بينهما " La Rupture " .

حينما نسعى لتعريف مفهوم المدينة ككيان ومجال له خصوصيته، فالمطلوب هو تقديم الدلالات والاشارات والخصائص الأساسية التي تحيط بالظاهرة الحضرية وتحددها من كل الزوايا، فحسب المعجم الفلسفي (P. Foulquié 1962)نجد التعاريف التي تخلق موضوعا، وتلك التي تعرف موضوعا موجودا38.

---

[38] CATHERINE,B.(1996): Définir la ville, université de Bourgogne, faculté de science économique et de gestion, pp 3-18

وبالتالي فمصطلح المدينة يرتبط بظاهرة موجودة تشكلت مند القدم، وتطورت بأشكال مختلفة، لكنه مصطلح على درجة عالية من التعقيد،تطرح صعوبة وصف كامل وشامل للموضوع، ولفهم طبيعة المدينة، يجب في البداية تبسيط المفهوم المعبر عن المدينة، بوضعه في إطاره النظري، ثم إعادة تقديم المفهوم، إلا ان الأمر يختلف من باحث لآخر، وذلك باختلاف الايديولوجية والانتماء الفكري والوضع الاجتماعي، وهو ما يطرح تعدد في المواقف والآراء

إن اختيار التعريف الجيد أو بالأحرى وضع التعريف الجيد، أمر صعب لكن ذلك يفرض في البداية شيئا ضروريا، وهو اختيار التعريف الذي يقدم المعلومات الضرورية والكافية لفهم الظاهرة واستيعابها.

2.1. محدودية التعاريف الكلاسيكية

تزخر الأدبيات الجغرافية بالعديد من التعاريف المتباينة،والتي حاولت مقاربة مفهوم المدينة.

من التعاريف الأكثر استعمالا هو التعريف الذي يعتمد معيار عدد السكان، الذين يتجمعون في مجال معين، فمثلا في فرنسا كل تجمع يتجاوز عدد سكانه 2000 نسمة يدخل في خانة المجالات الحضرية، إلا أن هذا المعيار يختلف من بلد لآخر وغير قابل للتعميم، ولا يمكن اعتماده كمرجع لتحديد مفهوم المدينة لأنه يغفل باقي المكونات الضرورية للمدينة.

وقد تم انتقاد هذا التعريف من قبل العديد من المدارس الفكرية، وهناك اعتبار اخر لرفض هذا التعريف وهو أن هناك عدة تجمعات قروية يفوق سكانها 2000 نسمة، لكن لا يمكن تسميتها مدينة أو مجالا حضريا.

هناك تعريف اخر يركز على الكثافة القوية للسكان و الأنشطة الاقتصادية، وهي عناصر أساسية لكنها ليست كافية للإحاطة بمفهوم المدينة ودلالاته المعقدة، لأننا أحيانا نجد قرية قديمة أو دوار كبير يتميز بكثافة جد عالية تفوق أحيانا المجال الحضري، مما يجعل هذا المعيار استثنائيا وغير شامل.

نفس الشيء بالنسبة للتعريف الذي يعتمد على اتصال واستمرارية المباني، فإن المسافة والفارق بين المباني يختلف من مدينة لأخرى ومن بلد لآخر، فأحيانا قد نجد بعض المباني متلاصقة بقوة، لكن أحيانا نجد أحياء ومباني متباعدة ومتناثرة بقوة، مما يجعل هذا المعيار أيضا غير شامل للتعريف بالمجال الحضري.

هناك تعريف اخر يعتمد على معطى الساكنة النشيطة داخل المدينة، حيث يعتبر أن أغلب الساكنة النشيطة داخل المدينة لا يشتغل في القطاع الفلاحي، يعني أنهم يشتغلون في الخدمات أو الصناعة أو غيرها من الأنشطة الحرة، لكن أحيانا نجد نسبة كبيرة من سكان المدينة فلاحون ويقطنون في المدينة، يعني يشتغلون خارج المدينة في النشاط الفلاحي،

لكن يعيشون داخل المجال الحضري، كما أنه أحيانا نجد أنشطة فلاحية داخل المدينة، مما يعني وجود قاسم مشترك مع المجال الريفي ويطرح صعوبة تمييز المدينة عن الريف بشكل أكثر دقة .

رغم أهمية التعاريف السابقة، إلا انها تبقى قاصرة عن الاحاطة بمفهوم المدينة من كل الجوانب، حيث صعب وضع قطيعة بين المجال الحضري والمجال الريفي، وهي صعوبة تجعل دائمات الحديث عن المدينة لا يتم بمعزل عن البادية.

على العموم يبقى التحليل الاقتصادي من بين المقاربات التي من شأنها الالمام بمفهوم المدينة، ذلك أن تعريف المدينة كتجمع لأنشطة الانتاج، غالبا ما يستعمل في الدراسات الجغرافية الاقتصادية،التي تقر بالتركز المجالي للإنتاج، أي ان المدينة مجال منتج،ومجال تجمع قوى للانتاج وخلق الثروة وانتاج السلع والخيرات المادية والرمزية.

3.1. ميلاد وتشكلالظاهرة الحضرية

من المهم جدا لفهم ظاهرة التمدين، وتحديد مفهوم المدينة كمجال قائم الذات ومختلف عن غيره، أن نتعرف على عوامل وظروف نشأة المدن، ويمكن القول أن نشأة المدن كانت استجابة لثلاثة محفزات أو دوافع أساسية : العامل الاقتصادي، العامل السياسي و العامل الدفاعي(J. BEAUJEU – GARNIER, 1980).

الدوافع الاقتصادية: بالنسبة للماركسيين يعتبر ظهور المدن نتيجة لتقدم تقسيم العمل، ففي المرحلة التي كانت الفلاحة هي القطاع المهيكل للاقتصاد والمجال، وحيث كانت الاستهلاك الذاتي هو الغاية، ظهرت مجموعة من الحرف اليدوية والأوراش التقليدية، التي تستجيب للحاجيات الفلاحية، والتي تجمعت في أماكن محددة، جذبت إليها السكان من فئات اجتماعية مختلفة، وهو ما نتج عنه فيما بعد ظهور طبقة تجارية،لعبت دورا كبيرا في مراقبة الانتاج واستعمال النقود محل المقايضة، كما رافق ذلك ازدهار حركة النقل والمبادلات، وتضخم المبادلات التجارية وتعددت الوظائف، وتراكم الارباح وازدهار تجارة الموانئ، وهي عوامل كانت سببا في نشأة تجمعات عمرانية ضمت التجار والحرفيين والصيارفة والوسطاء،وبالتالي نشأت مدن قائمة على التبادل التجاري الذي ارتبط ازدهاره بالفلاحة، وهكذا يمكن القول أن "المدينة وليدة التجارة التي تطورت بدورها عن الفلاحة" فهل المدينة وليدة البادية؟

يمكن إبراز دور الاقتصاد في نشأة ونمو المدن أيضا من خلال مرحلة الثورة الصناعية في انجلترا بداية سنة 1780،حيث ظهرت أوراش كبرى وازدهرت التقنيات وتطورت وسائل النقل وارتفع حجم الانتاج الصناعي،

وتراكمت الارباح ونمت الظاهرة الصناعية بقوة، فظهرت مدن جديدة مرتبطة بالمناجم والنسيج والصلب، في حين أن المدن القديمة توسعت ونمت بشكل سريع، بسبب تضخم أنشطتها الصناعية والمالية واستقطابها لليد العاملة القروية، فحلت المدن الحديثة محل المدن التقليدية المرتبطة بالتجارة والحرف اليدوية (Lefebvre, 1968)

على العموم يمكن القول أن نشأة المدن ارتبطت بعاملين اقتصاديين مهمين وهما: تبادل السلع وحركة التصنيع، وخاص في أوربا مهد الثورة التقنية والصناعية، وفي هذا الصدد كتب (Aydalot, 1976) يقول بأن «المدينة ظاهرة موجودة واقعيا، إنها إطار لممارسة الوظيفة الاجتماعية (الثقافة، القيم، حماية الافراد...) إنها عنصر وظيفي لنظام اقتصادي، وإطار لممارسة السلطة من طرف بورجوازية منتظمة ومرتبطة بسوق العمل» لكن لم يكن العامل الاقتصادي هو المؤثر دائما، في الظاهرة الحضرية بل أحيانا لعب العامل السياسي دورا أساسيا في نشأة المدن.

العامل السياسي والدفاعي: جميع الدول تسعى دائما إلى إرساء أسسها السياسية والاقتصادية داخل التراب، وتنظيم توزيع السكان والأنشطة داخل المجال الجغرافي التابع لها، فتقوم أحيانا بخلق وتأسيس مراكز تضم الخدمات والأنشطة و الانتاج والاستهلاك، و أحيانا يشرف الاستعمار على هذه العملية، من خلال تأسيس مراكز تتوفر على خدمات متنوعة وبنية تحتية متنوعة، بغية تسهيل خدمة مصالحه واستغلال الموارد الأولية للبلدان المستعمرة، فتظهر بذلك النواة الأولى للتجمع والتي تتحول مع مرور الوقت لمركز حضري، وأحيانا تكون إرادة قوية للدول، فتخلق مدن وعواصم جديدة وكبرى مثل مدينة أنقرة في تركيا وكامبيرا في أستراليا،وأحيانا يلعب الدور الدفاعي مؤثرا قويا في خلق بعض المدن وخاصة خلال العصر الوسيط، حيث كانت المدن تضطلع بوظيفة أساسية وهي الوظيفة الدفاعيةضد الهجمات الأجنبية أو التهديدات المتكررة، وخاصة في مرحلة الانفلات الأمني والمجاعة والاضطرابات السياسية كما الحال في أوربا خلال العصر الفيودالي (J. BEAUJEU - GARNIER, 1980).

4.1. التحول من المدن المغلقة إلمدن بدون حدود "Villes sans frontières"

اقترح (Brunet, Ferras et Théry 1992)تعريفا للمدينة بكونها " تجمع للبنايات والأشخاص من أصول ريفية فلاحية " ونلمس هنا مصدرا مهما للصعوبات التي تعيق تعريف المدينة والمرتبط أساسا بمعيار العزل والقطيعة مع المجال الريفي.

ففي الماضي كانت المدينة محاطة بسور تاريخي يحمي قدسية وحرمة المدينة، ومجالها الجغرافي والاجتماعي من الهجومات والاعتداءات الخارجية وغير المرغوب فيها، وهكذا ظلت المدينة خاضعة لعملية العزل عن محيطها، أي عن المجال الريفي المجاور، أو المجالات الحضرية المجاورة والقريبة منها، وقد كانت عملية العزل تتم بطريقتين الأولى مادية والثانية عن طريق العزل القانوني، فبالطريقة الأولى كان يتم بناء سور تاريخي أو حاجز يعزل المدينة عن محيطها، وقد كان هذا الحاجز يؤدي دورا عسكريا ودفاعيا ويوفر حماية مهمة للمدينة.

هذا العزل سرعان ما اندثر مع ظهور ما يسمى ب " ربض المدينة " أو " Faubourg"وهو المجال المبني خارج أسوار المدينة والذي يحيط بها من الخارج، وقد اشتقت هذه الكلمة من اللغة اللاتينية القديمة حيث أنها مشتقة من "Foris"وتعني خارج عن... ثم "burgum" وتعني بلدة أو تجمع سكاني، وقد تم تعريفه من طرف (Steinberg, 2003) بأنه مفهوم يدل على التوسع الحضري القديم خارج أسوار المدينة التاريخية، وهو مجال كان معفى من الضرائب عكس مركز المدينة.

إلا أن هذا الانتشار والتدفق الحضري خارج أسوار المدينة التقليدية، خلق مشكلة كبرى وهي توطين الحدود بين المجالين الحضري والريفي، حيث أصبحا متداخلين ومتفاعلين، بسبب تماهي التعمير الحضري مع الأراضي الزراعية (Kerbat,1995) ذلك أن الانتشار السريع للمباني والتوسع القوي لمظاهر المجال الحضري وتدفق الأنشطة الحضرية داخل المجال الريفي أصبح يطرح صعوبة كبيرة أمام حدود المدينة، التي تسعى دائما إلى التهام واستهلاك المجال الريفي.

أما في دول العالم النامي فإن توسع التمدين والتعمير يتخذ أشكالا عشوائية، تطرح مجموعة من التحديات على مستوى تنظيم وتهيئة المجال،حيث ترتب عن التركز الحضري امتداد اشكال من التعمير خارج المدينة، وهي أشكال شبه حضرية وشبه ريفية، حيث ظهرت مجموعة من المراكز الشبه الحضرية والتي تشهد معالمها الريفية تحولا مهما، على مستوى الشكل والمورفولوجية، فتختفي بذلك هويتها التقليدية لصالح تعمير جديد هجين39.

5.1.المدينة نتيجة لسيرورة التجمع والتركيز

---

[39] **JOUMADY, K. (1999): Urbanisation et disparités spatiales au Maroc , in: Méditerranée, Tome 91. Littoralisation et disparités spatiales. pp. 93-100**

يعتبر مفهوم التجمع من المفاهيم التي ارتبطت بالظاهرة الحضرية، حيث اعتبرت المدينة نتيجة لتجمع الاشخاص والأنشطة، كما أن الانسان دائما يبحث عن التجمع بحكمه أنه كائن اجتماعي بطبعه، فداخل المراكز والتجمعات الحضرية يكون الناس أكثر قربا، وهذا التقارب نابع من بحث كل شخص عن الاقتراب من الاخرين،قصد تحقيق الشعور بالانتماء والاطمئنان والأمن النفسي و تحقيق الاشباع الاجتماعي، كما أن الاقتراب يمنح فرصة أكبر للحصول على القسط الأكبر من الخدمات والخيرات المادية والرمزية التي تنتجها المدينة وتوزعها بالتفاوت، وذلك تبعا للتفاوتات المجالية داخل المدينة وداخل المجال الريفي المحيط بها، وهو أمر يولد تراتبية مجالية، تعكس التراتبية الاجتماعية40.

بناء على ما سبق يمكن القول أن الاقتراب عامل مهم في تشكل وتوسع المدينة، ونمو أنشطتها وخدماتها المختلفة، استجابة لحاجيات السكان الذين يؤثرون في دينامية المدينة بسلوكهم، خاصة وأن المدينة تكون نتيجة لتجمع أشخاص وفاعلين مختلفين، ومن أصول مبتاينة، وبالتالي تصبح المدينة مجالا مركبا أي مجالا للتمايز الاجتماعي، حيث أن كل فرد يحتل مكانته في السلم الاجتماعي داخل المدينة، وهي وضع مرتبط بالدخل والانتماء والوظيفة، فتصبح بذلك المدينة مجالا للتدبير وتنظيم التنوع والاختلاف البشري والاجتماعي والاقتصادي41.

2 . طبيعة العلاقة بين المدينة والريف

تخضع العلاقة بين المدينة والبادية لتأثير مجموعة من العوامل،أهمها العامل الديموغرافي والعامل الاقتصادي، وهما عاملان مؤثران في سيرورة تشكل المجالين معا، فالتحول الديموغرافي مؤثر جدا على مستوى دينامية التعمير والتجهيز والانتاج والاستهلاك والاستغلال واستعمال التربة، وبناء وتطوير العلاقات المجالية بشكل متوازن أحيانا، وبشكل يطبعه الخلل أحيانا أخرى، أما العامل الاقتصادي فربما يمكن اعتباره العامل الأكثر تأثيرا في دينامية وتحول علاقة المدينة بالبادية، وذلك بسبب تحول نمط الانتاج ونمط العيش والانتاج والعولمة والاقتصاد الرقمي وتحرير المبادلات، وهو ما يساهم في تحول العلاقات المجالية، بل يقودها أحيانا نحو التدهور وتهديد التوازن والتكامل.

1.2.دراسة العلاقة بين المدينة و المجال الريفي

---

[40] الشويكي مصطفى،(1990): الأبعاد الاجتماعية للتحولات المجالية بالدار البيضاء ، مداخلة بندوة المدينة في تاريخ المغرب العربي نونبر 1988 كلية الآداب و العلوم الإنسانية بنمسيك، صدرت ضمن مؤلف: المدينة في تاريخ المغرب الدار البيضاء 1990 ص : 289– 297

[41] ورياشي مرزوقي قيس،(1988): التراتبيات الاجتماعية والتراتبيات المجالية، ورد في تطور العلاقة بين البوادي والمدن في المغرب العربي، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 10، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، ص ص 67-79

إن دراسة المجال الريفي تتطلب دراسة ثلاث متغيرات أساسية، وهي الوسط الطبيعي والإرث التاريخي ثم دور الفاعلين الاقتصاديين والساكنة المحلية، وهي متغيرات تتحكم بشكل كبير في تحديد ملامح وخصائص المشهد الريفي، وعلاقته بتحول المشهد الحضري في إطار مركب.

لقد تعززت دراسة وتحليل المجال الحضري في علاقته بالمجال الريفي بظهور مقاربة جديدة، وهي مقاربة قائمة على تحليل المسارات المجالية والاجتماعية للأرياف والمدن، وذلك في علاقة وطيدة مع تاريخ انتاج المشهد ورسم معالمه، ويقتضي ذلك دراسة تمثلات السكان، وتطبيقاتهم داخل الأمكنة، وهي مقاربة سوسيوجغرافية، من شأنها توضيح العلاقات الحالية بين الأرياف والساكنة المختلفة المتعاقبة، مما يمكن من فهم العلاقات داخل المكان، بين الإنسان والمجال.

لقد ظلت الارياف إلى حدود القرن 18م مجالا يتميز بهويته ومعالمه المجالية الواضحة، رغم حركة تدفق المهاجرين نحو المدن الصناعية وخاصة بالعالم الصناعي المتقدم، بسبب انتشار الظاهرة الصناعية وتزايد الحاجة الى اليد العاملة، وقد شكلت الهجرة القروية (L'exode Rural) التي نشطت بقوة منذ حوالي 150 سنة أحد العوامل الرئيسية في تحول المجال الريفي والحضري، وطرحت عدة اختلالات، انعكست على علاقة المدينة بالبادية، وقد أدى التحول العميق (La profonde Mutation) الذي مس نمط الحياة والاقتصاد في منتصف القرن 20م، إلى إعادة التوزيع الجغرافي للسكان بين البوادي والتجمعات الحضرية المنتشرة داخل التراب، وخاصة مع التحول الذي مس وسائل النقل والاعلام والاتصال.

لقد تميزت الخمسينيات من القرن الماضي، بهيمنة مفهوم جديد يختزل العلاقات بين البوادي والمدن، حيث كانت البوادي تعرف بالوسط الطبيعي القائم على الانتاج الفلاحي والارتباط بالأرض، في حين أن المدينة كانت مرادفا لمفهوم المجال التقني، الذي تخلص من الطبيعة أي أنه مجال للأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية وخاصة الصناعة والخدمات (BAUMONT. C, 1996).

إنهما مفهومان يختزلان هوية مجالين مرتبطين ومتكاملين،لكنهما غير متناقضين عكس ما يبدو، لكنهما يتجهان نحو هيمنة المدينة على المجال الريفي، وهو ما مهد سنة 1960 إلى ظهور نموذج نظري جديد ينتصر للمدينة ويتنبأ بنهاية المجال الريفي، خاصة مع ارتفاع وثيرة التعمير خارج المدن أو ما يصطلح عليه تمدين أحواز المدن Périurbanisation،مما ترتب عنه استهلاك مساحات فلاحية شاسعة من الأراضي الخصبة، وانتشار نمط العيش الحضري داخل البوادي،وهو ما يمهد لمرحلة تحول مهمة داخل الوسط الريفي في كافة المجالات.

و يمكن القول بدون شك أن النمو الاقتصادي الموجه نحو التصدير و تحول السوق العالمية وهيمنة المبادلات الرقمية، قد طرح مجموعة من التحولات على العلاقة بين المدينة والبادية من جهة، وعلى مستوى حركية التعمير من جهة ثانية، سواء التعمير الريفي الذي تحول بقوة على مستوى الكثافة والشكل أو التعمير الحضري الذي اكتسح المجال الريفي، وفي الوقت الذي تمون فيه البوادي المدن والمجال الانتقالي المحيط بها، فإن المدن في المقابل تعجز عن تلبية الطلب المتزايد على الشغل وعلى السكن، وخاصة من طرف المهاجرين الريفيين، وذلك بسبب ضعف الاقتصاد الحضري وعجز المدينة عن خلق التكامل، مساهمة بذلك في خلق الاختلال المجالي العميق بين المدن والبوادي.

2.2.تطور العلاقة بين المدينة والبادية

تميزت العلاقات بين المدن والبوادي بتحولها عبر التاريخ، تبعا للتحولات التي مست أنظمة الإنتاج والاقتصاد والتقنيات والنمو الديموغرافي، واستطاعت المدينة بحكم مركزيتها الاقتصادية والسياسية والديموغرافية أن تشكل أداة مهمة في تهيئة وتنظيم المجال الريفي المحيط بها، و يمتد تأثيرها على مختلف عناصر الشبكة الحضرية الاقليمية والجهوية، وذلك على مستوى التجهيز والتنمية والدينامية الاقتصادية و تهيئة المجال42. ويمكن القول أن هذه العلاقة انتقلت من ثلاث وضعيات متباينة:

الوضعية الأولى: سادت في العصور القديمةوالوسطى،فرغم أن النشاط الفلاحي أثر بقوة في تطور النشاط التجاري وتشكل المدن فإن علاقة المدينة بالبادية ظلت شبه محدودة، و كان تأثير المدينة والعلاقات الاقتصادية محدودة في بعض المعاملات التجارية، وبالتالي كان تأثير المدينة شبه غائب نظرا لحجم المدينة نفسها، والتي ارتبطت في البداية بوظيفة عسكرية أو تجارية أو سياسية.

وقد ظلت البادية المغربية كمجال متحول باستمرار، إلى عهد قريب، تحتكر التحكم في العجلة الاقتصادية للبلاد، خاصة على المستوى التجاري والفلاحي، كما أن نسبة كبير من عناصر النخبة الاقتصادية والسياسية المغربية، كانت

---

[42] SANTOS, M.(1971) : La ville et l'organisation de l'espace dans les PVD", T. 12, R.T.M., édition PUF, Paris, pp 28-45

مرتبطة بقوة بالمجال الريفي و بالنشاط التجاري، وهو وضع يكشف عن تبعية المدينة للبادية خلال مرحلة ما قبل دخول الاستعمار، خاصة وأنها كانت تحتكر غالبية السكان مقارنة مع المدن التي لم يكن يتجاوز سكانها نسبة 9% 43.

وكانت البادية إلى عهد قريب، تتمتع بسلطة أكبر ومكانة اقتصادية مهمة، تفوق نظيرتها في المدينة، حيث أن اغلب الأحداث المؤثرة في مستقبل البلاد كانت تجري داخل المجال القروي، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي والعسكري، وهو معطى يعبر عن حداثة الظاهرة الحضرية بالمغرب، حيث كانت المدن معزولة عن المجال الريفي، بل تابعة لها ويعتبر الاستعمار أحد العوامل الرئيسية التي كسرت هذه الوضعية، وانتصر لصالح المدن، التي حولها إلى مجالات مؤثرة وفاعلة، من خلال مدها بمقومات الحداثة والتحكم والسيطرة.44

الوضعية الثانية: هي علاقة بداية تبعية المجال الريفي للمجال الحضري،خاصة مند بداية الثورة الصناعية والفلاحية، خلال القرنين 18 و19 حيث تحولت المدن إلى مجالات لتركز الصناعة والثروة والخدمات والرأسمال والانتاج بمختلف أشكاله، مما ساهم في جلب نسبة كبيرة من سكان البوادي، وتنامي وثيرة الهجرة وتضخم حجم المدن، والبحث عن مجالات للاستثمار والاستغلال خارج المدن، مما أعطى للمدينة سلطة كبيرة مادية ورمزية وعلمية وسياسية، جعلتها قادرة على التأثير في البوادي .

الوضعية الثالثة: ظهرت علاقة مركبة ومعقدة ومتعددة الاتجاهات بين المدينة والبادية،ويمكن القول أنها بدأت مع القرن 20، حيث عرفت العلاقات الاقتصادية تطورا مهما، وتنوعا في أشكالها، خاصة مع تطور العلوم والتقنيات، وتراكم والسلع المادية والخدمات، وتحرير المبادلات التجارية، وارتفاع عدد السكان، مما جعل العلاقة بين المدينة والبادية تأخذ طابعا مركبا، حيث تمت عملية إعادة تقسيم المجال حسب الانتاج والعمل، وإعادة توزيع الوظائف المجالية، ونمو وثيرة الانتاج والاستهلاك، وهي تحولات ارتبطت بنمو الفلاحة والصناعة والخدمات.

وقد ساهمت الثورة الزراعية والاستعمال المكثف للمكنة والتقنيات والعصرنة، في نمو معدلات الهجرة نحو المجال الحضري، وخلق علاقات جديدة بين الفلاحة وباقي الأنشطة كالصناعة والتجارة، مع ما رافق ذلك من زحف مستمر للمدن،

---

[43]ESCALIER ,R. (1988) : La croissance urbaine au Maroc, colloque organisé par le centre de recherches d'études sur les sociétés Méditerranéennes, villes et sociétés au Maghreb, C N R S, Paris, p156

[44]حواش محمد،(1988): البادية المغربية وعلاقتها بالمدينة خلال سنوات الثلاثينيات، ورد في " تطور العلاقة بين البوادي والمدن في المغرب العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات رقم ،10 ص ص 175-181

وتوسع للمراكز الحضرية بمختلف مستوياتها على حساب المجالات الريفية الحاضنة لها، مما أعاد ترتيب العلاقة بين المدن والبوادي، على أساس الانتاج والاستهلاك والتنافس والصراع على الموارد والثروات.

لقد أصبح المجال المحيط بالمدينة مجالا مشتركا ومركبا، يجمع بين الظواهر الحضرية والظواهر الريفية، فعلى مستوى الأنشطة أصبحت الفلاحة تتعايش مع الصناعة، أما على مستوى أصول الساكنة فأصبحت هي الأخرى مختلطة وتنتمي لأصول متنوعة، تجمع بين الأصول الحضرية والقروية، إضافة إلى التحول الذي مس تملك المجال، فالأرض لم تعد حكرا على السكان القرويين، بل ظهر مالكون جدد من المدينة، بأنماط استعمال مغايرة لما هو ريفي تقليدي، وبنمط حياة/عيش mode de vie حديث ومغاير، وهو ما أفرز لنا مجالا أكثر تعقيدا،وعلى العكس من ذلك لا زالت بعض المناطق أكثر مقاومة لتأثير المدينة، حيث تحاول الفلاحة التكيف والتأقلم، في حين هناك مناطق أخرى مسها التحول بشكل كبير وتعرضت لزحف التمدين والتصنيع، مستسلمة لتيار التمدين والتحديث والعولمة45.

ويرى البعض أن المدن أصبحت مجالا مهيمنا ومسيطرا (Lévy, 1999) في حين يعتبر آخرون أن البادية تجددت ونهضت من جديد(Kayser,1999).

لقد أصبحت المدينة في علاقتها بالبادية تتخذ منحى جديدا،وهو مسارمبني على التقسيم الترابي للمجال، في إطار من التعاقد على التوزيع الخاضع للتنافسية الاقتصادية وللوظائف الإنتاجية، وتنظيم حق الاستغلال بينهما، وبالتالي تم الانتقال من مرحلة إنتاج التراب إلى مرحلة البيترابية،أي إعادة تنظيم العلاقات بين أقسام التراب والمجال، والتي تخفي وتنهي علاقة التفوق والصراع والتحكم بين المدينة والبادية، وتؤسس لعلاقة التفاعل البيني المشترك (Debarbieux et Vanier, 2002).

وبهذا يكون المجال الريفي المحيط بالمدينة، قد انتقل من مجال قائم على الفلاحة ووحدة الوظيفة إلى مجال متعدد ومتداخل الوظائف، وهو ما أثر على العلاقة بين المدينة والريف، حيث انتقلت من علاقة ثنائية تكاملية و أفقية (اعتماد المدينة على البادية لسد حاجياتها من المواد الفلاحية) إلى علاقة حديثة تفاعلية مركبة ومتعددة العلاقات، مما أصبح يطرح

---

[45] CHOUIKI, M. (2007) : Quelle cohabitation entre le rural et l'urbain dans les espaces périurbains d'une métropole du Sud : Casablanca ? Communication au colloque : Les agricultures périurbaines, un enjeu pour la ville, vers des projets de territoires. Ecole Nationale Supérieure du paysage, Et Université de Nanterre, Nanterre , Paris. pp 55- 69

إشكالية كبرى على مستوى الفصل والتمييز بين الحضري والريفي، خاصة في ظل تحول أشكال الاستغلال وانتشار وظائف مجالية حديثة46 .

2.2.المدينة ومجالها الريفي من التكامل إلى الصراع والهيمنة

عرف المجال المجاور للمدينة في السنوات الأخيرة تداخل سيرورة التحول،والتي تجمع بين ثلاث أشكال وظواهر مجالية:زحف التمدين والتعمير بمختلف أشكاله ومصادره، ثم تحولات النشاط الفلاحي بسبب تأثير التقنيات والعولمة،و زحف الأنشطة السياحية والصناعية على السواحل47.

هذه الدينامية تجعل دراسة المجال الريفي المجاور للمدينة أمرا صعبا، حيث تعتبر دراسته عملية جد معقدة، نظرا لأن تطور وتشكل هذه المجالات مرتبط بالمدينة من جهة وبالمجال الريفي من جهة ثانية، أي أنها مجالات تفاعل وتداخل وتلاقي معا لم مختلفة ومركبة، خاصة و أنها تشهد تحولا ليس على مستوى الظواهر الكمية فقط، بل أيضا على المستوى النوعي العميق، أي على مستوى البنية الاجتماعية والتركيبة الديموغرافية، وطبيعة الانشطة الاقتصادية والمؤسسات المختلفة المرتبطة بالأنشطة غير الفلاحية48.

هذه الدينامية المتسارعة التي تعرفها البوادي في علاقتها بالمدن، والتحولات التي مست أنظمة الإنتاج، والتحولات التي يشهدها المجال البيئي والطبيعي، تكشف على إمكانية تطور العلاقة بين المدينة ومجالها المجاور، وفق عدة سيناريوهات ممكنة، وذلك حسب درجة ووثيرة الدينامية ومستوى وأسلوب الحكامة المعتمد.

الحالة رقم 1: هيمنة المدينة عل البادية، حيث يمكن أن تستمر المدينة في استهلاك المجال الريفي المجاور لها، بسبب حاجياتها المتزايدة للوعاء العقاري، لتصريف فائضها السكاني وأنشطتها الصناعيةالمتتزايدة، وحاجتها إلى الموارد الطبيعية والمواد الأولية، مما سيترتب عنه ضم المجال الريفي المجاورإلى نفوذها.

---

[46] Mathieu, N.(1990) : La notion de rural et les rapports ville-campagne en France, des années 50 aux années 80.- Économie Rurale, pp. 35-41

[47]BERGER Alain(1996):la recomposition de l'espace rural en Europe du sud l'exemple français, in Pole sud, n5, p 57

[48] GEORGE, P. (1950): Études sur la banlieue. Essais méthodologiques, Paris, A. Colin, 185 p

و يمكن القول مع وثيرة التحول القوي الذي تشهده الارياف وزحف التمدين،أننا بصدد نهاية الارياف وانسحابها لصالح التمدين القوي، وهو ما يطرح تحدي كبير على مستوى مستقبل الفلاحة، ومدى قدرتها على التجدد والتكيف والاستمرارية، خاصة في ظل نقص الفلاحين، و تراجع ملكية العقار الفلاحي لصالح استعمالات جديدة.

وقد ساهمت المراكز الصغرى التي انتشرت في الوسط الريفي، في تراجع معالم البادية، فهي أصبحت الوسيط بين المدينة الأم، والمجال الريفي الأصل، أي أن هذه المراكز أصبحت ناقلا للقيم والثقافة الحضرية، وهو ما يزيد من وثيرة التماهي مع الحياة الحضرية[49] ويمكن القول أن التحول الثقافي يرافقه تحول فلاحي داخل المجال الريفي، وترتبط البادية بالتحول الذي تعيشه المدينة، التي تقدم نموذجا سلوكيا وثقافيا مختلفا عن نظيره في البادية، هذا النموذج متأثر بالتاريخ وطبيعة الاستغلال والانشطة الاقتصادية[50].

الحالة رقم 2: تعايش البادية مع المدينة، وذلك من خلال البحث عن أساليب للتكيف وإعادة تنظيم العلاقة مع المدينة، وإعادة توزيع الوظائف الإنتاجية، خاصة وأن ساكنة هذا المجال المجاور للمدينة تظل مرتبطة أكثر بالمدينة، فهي تختار الاقامة في المجال المحيط بالمدينة، وتبقى مرتبطة بالمدينة لقضاء حاجياتها وتلبية مطالبها المتنوعة، يعني استمرار التبعية للمدينة المركز رغم الاستقلالية على مستوى الاقامة[51].

الحالة رقم 3: استقلالية واستمرارية المجال المجاور للمدينة، من خلال القدرة على تقنين توسع الأنشطة الحضرية، وتوجيه التوسع العمراني والتحكم فيه وتنظيمه، وخلق المحميات الطبيعية، وتفعيل قوانين حماية الوسط البيئي والأراضي الفلاحية، وهذا الوضع ممكن لكنه يبقى مرتبط أكثر بالمشرفين عن تنظيم وتدبير المجال .

الحالة رقم 4: إعادة انتظام المجال المجاور للمدينة من خلال بناء علاقات بيترابية جديدة، وإعادة تقسيم التراب، وتنظيم التفاعلات والتبادلات عبر أشكال جديدة من التكامل والتنظيم، ثم نهج سياسة الحكامة على مستويات متعددة، وخلق

---

[49]Kayser, B. (1993) : Naissance de nouvelles compagnes , Paris, Editions de l'Aube, pp 65-170

[50] PASCON,P.(1980): Etude du comportement technique et des décision socio-économiques des chefs d'exploitation en situation aléatoire , le Maroc agricole, n122, pp 9-14

[51]CHOUIKI , M. (2005) : la recomposition périurbaine dans le grand Casablanca , communication au colloque : faut -il repenser l'espace rural ? université La Manouba , Tunisie, pp 58-65

أشكال جديدة للحركية المجالية52 وقد خلقت ظاهرة التحول المجالي بمحيط المدينة خلال كبيرا على مستوى العلاقة الثنائية القديمة ريفي/حضري.

حيث أن ظهور هذه المجالات الانتقالية التي تتوسع على حساب البادية، ساهم في تكسير التصور القديم القائم على التمييز بين مجالين متناقضين، و طرح تصورا جديدا مركبا ومتداخلا، بسبب تداخل العلاقات المجالية، وبهذا يمكن التمييز بين مرحلتين من تطور العلاقة بين المجالين الحضري والريفي، ففي المرحلة الاولى كانت العلاقة مبنية على الصراع والتمييز، و كانت العلاقات المجالية محدودة ومراقبة، أما في المرحلة الثانية الراهنة، فأصبحت العلاقة مركبة وقائمة الذات، وذلك بسبب الحركية المجالية والتحول الاقتصادي والسياسي والبيئي، وبالتالي أصبحنا أمام مجالات انتقالية دائمة التحول53.

لقد ارتبط تحول العلاقات بين المدينة والبادية بالتحول الكبير الذي مس التقنيات والعلوم والإقتصاد والسكان، وتمارس المدينة على البادية هيمنة قوية، أي أننا أصبحنا أمام علاقة غير متوازنة، بسبب اختلاف وسائل التأثير وحجمها وفعاليتها، فالمجال الريفي يشتغل باليات بطيئة ومرتبط أكثر بالطبيعة، في حين أن المدينة تنتج وسائل أكثر حداثة يتجاوز تأثيرها المدينة ليمس الريف العميق54.

يمكن وضع عدة تصورات يمكن ان تأخذها العلاقة بين المدينة والبادية.

البادية في خدمة التكثيف الحضري: أمام استمرارية تضخم المدن وارتفاع وثير النمو السكاني، وتزايد الحاجة إلى الطاقة والموارد، تبقى البادية خاضعة لسيطرة المدينة ومصدرا لتلبية حاجياتها المتزايدة، أي أن البادية تحت سيطرة المدينة، خاصة وأن المدن اصبحت حاليا مركزا للقرار السياسي وإنتاج الثروة والمال والعلم والنخب السياسية،وبالتالي سهولة التحكم في البادية، ولا يمكن للمجال الريفي أن يعود كما كان في الماضي، وهي حتمية طبيعية مرتبطة بتيار التحول التقني والعلمي

---

[52] BALESTRAT Maud(2011) Système d'indicateurs spatialisées pour la gouvernance territoriale : application à l'occupation des sols en zone périurbaine languedocienne, Université Paul Valéry- Montpellier III, page 56

[53]Vanier, M.(2005) : la relation ville compagne réinterrogée par la périurbanisation , cahiers français, n 328, paris , la Documentation française, pp 13-17

[54]BENCHERIFA , A(1988): Transfert culturel urbain, comportement individuel des agriculteurs et problèmes de développement agricole: éléments de problématique, in L'évolution des rapports villes – campagnes au Maghreb, publication de la faculté des lettres et des sciences humaines – Rabat, colloques et séminaires n 10, pp 43- 50

والاقتصادي والاجتماعي، الذي يمس المجتمع ككل، كبنية متلاحمة ومتداخلة ومتفاعلة ومتغيرة باستمرار، حيث تعرض هذا المجال لاختراق قوي من طرف القيم الحضرية والحضارية، كما أن الاقطاب الحضرية مستمرة في التوسع والتأثير القوي على المحيط الريفي، الذي بدأ يشهد إفراغا كبيرا بسبب قوة جاذبية المدن.

وهو ما أصبح يطرح إشكالية كبرى على مستوى قدرة الفلاحين على تعبئة الجهد الجماعي للتكيف مع هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي الجديد،55 خاصة وأن هذه الهجرة القروية تطرح عدة تحديات داخل المدينة، فتدهور الاوضاع البيئية والاقتصادية والاجتماعية بالبوادي المغربية، يؤدي إلى نزوح عدد كبير من الشباب المغاربة و أحيانا رفقة أسرهم من القرى نحو المدن، لكن هذه الاخيرة تجد نفسها عاجزة عن استقبال وإدماج هؤلاء الوافدين الجدد، وذلك بسبب عدم تهيئة وتأهيل المدن، وعجزها عن امتصاص الحاجيات والطلب المتزايد لهذه الفئات، وخاصة على مستوى السكن والشغل والخدمات، وبالتالي فتدهور أوضاع البوادي ينعكس بشكل أو اخر على أوضاع ومستقبل المدن56.

تقاطع بين المدينة والبادية: ذلك أن الحركية التي يعرفها المجتمع والمجال والاقتصاد، تؤدي إلى بروز أساليب حياة مغايرة ومتحولة داخل المجال الريفي، حيث تتعدد أشكال استعمال المجال ووثيرة التبادل والعلاقات بين المدينة والبادية، كما يخضع المجال للتكثيف والتنافس والمضاربات، فتتداخل المصالح الاقتصادية والاجتماعية بين المدينة والبادية.

هكذا أصبحت العلاقة بين المدينة والمجال الريفي المجاور لها، تتطور في نسق وظيفي مع تراتبية على مستوى استعمال التربة، من مركز المدينة اتجاه الريف العميق، وهي مسافة تختزن تحولات متعددة و أشكال متباينة من الاستعمال والاستغلال، تعبر كلها عن الانتقال التدريجي من وضع لوضع مغاير57.

---

[55] KAYSER, B.((:1993 Le monde rural, d'hier à aujourd'hui. In " La Gazette des archives" n°163. Les archives en milieu rural (actes de la journée d'études de l'AAF, Paris, pp. 265-271

[56] كرزازيموسى،(1988): النظاموالبنيةالعقاريةللأراضيبالبواديالمغربيةودورهمافيعرقلةالتنميةبالأريافوانعكاساتهماعلىالمدن،وردفي " تطورالعلاقةبينالبواديوالمدنفيالمغربالعربي" منشوراتكليةالآدابوالعلومالانسانيةبالرباط،سلسلةندواترقم 10،صص 87-97

[57] Mathieu, N.(2004) : Relations ville-campagne : quel sens, quelle évolution ? French National Centre for ScientificResearch : pp.64-70

توازن بين المدينة والبادية: في هذه الحالة يمكن للبادية أن تحافظ على هويتها، مع قدرة الفلاحة على الاستمرارية، وخاصة مع التحكم في معدلات الهجرة القروية، بتوفير الخدمات الضرورية، وتقوية البنية التحتية وحماية الوظيفة الفلاحية، وتفعيل قوانين حماية الأراضي الزراعية، وتوسيع قاعدة المحميات الطبيعية.

التراجع لصالح المراكز الحضرية الصغرى والمتوسطة: ذلك أن المدن والتجمعات الحضرية الكبرى لم تعد مراكز جدب، نظرا لأوضاعها الراهنة والأزمات التي تتخبط فيها، بل أصبح عدد كبير من الساكنة يفضل المراكز الحضرية الصغرى والمتوسطة(Mora et al, 2008) وبالتالي فالعامل الديموغرافي يساهم بقوة في نمو وتشكل المراكز الحضرية باستمرار، والتي تتحول مع مرور الوقت لمدن كبرى، فالنمو الديموغرافي يلعب دورا مهما في نمو وتشكل الظاهرة الحضرية، إضافة إلى قوة الهجرة القروية وتدفق الساكنة الريفية نحو المدن والمراكز الناشئة، وهو ما ساهم في توسع وامتداد المجال الحضري58

يتميز المجال الريفي بكثافة ضعيفة نسبيا للظواهر المجالية، المرتبطة بالسكان والتعمير والبنية التحتية والخدمات، مع هيمنة قوية للعلاقات المجالية الرعي – زراعية، إلا أن الفلاحة ليست النشاط الوحيد المهيكل للمجال الريفي، الذي أصبح مجالا متعدد الوظائف والأنشطة، وبالتالي ظهرت أنشطة جديدة مؤثرة على المجالين الريفي والحضري في نفس الوقت، حيث ازداد تأثير المدينة على جهتها ومجالها الجغرافي المجاور،ويتجلى ذلك في زحف التمدين والتحولات الاقتصادية المهمة، حيث ظهرت انشطة حديثة مؤثرة على المجال، بعدما أصبحت الأنشطة الريفية القديمة غير قادرة على التحكم في مجالها وتوجيهه،و تخلت عن دورها لصالح المجال الحضري، حيث انتهى عهد الرعي والزراعة التقليدية، وتم تعويضها بأنشطة حديثة أكثر ارتباطا بالمدينة وبالسوق العالمية59

خاتمة

ساهمت التحولات الاقتصادية والديموغرافية والعولمة في تطور العلاقات بين المدينة والبادية، فأصبحنا أمام تراجع ونزيف حاد للمجال الفلاحي، لصالح المجال الحضري وزحف التمدين، وهو وضع يؤكد اتجاه العلاقة بين المدينة والبادية نحو

---

[58] ESCALLIER, R.(1983) : Citadins et espace urbain au Maroc, ERA N° 706, Fascicules N° 8 et 9, Tours. pp 50-120

[59] BELFQUIH,M.(1978): L'espace Péri-urbain d'une capitale : la région au Sud Ouest de Rabat, Publications de L'ERA de Tours.

الاختلال واللاتوازن، حيث أصبحنا أمام علاقات مجالية أكثر تعقيدا، وهي علاقات يغيب عنها التكامل المجالي والتوازن بين البادية والمدينة، خاصة وأننا أمام زحف ممنهج للتعمير، يوازيه ارتفاع كبير في السكان وتزايد الطلب على الخدمات الحضرية، فكيف يمكننا الحفاظ على التوازن بين المدينة والبادية؟ وهل اكتساح المدينة للبادية هو حتمية مجالية لا يمكن التهرب منها؟ أم هو نتيجة لضعف اليات الحكامة المجالية التي يعتمدها المشرفون على تنظيم المجال، و الخضوع لتحكم النظام الاقتصادي الرأسمالي و تكريسه لهذه الاختلالات المجالية؟

Bibliographie

BEAUCHARD, J. (1999) : La bataille du territoire, mutation spatiale et aménagement du territoire, Paris, l'Harmattan, p p 45-89

BELFQUIH,M.(1978): L'espace Péri-urbain d'une capitale : la région au Sud Ouest de Rabat, Publications de L'ERA de Tours.

BENCHERIFA , A(1988): Transfert culturel urbain, comportement individuel des agriculteurs et problèmes de développement agricole: éléments de problématique, in L'évolution des rapports villes – campagnes au Maghreb, publication de la faculté des lettres et des sciences humaines – Rabat, colloques et séminaires n 10, pp 43- 50

BENTAHER, M. (1988) : Vie Quotidien en banlieue Marocain, in L'évolution des rapports villes - campagnes au Maghreb, publication de la faculté des lettres et des sciences humaines - Rabat, colloques et séminaires n 10, pp 89-101

Catin, M. Van Huffel, C. (2003) : Concentration urbaine et industrialisation, Mondes en développement, pp 85-107.

CHOUIKI , M. (2005) : la recomposition périurbaine dans le grand Casablanca , communication au colloque : faut -il repenser l'espace rural ? université La Manouba , Tunisie, pp 58-65

CHOUIKI, M. (2007) : Quelle cohabitation entre le rural et l'urbain dans les espaces périurbains d'une métropole du Sud : Casablanca ? Communication au colloque : Les agricultures périurbaines, un enjeu pour la ville, vers des projets de territoires. Ecole Nationale Supérieure du paysage, Et Université de Nanterre, Nanterre , Paris. pp 55- 69

CHOUIKI, M. et RAHHOU, M.(2003): La question de l'environnement dans la couronne périurbaine de Casablanca , in L'aménagement des marges urbaines

ESCALLIER, R.(1983) : Citadins et espace urbain au Maroc, ERA N° 706, Fascicules N° 8 et 9, Tours. pp 50-120

GEORGE, P. (1950): Études sur la banlieue. Essais méthodologiques, Paris, A. Colin, 185 p

JOUMADY, K. (1999): Urbanisation et disparités spatiales au Maroc , in: Méditerranée, Tome 91. Littoralisation et disparités spatiales. pp. 93-100

Kayser, B. (1993) : Naissance de nouvelles compagnes , Paris, Editions de l'Aube, pp 65-170

KAYSER, B.((:1993 Le monde rural, d'hier à aujourd'hui. In " La Gazette des archives" n°163. Les archives en milieu rural (actes de la journée d'études de l'AAF, Paris, pp. 265-271

Mathieu, N.(1990) : La notion de rural et les rapports ville-campagne en France, des années 50 aux années 80.- Économie Rurale, pp. 35-41

Mathieu, N.(2004) : Relations ville-campagne : quel sens, quelle évolution ? French National Centre for ScientificResearch : pp.64-70

Rémy J. et Voye L., 1992. *La ville : vers une nouvelle définition ?* Paris, L'Harmattan.

SANTOS, M.(1971) : La ville et l'organisation de l'espace dans les PVD", T. 12, R.T.M., édition PUF, Paris, pp 28-45

Vanier, M.(2005) : la relation ville compagne réinterrogée par la périurbanisation , cahiers français, n 328, paris , la Documentation française, pp 13-17

المباركي حسن،(2011): دينامية المجال الضاحوي للمدن السياحية: حالة ضاحية مدينة مراكش، ورد في التهيئة الضاحوية: السيرورة والرهانات والمخاطر والتوقعات، أعمال ندوة، بكلية الاداب والعلوم الانسانية سايس – فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ص ص 5-20

حواش محمد،(1988): البادية المغربية وعلاقتها بالمدينة خلال سنوات الثلاثينيات، ورد في " تطور العلاقة بين البوادي والمدن في المغرب العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات رقم ،10 ص ص 175-181

كرزازي موسى،(1988): النظام والبنية العقاريان للأراضي بالبوادي المغربية ودورهما في عرقلة التنمية بالأرياف وانعكاساتهما على المدن، ورد في " تطور العلاقة بين البوادي والمدن في المغرب العربي" منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات رقم 10، ص ص 87-97

عامر محمد، (2006): التخطيط العمراني، المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس، فاس، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 5، تنسيق محمد حزوي، ص 6

التنقل في المناطق الحضرية وجودة الخدمة المقدمة في النقل الحضري الجماعي حالة: مدينة قالمة (شمال شرق الجزائر).

Les déplacements urbains et la qualité de service offerte dans le transport urbain en commun Cas : La ville de Guelma (Nord-est algérien).

DJAKJAK Abderrraziq

Institut de gestion des techniques urbaines, Université 'Larbi Ben M'hidi', Oum el Bouaghi, Algérie/ Doctorant au département d'aménagement du territoire, université Annaba-Algerie.Email : djakjak.abderraziq@univ-oeb.dz

Pr GUERFIA Saddek

Faculté des sciences de la terre, Université 'Badji Mokhtar', Annaba.

Email : gsaddek1@yahoo.fr

الملخص:

إن أهمية النقل الحضري لا تنحصر فقط في تلبية احتياجات السكان للتنقل والتي تؤثر على جميع مناحي الحياة الاقتصادية في المدينة،و لكن أهميته تؤثر أيضًا على العلاقات التطور تبين التكامل الحضري وتطوير شبكات النقل الحضري.

لهذه الأسباب وغيرها فان نظام النقل يمكن أن يكون أحد وسائل دفع التكامل الحضري بين جميع أطراف المدينة والحد من تهميش أجزاء منها

من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الوقوف على واقع النقل الحضري بالحافلة في مدينة قالمة،وسنحاول تحديد الأسباب المختلفة وراء فوضى قطاع النقل الحضري وبالتالي وراء تدهور جودة الخدمة المقدمة إلى مستخدمي هذه الخدمة.

Résumé:

L'importance du transport urbain ne se limite pas à la satisfaction des besoins de déplacements qui conditionnent toute la vie économique, mais elle tient aussi aux rapports qui se sont établis entre intégration urbaine et développement des réseaux. Le système de transport peut être un des moyens de conduire l'intégration urbaine et d'en défavoriser la marginalité.

Àtravers cette étude nous essaierons de traiter le problème du transport urbain en commun par bus dans la ville de Guelma, on tentera de déterminer les différentes causes derrière l'anarchie du secteur de transport urbain et en effet la cause de la détérioration de la qualité de service offerte aux usagés. Les résultats de cette analyse feront un état de fait de ce secteur et donc de trouver des solutions efficaces afin de redonner au secteur son statut de service public.

Mots clés : transport urbain collectif, déplacements, qualité de service, la ville de Guelma.

Abstract

The importance of urban transport is not limited to meeting the travel needs of all economic life, but also to the relationships that have developed between urban integration and the development of networks. The transport system can be one of the means to drive urban integration and to disadvantage its marginality.

Through this study we will try to deal with the problem of urban public transport by bus in the city of Guelma, we will try to determine the different causes behind the anarchy of the urban transport sector and thus behind the deterioration of the quality of service offered to Used. The results of this analysis will make a state of the industry and thus find effective solutions to restore the sector's public service status.

Key Words: collective urban transport, travel, quality of service, the city of Guelma city.

Introduction

La plupart des villes algériennes ont connu une forte urbanisation et une profonde mutation socio-économique au cours de ces deux dernières décennies. Cette urbanisation sous l'effet de la politique de développement intensif axée notamment sur l'éducation l'industrialisation et la structuration administrative, s'est particulièrement traduite par l'augmentation des besoins en déplacement sans que les stratégies de planification et les moyens devant les prendre en charge aient connu la même cadence de développement. En dépit des efforts déployés par les autorités compétentes, en matière de gestion et de régulation du secteur du transport urbain le secteur reste dominé par un secteur privé préoccupé par le profit et obéissant à une logique socio-économique qui influence la qualité du service.

Anarchie, violation de la réglementation, mépris envers les usagers, arnaque, tels sont les qualificatifs que n'importe quel citoyen algérien aurait utilisé sur

la situation des transports urbains aujourd'hui dans toutes nos villes. La ville de Guelma n'échappe pas à ce contexte, le secteur du transport urbain est otage de l'anarchie et de la défaillance ce qui pénalise quotidiennement le cadre de vie des citoyens.

''Certes le transport urbain est l'un des multiples services indispensables au bien-être de l'homme moderne, car à tous les niveaux notre ère est celle du mouvement d'une part, et que le transport urbain est l'un des moyens de transport le plus usuel dans les villes algériennes d'autre part pas moins de 85 %'' (Ghenouchi. A, 2008, p.07) de la population disant citadine empruntent quotidiennement le transport urbain. Mais dans quelles conditions ? Les questions qui se posent sont alors comment se manifestent les déplacements dans la ville de Guelma ? Comment les usagers du transport en commun évaluent-ils la qualité du service offerte ?

Objectifs et méthodologie

Notre approche s'intéresse essentiellement à mieux cerner et comprendre les caractéristiques des déplacements des individus et, plus précisément aux moyens alternatifs de ces déplacements dans la ville de Guelma.

Afin de parvenir à l'approche la plus optimale en ce qui concerne notre sujet d'étude, nous avons appuie à une approche opérationnelle, Cette approche va nous permettre d'analyser le réseau et les moyens de transport urbain de Guelma, surtout le collectif. En se concentrant sur les deux volets

primordiaux : Les caractéristiques des déplacements, des moyens de transports ainsi que celui de la qualité de service offerte aux usagés.

Afin de pallier la carence de données, un travail de terrain par le biais d'un questionnaire (un échantillon de 300 personnes pendant le mois de mai 2017) a été réalisé pour recueillir les données relatives aux déplacements de notre aire d'étude.

Nous avons jugé utile, pour une meilleure compréhension, d'en répartir l'étude en deux axes, le premier axe, qui se veut une lecture des différentes politiques adoptées en la matière, le deuxième axe qu'a pour objectif de décrire la situation actuelle du secteur suite aux décisions prises quant à leur libéralisation ; en étudiant l'intervention de l'investisseur privé dans le secteur. Ensuite, nous étudions les caractéristiques des déplacements et l'anarchie qui règne le secteur à Guelma, en nous référant aux avis des usagers.

1– Aperçu sur les politiques du transport routier en Algérie

À l'instar de tous les pays du monde, la gestion du secteur du transport était au cœur de tous les programmes et les politiques qu'a connus l'Algérie. Pour mieux cerner les politiques du transport en Algérie, deux grandes étapes peuvent être décrites:

- **Première phase** : **avant 1988 « l'État est le seul acteur »**

Cette phase était marquée par la domination de l'État sur le secteur du transport routier tandis que le rôle du secteur privé était très faible. Comme résultat inévitable de cette situation, l'Algérie a connu un manque flagrant en matière du transport en commun des voyageurs par route.

Pour faire face à cette situation les autorités organisatrices ont dévoilé une série de mesures qui permettront la couverture de la demande en matière du transport routier à travers le territoire national ; dont on cite :

La création de la Société Nationale du Transport des Voyageurs (SNTV) en novembre 1971 par la promulgation du règlement n ° 71/73. Ils ont fusionné les entreprises dotées de l'autogestion dans un cadre de la gestion socialiste. Donc, ils ont couvert la demande en matière du transport routier à travers le pays et voué la monopolisation du secteur du transport public par l'État encore une fois.

En 1983, selon les instructions du plan quinquennal (1980-1984), et conformément aux dispositions du décret n ° 83-306 du 07/05/1983 relatif à la restructuration des entreprises du transport, la SNTV a été restructurée (Boukhelfa, Hamida, Saad, 2008, p. 27- 28). ''Avec la restructuration de la S.N.T.V, on voit apparaître cinq sociétés nationales de transport des voyageurs : Transport de Voyageurs du Centre pour Alger et sa région (T.V.C), Transport de Voyageurs de l'Est pour Constantine et sa région (T.V.E), Transport de Voyageurs de l'Ouest pour Oran et sa région (T.V.O) Transport de Voyageurs du Sud-est pour la région de Ouargla, Ghardaïa, Djelfa et Tamanrasset (T.V.S.E), Transport de Voyageurs du Sud-ouest

pour la région de Béchar Adrar et Tindouf (T.V.S.O) (Tlemçani, 1995, p. 08).

Deuxièmes phases : après l'année 1988 « du quasi–monopole à la quasi–anarchie »

Devant la demande croissante en matière du transport et la mauvaise gestion des entreprises publiques l'ensemble des mesures qu'ont été prises n'ont pas réussie à couvrir le déficit enregistré en matière du transport en commun des voyageurs.

À partir de 1987, les textes de base de 1967 ont été modifiés pour permettre au privé de pénétrer dans le secteur du transport routier, on cite :

La promulgation du décret exécutif n 88/01 du 12/01/1988, relatif aux sociétés nationales du transport public. Ce décret a consacré le principe de l'indépendance de ces sociétés, afin d'améliorer leur efficacité et les rendre plus productives, autonomes et capables de traiter librement leurs capitaux selon les règles du marché (l'État a abandonné son soutien).

Pendant la même année, le texte du 1967 a été aboli, mettant fin au monopole de l'État en matière du transport. Une nouvelle loi60 a été

---

[60]Loi n 88/17 du 10 /05/1988 relative à l'orientation et l'organisation du transport terrestre ; cette loi est considérée comme l'instrument juridique

adoptée autorisant les entreprises privées à acquérir des véhicules aussi bien sur le marché national que par le recours à l'importation (Tlemçani, 1995, p. 11). Cette loi a été modifiée et complétée par la loi n ° 01-13 du 07/07/2001, elle s'est caractérisée par son aspect détaillé, elle a rattaché la politique du transport à la politique d'aménagement urbain et de territoire.

Avec l'apparition des précédentes lois, le secteur du transport routier a été emparé par le secteur privé ; en notant qu'en 1988, il y avait 90 % d'entreprises étatiques et 10 % de privé.

Actuellement, c'est le contraire, mais malheureusement, il n'y a pas d'entreprises qui gèrent le secteur, mais plutôt de nombreux opérateurs de type artisanal61.

Les contre-performances, pour diverses raisons, de la gestion des entreprises publiques de transports des voyageurs en particulier, n'ont fait qu'accélérer la libération du transport au début des années 1990. Pour desserrer la pression conséquente à une offre du transport très insuffisante, surtout dans les

---

qu'a déterminé le cadre du processus de privatisation du transport collectif des voyageurs à travers les routes en Algérie.

61 Car le transport doit être regroupé dans des entreprises et non artisanal. Donc, c'est la création d'entreprises de grande envergure qui doit s'imposer dans le transport routier, mais en réalité il y a au moins de 1,003 véhicule par opérateur.

milieux urbains, une pléthore d'autorisations de transport fut accordée à des jeunes, avec comme motif d'atténuer le problème du transport et de réduire le chômage. C'est ainsi que le secteur privé s'est véritablement emparé de ce secteur qu'il domine aujourd'hui à hauteur de 90 % (Conseil National Economique et Social, 1990, p. 45). Mais quels sont les résultats et les répercussions de cette politique ?

La libéralisation du secteur des transports, notamment, pour les transports terrestres, ne s'est pas accompagnée d'un recentrage efficace de l'intervention de l'État autour de ses fonctions originelles que sont la régulation, le contrôle et la sécurité, particulièrement dans le secteur de transport des voyageurs, qui se singularise par sa délinquance, sa concentration en milieu urbain.

Ce processus a certes quelque peu desserré l'étreinte. Cependant, la multitude des petits véhicules, aux mains de jeunes non préparés au métier de transporteur public et plus préoccupés par la recherche rapide du gain, a débouché sur une exploitation effrénée qui a :

accentué la congestion de la circulation par une occupation spatiale très grande de la voirie augmentée les nuisances dont l'insécurité routière, la pollution, le manque d'hygiène des véhiculesق éduit la qualité du service et la notion de service public à leur plus simple expression.

2– Organisation institutionnelle des transports publics urbains en Algérie

En Algérie, le secteur du transport relève officiellement du Ministère des Transports dont le rôle est de permettre l'élaboration et l'exécution de la politique nationale des transports conformément aux objectifs gouvernementaux et d'assurer leur alignement à la politique communautaire, tout en conciliant les besoins des différents modes de transport avec les objectifs communs de la politique de transport. À l'échelon de la wilaya, le directeur des transports est le responsable de la gestion du programme du transport de wilaya, il assure en partie le contrôle et l'organisation du secteur du transport.

Cette recherche de mise en cohérence n'a pas été possible du fait du partage de la politique et de la gestion du transport routier entre six centres de décision ainsi que leurs échelons locaux.

Malgré les divers outils utilisés pour l'organisation du secteur de transport dont, le plan national de transport, le plan de transport de wilaya et le plan de transport urbain l'organisation et la gestion de cette offre n'ont pas atteint le niveau requis, faute d'une mauvaise gestion, le manque de professionnalisme (mode de gestion centralisée), la multiplication des intervenants sans aucune réelle coordination et l'absence du contrôle… etc.

Actuellement et à la lumière de l'expérience passée, il est nécessaire de mettre en place une nouvelle approche organisationnelle et institutionnelle dont certains principes sont consacrés par le dispositif législatif mis en place par la loi 01-13, ainsi que par les textes subséquents pris pour son application. Parmi ces principes il est relevé notamment :

L'affirmation de la notion du service public.

L'organisation des services des transports urbains en réseaux intégrés aux plans physique et tarifaire et exploités sous le régime de la concession et l'incitation des transporteurs privés à s'organiser en associations professionnelles.

3- Le transport urbain en commun dans la ville de Guelma

3-1- Présentation générale de la ville de Guelma

''La ville de Guelma se localise par 5°3' de longitude Est et 36°27'de latitude Nord, à 2 kilomètres au Sud de la rive droite de la seybouse et à 2,5 kilomètres du djebel- Mahouna, dans une plaine sans grands accidents, qui descend en glacis doux'' (Haridi, 2012, p. 76). La wilaya de Guelma est crée en découpage administratif du 1974, est frontalière des wilayales qui sont : au nord la wilaya d'Annaba, à l'est la wilaya de Souk Ahras, à l'ouest la wilaya de Constantine, au sud la wilaya d'Oum El Bouaghi, au nord-est la wilaya d'El Taref et au nord-ouest la wilaya de Skikda (Benghadbane, 2018, p.194).

Guelma est une ville de l'Est algérien, dont la wilaya et la commune portent le même nom. Elle s'étale sur une superficie de 45 km2, soit 1.22 % du territoire de la wilaya et abrite une population estimée de 120847 habitants (O.N.S, 2008).

Elle est délimitée comme suit (URBACO, 2008, p. 05) (carte n 01) :

Au nord : par les communes de El Fedjoudj et Héliopolis.

Au sud : par la commune de BenDjerrah.

À l'est : par la commune de Belkheir.

À l'ouest : par la commune de Medjez Amar.

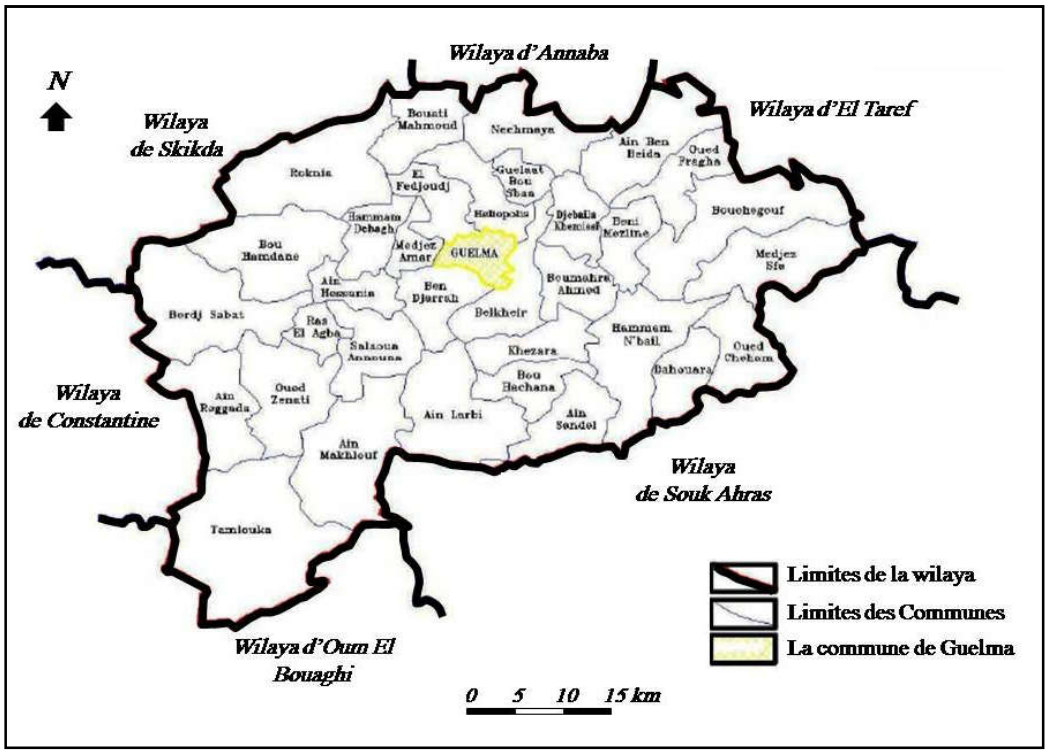

Carte 01 : **Situation administrative de la commune de Guelma**.

À l'image de toutes les moyennes villes algériennes, la ville de Guelma est en pleine croissance. Elle a connu un rythme accéléré depuis l'indépendance et par la suite après sa promotion au rang de chef-lieu de wilaya en 1974.

À l'arrivée des Français en 1836, l'agglomération fut reconstruite sur les meilleures terres de la plaine de Guelma, avec une forme régulière en

damier, une trame primaire et un rapport étudié entre hauteur des maisons et largeur des voies.

Dans le cadre du plan de Constantine, la ville a connu l'implantation de la cité de recasement d'Ain Defla à l'Ouest et quelques équipements de base à l'est de la ville (lycée Mahmoud Ben Mahmoud, l'école de la Mahouna, l'hôtel de la poste…). Cette forme d'habitat a été en partie reconduite en 1963, avec la réalisation, des cités Haddid Hocine, El Amel et Chaâlal qui se distinguent par une faible densité (35 logts/ha et 267 hab/ha).

Durant la période de l'indépendance (entre 1962 et 1977) l'évolution de la ville fut marquée par l'implantation de deux grands ensembles :

Une zone d'habitat spontané (Oued Skhoun) : constituée surtout de l'habitat informel sur les berges d'Oued Skhoun, les constructions ne possèdent pratiquement pas de façades ouvertes sur l'extérieur, la voirie mécanique est très faible, les ruelles très étroites et sous-équipées.

Une zone d'activités industrielles implantée à l'est de l'agglomération, sur la plaine de Guelma, et qui comprend l'E.N.A SUCRE, l'E.N.CYCMA et l'E.C.V.E.

Entre 1977 à ce jour, l'évolution urbaine de la ville a connu elle aussi deux périodes distinctes qui sont marquées chacune par un tissu urbain dominant.

La réalisation de grands ensembles implantés à la périphérie (des ZHUN d'Ain Defla, Guehdour, Champs de manœuvre, cité Agabi et la cité des Frères Rahabi, …).

Devant la crise du logement qui a commencé à se faire sentir à partir des 80 plusieurs lotissements ont été réalisés sur de vastes terrains à la périphérie Sud de la ville, marquant ainsi un développement horizontal de l'urbanisation, sans aucune vision globale ni projet urbain prédéfinis pour la ville.

Aujourd'hui, le plan de la ville reflète une mosaïque de différents tissus qui fait apparaître plusieurs typologies d'habitat.

3–2– Organisation de l'espace urbain de la ville

L'aspect urbain de la ville de Guelma est intimement lié à la notion de centralité. Alors comment se présente et se définit la centralité à Guelma ? Quel est son caractère et quelles sont les répercussions sur le système du transport ?

Avec l'extension du tissu urbain de la ville, l'implantation des équipements ne s'est pas faite d'une manière équitable et réfléchie. En partie, nous pouvons constater que la ville, dans son fonctionnement spatial présente une *structure dichotomique* d'un centre et d'une périphérie ayant chacun sa spécificité et ses fonctions propres.

La Centralité primaire

Le centre, correspondant à la ville intra-muros du 18ème siècle qu'a été élargi, par l'extension naturelle de la ville coloniale. Ce centre reste le lieu privilégié et le point de concentration de toute sorte d'activités. Il est non seulement le lieu d'échanges commerciaux et le centre de commandement administratif, mais aussi le support des échanges intellectuels et affectifs qui forment la vie sociale et culturelle. Il est aussi le lieu de rencontre qu'on

appelle le lieu de convivialité : les places les cafés, les salles de jeux, les restaurants … etc.

Il exerce toujours un attrait grandissant sur les habitants de la ville grâce aux commerces de base qui ont pris la place de la fonction résidentielle pour tirer profit de la position centrale. La dynamique commerciale qu'a connue le centre, enregistrant plus de 36 % du total des commerces de la ville.

Centralité secondaire

La couronne périphérique de l'urbanisation spontanée et anarchique a été progressivement intégrée à la ville en tant que support et point de départ des extensions ultérieures successives.

Cette périphérie constitue la porte de la ville du côté nord, elle représente le point de convergence des flux de voyageurs et le point de transit dans la région.

Au vu des équipements existants ou en projet, il est possible de déceler une tendance plus ou moins positive d'évolution urbaine, qui consiste à intégrer la périphérie dans le fonctionnement de la ville en lui affectant des équipements hautement structurants.

En outre l'opération de restructuration de 1985 a permis l'implantation de quelques équipements scolaires et sanitaires à Oued Skhoun (sud de la ville) et la dynamique commerciale se remarquait par la multiplication des échoppes qui occupent généralement le rez-de-chaussée des habitations. Avec le temps, Oued Skhoun a développé un axe fort qui est la rue Bourara,

et qui constitue le véritable poumon de ravitaillement de la partie nord du quartier.

Bien plus, avec le revêtement de la partie supérieure du Boulevard du Volontariat, on assiste actuellement à une prolifération d'activités de commerce et d'artisanat sur les deux rives du dit Boulevard, qui ne sont justement pas favorables à la construction (zone de remblais).

Le marché du boulevard du volontariat quant à lui, constitue le point de repère dans la ville.

Centralité et périphérie planifiée

On entend par "périphérie planifiée" toutes les extensions qui se sont succédé récemment, qu'elles soient Z.H.U.N ou lotissement. Il semble qu'il n'y ait pas une vision globale d'aménagement urbain. Les tranches de lotissement initiées au gré de la conjoncture n'obéissent à aucune logique urbaine. Ces opérations de lotissements et des ZHUN ont été faites au coup par coup, ce qui illustre parfaitement ce constat les mouvements pendulaires de la population vers le centre de la ville.

3-3- Structure de la trame viaire de la ville

- **Au niveau de la région nord-est**

De part, sa position géostratégique aux confins de deux Métropoles nationales (Annaba et Constantine), dans la partie frontalière Est (avec la

Tunisie) et au carrefour des échanges nord-sud (littoral - hauts plateaux), la ville joue un rôle de plaque tournante des échanges établis le long de ces directions. D'autre part, étant Chef- lieu de wilaya et constituant le centre de gravité de son contexte administratif, celle-ci constitue le confluent de toute la mobilité (trafic) établie entre elle et les autres espaces de la wilaya (régions de Bouchegouf, Boumahra, Belkhir, Khezara, Ain Larbi, Oued Zenati, Guelaât Bou Sbaâ...etc.).

Ces déterminants sont à l'origine du développement d'un réseau de communications (route nationale ''R.N'' et chemin de wilaya ''C.W'') permettant à la ville une ouverture sur tous les espaces de la région 62:

La route nationale n° 20: constitue l'artère principale de la ville appelée route stratégique ou convergent deux autres routes nationales (RN 21_ 80), permettant des échanges avec la région d'Oued Zenati et la Métropole Constantine à l'Ouest et la région de Bouchegouf, la Wilaya de Souk Arras et la Tunisie à l'Est.

La route nationale n° 21 : est également un support de communication de haute importance puisque permettant à la ville des relations avec la partie

---

[62] **Á l'échelle de la Wilaya, ces éléments constituent les supports de l'imposant couloir d'urbanisation autour duquel s'organise la totalité du réseau urbain de la wilaya.**

Nord de la Wilaya (Héliopolis, Guelaât Bou Sbaâ, Nechmaya), mais surtout avec la métropole portuaire Annaba.

La route nationale n° 80, développée dans la direction nord/Ouest - Sud/est d'un rôle stratégique pour le Chef lieu de wilaya de Guelma, puisque lui permettant une ouverture sur les infrastructures (ports, bases industrielles) situées dans les wilayas de Skikda et Jijel ainsi que sur les hauts plateaux et le Sud (wilayas de Tébessa, Khenchela, Oum El-Bouaghi, El-Oued, ...etc.).

Les chemins de wilaya n°162 et 123 ont un impact local, mais pertinent, puisque mettant en relation la ville avec sa périphérie Sud.

Ces sections assurent les relations avec les parties Ouest et nord de la Wilaya ainsi qu'avec les métropoles Constantine et Annaba qui sont les plus sollicitées avec un débit horaire moyen à 1.700 UVP/heure ; seulement les caractéristiques techniques de ces liaisons, notamment la qualité des chaussées, ne permettent pas des vitesses élevées.

Au niveau local

La structure urbaine de la ville et son évolution a été fortement influencée par certaines sections de voiries qui constituent le prolongement des routes principales desservant la commune (R.N 80, R.N 20, R.N 21, C.W 123, C.W 162). Il s'agit de :

L'artère du 1er novembre : Cette artère constitue le support essentiel d'articulation de la centralité primaire de la ville, puisque c'est autour de cet axe qui se ment la dynamique des échanges de type "Urbain-Urbain et

Périphérie-Urbain". Elle constitue également le couloir de transit privilégié de la circulation et des échanges établis entre les périphéries Sud et nord. Ses caractéristiques techniques semblent favorables pour l'écoulement d'un débit important de la circulation (2000 à 3000 U.V.P/ heure).Seulement son environnement urbain, le nombre important de points de conflits qu'il présente (croisement avec d'autres voies urbaines) et l'intensité de la circulation piétonne, sont autant d'éléments favorisant, les risques de son congestionnement, notamment au niveau du tronçon développé entre le boulevard Soudani Boudjemâa et la placette.

La voirie d'El Kermat : Faisant partie de la structure du C.W.162 menant vers Bendjerrah, cette artère constitue aujourd'hui un axe urbain structurant, elle permet toujours de véhiculer les trafics de pénétration (avec Bendjerrah) et ceux de type "Périphérie - Urbain ".

Durant les différentes phases de la dynamique urbaine observées de la ville, cette artère a été le secteur déterminant du glissement de la centralité de la ville du côté Sud et l'élément captif des extensions urbaines par :

Implantation d'un important programme d'habitat, tant planifié que spontané (cité Guehdour, la Mahouna, Seddiki, Hadj M'barek,.. etc.)

Implantation d'un ensemble d'équipements structurants (écoles, université.. etc.).

La voirie de Sedrata : Composant le premier tronçon de la R.N 80 (Développée en direction de Sedrata), cette voirie assume aujourd'hui plutôt des fonctions urbaines, puisqu'a été l'élément vecteur du glissement de la

centralité de la ville. C'est une artère qui a un rôle structurant de la zone d'équipements promue dans cette partie de la ville (wilaya, cité administrative ...etc.).

Par ailleurs, cette artère parait moins problématique que les précédentes, car d'une part présentant des caractéristiques techniques plus favorables et d'autre part moins sollicitées par la circulation. Elle supporte seulement des trafics de pénétration de type " Rural -Urbain ".

La voirie d'Ain Larbi : Cette voirie constitue un couloir de transport stratégique, puisque c'est le principal accès à certaines infrastructures sensibles (hôpital, lycée, technicum, C.E.M. et à la zone résidentielle développée au Sud - Est de la ville : cité du 19 Juin, cité Bara, cité Maghmoli, ...etc.). Son emprise, fort limitée (ne permettant que des débits de 1.000 à 1.500 U.V.P/H) constitué une contrainte majeure pour une meilleure fluidité de la circulation, surtout pendant les heures de pointe.

La voirie de Belkheir : C'est une artère urbaine structurante de haute importance pour l'agglomération de Guelma puisque :

Desservant les principales unités industrielles

Permettant une desserte de la cité Rahabi et de sa zone d'activités.

Constituant l'un des principaux couloirs de la ville (échanges Nord/Sud).

Constituant la principale desserte de la ville avec l'Est de la wilaya.

Les principales relations Est/Ouest dans la ville, ont toujours été assurées par la voirie urbaine du centre-ville (noyau colonial). Il s'agit surtout de

boulevard Souidani Boudjemâa, Rue Seridi Med Tahar, Rue Abdelhamid Ben Badis, Rue de l'A.L.N.

En dehors du boulevard Souidani Boudjemâa, dont les caractéristiques techniques ou l'environnement urbain semblent favorables, le reste des voies est opposé à d'énormes facteurs entravant les conditions de fluidité de la circulation.(étroitesse des emprises, implications de la circulation piétonne, stationnement, points de conflits .....Etc).

L'expansion du tissu urbain observée durant les deux dernières décennies, est à l'origine de l'émergence d'autres artères urbaines devenues stratégiques pour le fonctionnement de la ville, il s'agit notamment :

Boulevard du volontariat qui constitue le support d'organisation de la partie Ouest de la ville qui abrite près de 50 % de la population de la ville.

La voirie reliant la cité Guehdour au centre-ville

la voirie reliant les cités Guehdour et Champ Manœuvre aux unités industrielles.

Des voiries périphériques développées dans le sens est/Ouest/ au Nord et au Sud).

Malgré un site relativement accidenté, le réseau de voies urbaines de transport et de circulation est assez bien maillé et fonctionnel. Toutefois, quelques insuffisances sont constatées (congestionnement des accès vers la zone Ouest de la ville, évitement de la ville, aménagement des points d'articulation du réseau de voiries principales et intégration des zones de lotissements à la ville).

Tableau 01 : Trame viaire de la ville de Guelma

		Linéaire (km)	Largeur moyenne(m)	Trafic moyen	Nombre de voies	État de la chaussée		
						Bon	Moyen	Mauvais
RN	20	8.5	7.5	6500	2*2	100	00	00
	21	2.0	7.5	12894	2*2	100	00	00
	80	2.75	7.5	5247	2	100	00	00
	Total	13.25						
CW						État de la chaussée		
						Bon	Moyen	Mauvais
	123	4.00	6.00	823	2	100	00	00
	162	3.00	6.00	1587	2	100	00	00
	Total	7.00				100	00	00
C.C		Linéaire (km)	Linéaire revêtu en km			Linéaire non revêtu (km)		
			Bon	Moyen	Mauvais	Bon	Moyen	mauvais
	Guelma – Boutadjine	4	-	-	-	-	-	4
	Guelma – ben Djerrah	4	0.9	-	3.1	-	-	-
	CW 123 pk 2+000 – RN 80 pk 44+330	1.5	1	0.5	-	-	-	-
	Total	09.5	1.9	0.5	3.1	0	2.1	4.00

Source : URBACO, Révision du PDAU intercommunal de Guelma-Belkheir-El Fedjoudj-Ben Djerrah 2008, p. 70-73.

4– Le transport urbain en commun et la qualité du service dans la ville de Guelma

Depuis la libération du transport urbain et avec l'investissement du privé, le parc du bus se croit plus vite. En 2010, il y avait 163 opérateurs privés dont la majorité est des jeunes sans expérience professionnelle et que seul le chômage a rabattu sur le secteur. Au cours de l'année 2018, le nombre des opérateurs a atteint 188 et le parc est estimé à 193 véhicules de différentes catégories (minibus, minicar) (en ajoutant à ce parc 23 véhicules pour le transport des étudiants), ce qui présente 1 bus pour 581 habitants et ce taux reste en deçà des normes mondialement admises (1 bus pour 1000 habitants)(El Karfi, 2004, p. 22).

Le siège offert par ce parc est estimé à 7720 places. Ce parc s'articule autour de la place de résistance qui est considérée comme l'unique station urbaine de la ville et s'est réparti à travers 08 lignes du transport urbain en commun et 01 ligne du transport collectif spécialisé (transport des étudiants).

L'exploitation du réseau du transport urbain dans la ville est assurée par des opérateurs privés qui détiennent 100 % du marché en termes de capacité. Le parc jouit des bonnes caractéristiques en termes d'âge et de capacité.

Tableau 02 : Répartition du parc roulant à travers les lignes urbaines du transport dans la ville de Guelma.

Ligne	01	02	03	04	05	06	07	08	Total
Point de départ	Place de la résistance								
Nombre de bus	30	42	17	43	28	14	19	15	208
Capacité	859	1448	1077	1025	1179	784	324	450	7255

Source : Direction de transport de la wilaya de Guelma, 2018.

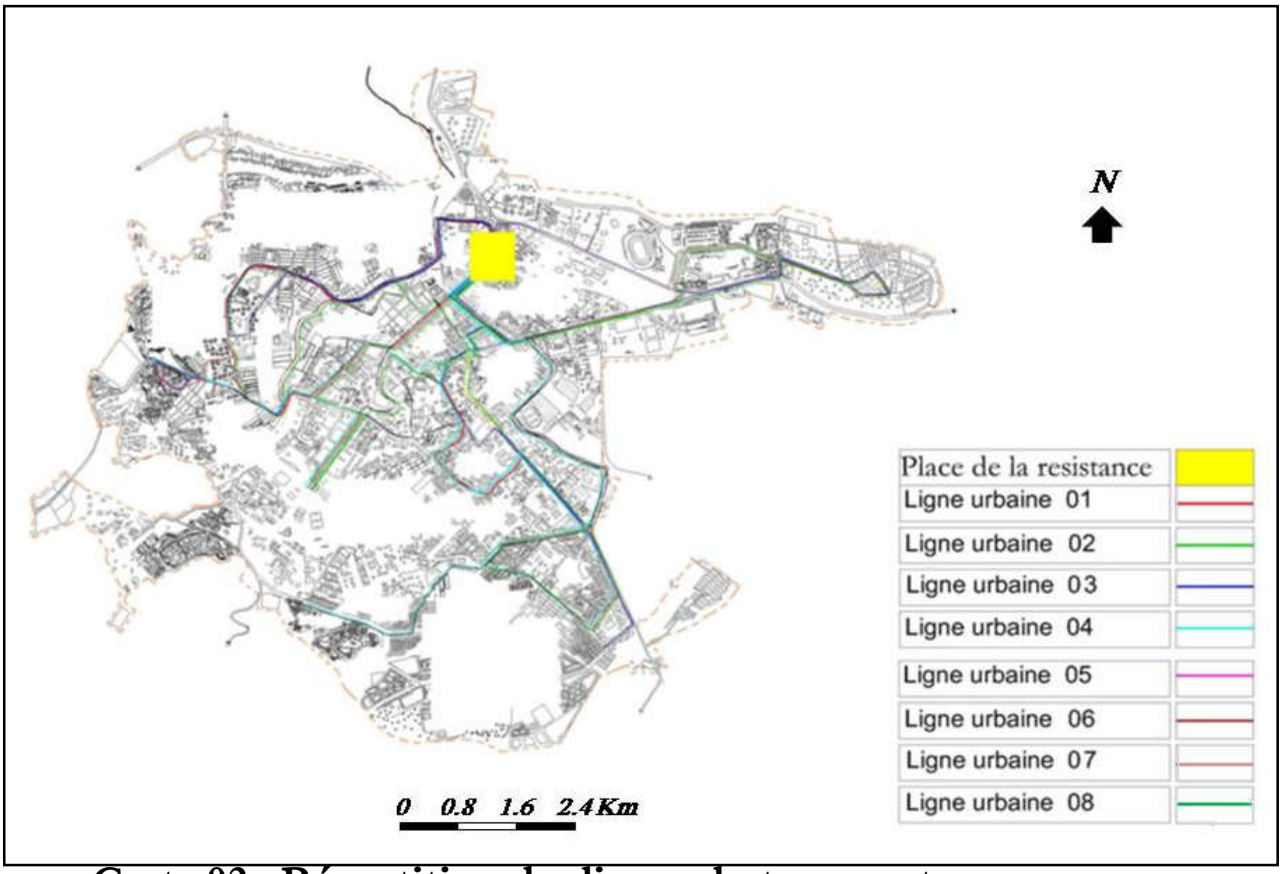

Carte 02 : Répartition des lignes du transport en commun dans la ville de Guelma

Les attentes les plus fortes sur les transports en commun, portent sur la fiabilité du mode utilisé, en effet, être en sécurité , être à l'heure, le traitement par le chauffeur ,la disponibilité des infrastructures d'accueils sont les éléments de la qualité du service les plus importants aux yeux des voyageurs avant même le confort d'usage qui reste néanmoins une des composantes essentielles de l'image des modes (propreté, avoir plus de place….etc.).

A Guelma, avec le parc roulant disponible, l'offre de transport urbain s'est fortement développée au cours des dernières années. Pour autant, son

amélioration qualitative n'a pas atteint les attentes des usagers. Alors les questions qui se posent comment se manifestent les déplacements dans la ville ? Comment les usagers du transport en commun évaluent-ils la qualité du service offerte ?

Correspondances et typologie des déplacements des actifs

Pour répondre aux questions précédentes notre questionnaire comporte sommairement, une trentaine de questions qui tournent autour des caractéristiques des déplacements et la qualité de service offertes aux usagers. Certaines questions ont été regroupées en une seule variable et les questions à choix multiples ont été découpées en plusieurs variables, chacune correspondant à un choix.

- **Caractéristiques des déplacements**

Vu la nature de nos variables et l'objectif attendu (dégager les caractéristiques des déplacements) l'analyse croisée nous a semblé l'outil statistique le plus approprié pour mener à bien cette étude. Il s'agit d'une méthode descriptive qui est à la recherche de la meilleure représentation de deux ensembles constituant les lignes et les colonnes d'un tableau de données. Le tableau de données dispose des informations sous forme rectangulaire croisant des individus et des variables qualitatives. Les lignes représentent les individus (les déplacements) tandis que les colonnes représentent les variables.

Plusieurs combinaisons de variables ont été testées de façon à ne garder que celles qui expliquent le plus d'informations ; afin de trouver la meilleure

combinaison de variables et de leurs modalités qui nous aidera à interpréter les relations et les oppositions. Finalement pour mener à bien notre étude les variables d'analyse retenues sont les modes principaux de déplacement, l'origine et destination du déplacement, le motif du déplacement et les variables socio-économiques illustratives qui sont l'âge, le revenu.

- **Interprétation de l'analyse croisée**

L'analyse croisée appliquée à ce groupe de variable a abouti à trois facteurs qui expliquent 67% de l'inertie, le premier axe (29% d'inertie) est en fonction du mode des déplacements, on passe du mode doux qui est la marche à pied et qui est utilisé pour des déplacements de courtes distances pour des motifs non obligés vers les modes motorisés collectifs pour des déplacements de plus longues distances, pour motifs disant obligatoires (travail - étude), entre le centre et la périphérie. La marche à pied est étroitement liée à l'âge, mais un peu plus au revenu (bas revenus). Le deuxième axe (22% d'inertie) est lié à l'origine et la destination du déplacement, les déplacements, en véhicule particulier, internes au centre sont réalisés par les actifs moyennement jeunes propriétaires de véhicules particuliers faisant partie des ménages les plus aisés. Pour les déplacements de périphérie à périphérie, on retrouve plus les jeunes actifs (de 20 à 40 ans). Globalement ces actifs habitent à la périphérie (63.59%) et font des déplacements pour motif 'travail'. La troisième direction (16% d'inertie) est liée au mode et au motif du déplacement, les actifs qui se déplacent en

véhicule particulier pour des accompagnements d'achat et de loisirs sont les seniors (de 40 à 60 ans), les actifs utilisateurs des transports en commun sont en majorité des jeunes âgés de 20 à 40 ans vivant au centre, ces actifs n'ont pas d'accès au véhicule particulier et font essentiellement des déplacements obligés (travail- étude) avec un taux de 80.98 %.

- **Qualité de service offerte**

Nous avons procédé à une analyse tri à plat des données basées essentiellement sur les observations brutes du tableau. Grâce à cette opération, on a pu constater que 82 % des gens enquêtés sont originaires de la ville, ces gens sont distribués sur le territoire de la ville, 53 % d'entre eux habitent le centre-ville, et 47 % habitent la périphérie, contre seulement 17 % des gens qui viennent ailleurs et viennent seulement soit pour les études, ou bien pour le travail.

Plus de deux tiers (80.98 %) des déplacements sont effectués pour des motifs disant obligatoires (domicile-travail /domicile-étude), (Figure : 01) ce qui justifie la fréquence quotidienne de ces déplacements (79 %), et moins d'un tiers (19.02 %) pour le reste des motifs (achats, visites, loisirs…), ces déplacements s'effectuant deux à trois fois par semaine jusqu'à occasionnellement, avec un pourcentage qui va de 3 % jusqu'à 10 %.

Presque, la moitié de ces déplacements proviennent de zones éloignées du centre-ville, ces déplacements ont comme destination le centre-ville avec un pourcentage de 56 %, la périphérie de la ville reste plus ou moins

génératrice de déplacement, elle reçoit une part importante de ces flux (42 %). (Figure : 02).

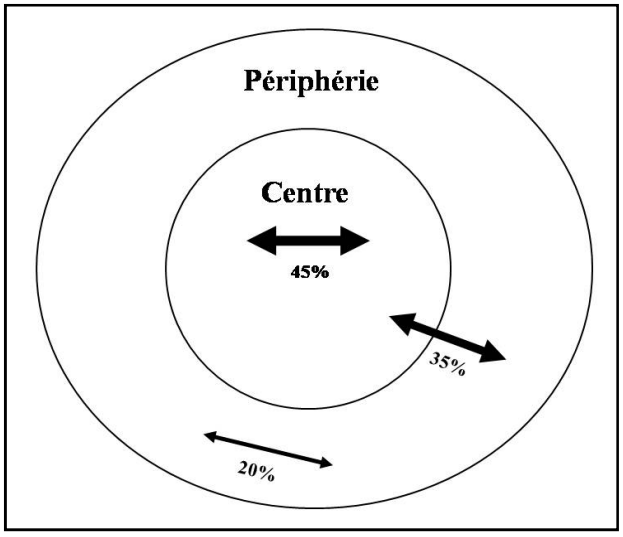

Figure 01 : origines et destinations des déplacements dans

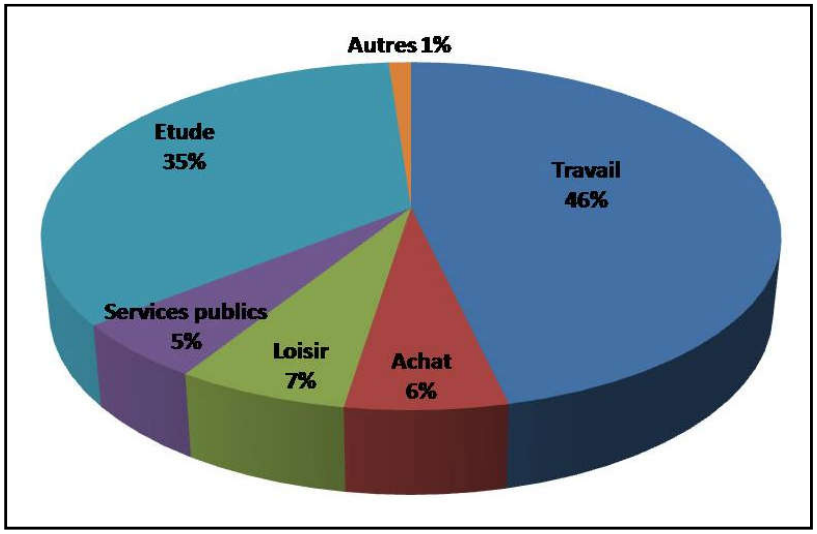

Figure 02 : motifs de déplacements de la population dans

Le mode de locomotion dominant utilisé par les gens enquêtés est les modes motorisés avec 95.05 % et seulement 4.94 % des déplacements se font à pied. Les déplacements par les modes motorisés sont répartis comme suit :

Déplacements par transport collectif (bus) : 64.63 %

Déplacements par voiture particulière : 11.40 %

Déplacements par taxi : 10.26 %

Déplacement par transport spécialisé : 6.08 %

On a pu constater aussi que 26 % des enquêtés mettent moins de 5 minutes tandis que 64 % des gens enquêtés mettent entre 5 et 15 minutes pour accéder au mode mécanisé, seulement 10 % mettent entre 15 et30 minutes, ce qui montre que le bon maillage de la ville joue un rôle favorable au rapprochement des moyens de transport à la population. C'est également le cas pour rejoindre leurs destinations finales, 35 % nécessitent moins de 5 minutes et 56 % des gens mettent entre 5 et 15 minutes et à l'exception de 09 % qui mettent entre 15 et 30 minutes pour arriver à leur destination.

Afin de connaître l'avis de la population sur la qualité de l'offre, on a retenu comme indicateurs de la qualité du service les critères suivants :

Être à l'heure

la propreté des bus

la disponibilité et état de la superstructure (stations, abris…etc.)

la relation clientèle/propriétaires

D'après les résultats récoltés 86 % des gens enquêtés déclarent que les conducteurs ne respectent pas la réglementation en vigueur; cela est principalement dû à la surcharge des bus et à la concurrence déloyale entre les chauffeurs des bus pour avoir le plus possible de clients, ce qui engendre des vitesses excessives et une moindre qualité de service.

Ce constat joue sur l'appréciation des gens sur le transport en commun ; le pourcentage des gens qui sont non satisfaits ou peu satisfaits atteint 58 % des contre 42 % qui sont satisfaits.

Les gens qui se sont déclarés satisfaits sont majoritairement pour des raisons financières notamment le prix abordable et la proximité des arrêts aux zones d'habitat(23 %), les gens qui ne sont pas satisfaits le sont soit à cause du comportement du personnel à bord du bus (25 %) soit à cause de l'état général du véhicule, à ce titre seulement 13,68 % des utilisateurs ont déclaré que les bus sont propres.

Concernant l'état de superstructure (abris) 56.31 % des personnes interrogées ont déclaré que les arrêts ne sont pas aménagés et 48.42 % ont déclaré que les arrêts ne sont pas propres. Concernant le confort pendant les déplacements, 57.36 % des usagers ont déclaré qu'ils se déplacent à l'aise.

Être à l'heure est un facteur très important de la qualité du service, à ce point 66 % des interrogés, ont déclaré qu'ils font parfois des retards et 18 % font toujours du retard à cause du non-respect du temps d'arrêt (90 %) et les points d'arrêt (12 %) par les chauffeurs.

Dans l'ensemble, la qualité de service offerte aux usagers ne cesse de se détériorer à cause de l'absence du contrôle par les autorités compétentes (90 % des interrogés affirment ce point) ce qui permet aux opérateurs privés de pratiquer leur loi au détriment de la loi de la république (86.31 % des interrogés ont déclaré que les opérateurs ne respectent pas la réglementation

en vigueur telle que le nombre de voyageurs autorisés, le temps d'arrêt, les points d'arrêts… etc.).

Conclusion

Avec l'accélération du phénomène d'urbanisation dans la plupart les villes algériennes, le secteur du transport urbain a vu aussi la multiplication de ses problèmes. Il devient un enjeu important, non seulement parce qu'il conditionne l'accessibilité au centre, mais aussi parce que son insuffisance devient un des sujets de mécontentement du public.

C'est dans cette direction qu'une stratégie qu'à l'échelle nationale et urbaine soit misent en place par l'incitation et l'affirmation des quelques critères durant la réalisation du projet des lois.

Pour notre cas, l'étude de la question du transport urbain en commun a mis en relief les nombreux problèmes sur le plan gestionnaire (répartition inéquitable du parc roulant à travers le territoire de la ville, absence du contrôle, insuffisance d'infrastructure d'accueil… etc.) et a dévoilé au grand jour l'échec de l'expérience de la privatisation du secteur du transport routier.

Dans la ville de Guelma, ce secteur baigne dans une anarchie, il devient un véritable casse-tête dans une ville qui a été durement frappée par l'explosion démographique et l'exode rural. Cette anarchie qui la ronge ne date cependant pas d'hier, puisque la confusion s'est installée au fil des années, en

l'absence d'un débat sérieux autour de cette question, et à défaut, d'une application rigoureuse de la réglementation.

Références bibliographiques :

Ghenouchi A., 2008, Réseau de transport et organisation spatiale dans le Nord-est algérien : Cas de réseau ferroviaire et routier, Thèse de doctorat es-sciences, Université de Constantine.

Boukhelfa L., Hamida w., Saad K., 2008, Gestion et organisation de transport collectif par bus : Cas de la ville de Constantine, Mémoire de fin d'études pour l'obtention du diplôme d'ingénieur d'État en gestion des techniques urbaines, Département de gestion des techniques urbaine, Université de Constantine.

Tlemçani M.-B., 1995, Le secteur des transports au Maghreb. Revue Région & Développement n° 1.

Haridi F.-Z., 2012, Forme de ville. Rencontre des formes de vie et de l'imaginaire de l'habiter : Cas de Guelma- Algérie, Thèse de doctorat, Université Paris Ouest Nanterre la défense.

Benghadbane F., 2018, 'Tourism development in Algeria: Its ingredients and challenges Case: Wilaya of Guelma', International Journal of Current Innovation Research, 4(5), 1193-1201.

Aboudrar L., 2004, La régulation du service public de transport collectif urbain : cas du Maroc, Doctorat d'État, Université Cadi Ayad.

Amarouchene R.-S., 2009, Organisation des transports collectifs en fonction du support spatial : cas des transports en commun et des stations de transport au centre-ville d'Annaba, Mémoire de magister, Département d'architecture, université de Badji Mokhtar, Annaba.

Djakjak A.-R., 2011, Le transport urbain en commun et la qualité de service – cas de la ville de Guelma - , Mémoire de magister, université 'Badji Mokhtar', Annaba.

Direction de transport de la wilaya de Guelma, 2018, Plan de transport de la wilaya, Guelma.

El Karfi M., 2004, la gestion déléguée de transport collectif urbain par autobus à Casablanca, Thèse de master spécialisé ''Management Services publics''.

Guerram M-B., Benhammada A., 2006, L'intégration urbaine par les réseaux et les moyens de transport collectif dans la ville de Constantine : cas des secteurs urbains 5 juillet 1962 et Ziadia, Mémoire de fin d'études pour l'obtention du diplôme d'ingénieur d'État en gestion et techniques urbaines, Institut de gestion et des techniques urbaines, Centre universitaire Larbi Ben M'hidi- Oum El Bouaghi.

Martinand C., Lorenzi J.H., 1995, La régulation des services publics : Concilier équité et efficacité, Collection rapports officiels, Paris, ASPE Europe ESKA.

Trumbull P., 1999, Règlementation, déréglementation ou réglementation des transports, Genève, Bureau international de travail.

Servant L., 1978, L'amélioration des transports urbains : Expériences françaises et étrangères, Paris, La documentation française.

URBACO, 2008, Révision de PDAU intercommunal de Guelma – Belkheir – El Fedjoudj – Ben Djerrah, Guelma.

الفيضانات في الوسط الحضري
دراسة جغرافية للعوامل المؤثرة و وسائل الحمايةمدينة باتنة (الجزائر) حالة دراسية
Floods in urban areas
Geographical study of the factors affecting and means of protection
Batna (Algeria) case study

الدكتور بشارة سمير

تخصص مدن و محيط –جامعة أم البواقي (الجزائر)–البريد الالكتروني: samirgtu@hotmail.fr

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية عينة من المدن الداخلية الجزائرية المعرضة لخطر الفيضانات ألا و هي مدينة باتنة، و قد أهلها لذلك موضعها، حيث أنها تتموضع داخل حوض منبسط يحيط به الجبال من كل الجهات ، الأمر الذي يسمح بتجمع المياه داخل الحوض عند سقوط الأمطار . و نخص هنا بالذكر الأمطار الفجائية الوابلية السريعة ، نظرا للمناخ شبه الجاف الذي تتميز به المدينة. مما يجعل العديد من الأحياء مهددة بشكل كبير الخطر،في ظل عدم مراعاة الخصائص الطبيعية للموضع عند توسعها العمراني كون هذا النوع من المواضع يحتم على الانسان احترامه و تسييره بشكل جيد و التعامل معه بحذر شديد. خاصة اذا علمنا أن المدينة شهدت حركة تعمير سريعة في السنوات الأخيرة لتصبح من أهم المدن الكبرى في الشرق الجزائري. و عليه من خلال هذا البحث حاولنا توضيح العوامل الطبيعية و البشرية المساهمة في حدوث خطر الفيضانات ، و الآثار المترتبة عند ذلك.كما سلطنا الضوء على الاجراءات المتخذة لحماية المدينة (منشآت الحماية) معتمدين في ذلك على المنهجين المسحي و التاريخي.

الكلمات المفتاحية : الخطر الطبيعي– الفيضانات – الموضع – مدينة باتنة – منشآت الحماية –قابلية التعرض للخطر .

Summary:

This study Address the City of Batna Which is considered a sample of the Algerian interior cities Exposed For flooding,And This is because of its location , Where It is located within a flat basin surrounded by mountains from all sides , Allowing water to be collected inside the pond when the rains fall , and Here we mention the sudden rapid rainfall , Because of the semi-arid climate, which is characterized by city ,Which makes many neighborhoods very much threatened by this risk in the absence of consideration of the natural characteristics of the position During its urban expansion , because of This type of site requires people to respect and manage it well and deal with it very carefully . Especially if we know that the city of Batna has seen a rapid reconstruction movement in recent years, to become one of the most important cities in the eastern Algerian. In this research, we will attempt to clarify the natural and human factors contributing to the flood risk in the city of Batna, and the implications thereof. We will also highlight the measures taken to protect the city (protection facilities), drawing on historical and Survey approaches.

key words: Natural risk -Floods - Location - the city of Batna - Protection facilities – Portability Exposure to risk.

مقدمة:

تعتبر الفيضانات ظاهرة طبيعية ناتجة عن الارتفاع المفاجئ لمنسوب مياه الأمطار المتساقطة التي تتجاوز قدرة تصريف الحوض النهري، مما يؤدي الى غمر السرير الفيضي و السهول المجاورة . و تكون اما موسمية يكون حدوثها في فترة معينة من السنة، مع قدوم كميات معتبرة من المياه في تلك الفترة سواء كانت مياه أمطار أو ثلوج ذائبة .أو مفاجئة تكون نتيجة

حدوث اعاقة في مجرى النهر بسبب تراكم رواسب و صخور تعمل على رفع منسوب المياه في النهر .أو تكون ناتجة عن تصدع و انهيار السدود[i]. و تعمل الفيضانات على رفع مخزون السدود و الحواجز المائية و تطهير المجاري المائية من الملوثات الصلبة.

و بالمقابل فهي من أخطر الكوارث الطبيعية على الوسط الحضري نظرا لما تحدثه من خسائر مادية و بشرية تهدد أمنه واستقراره ، من تدمير للبنية التحتية (طرق ، جسور، كهرباء، شبكات المياه ...) و هدم للمنازل و جعلهم بدون مأوى ، و كذا انتشار الأمراض و الأوبئة خاصة في المناطق المكتظة بالسكان[ii]. و قد شهد العالم عبر التاريخ فيضانات مدمرة تعددت و اختلفت الأسباب و العوامل في العالمين المتقدم و النامي، ففي عام 1953 تعرضت هولندا لفيضان مدمر عندما انهار أحد السدود ، بسبب تعرضه لمجموعة من الأعاصير القوية أدى الى مقتل 1835 شخص و تدمير حوالي 300 منزل. و في 03-11-2006 اجتاحت فيضانات جنوب شرق تركيا خلفت 32 قتيل . و في 03-02-2007 تعرضت مدينة جاكرتا عاصمة اندوسيا الى أمطار غزيرة تسببت في ارتفاع منسوب الأنهار ، مما أدى الى غمر 75 □ من مساحة أودت بحياة 35 شخص و تشرد أكثر من 300000شخص ، اضافة الى خسائر مادية كبيرة[iii].

و اذا كان الفيضان ظاهرة طبيعية بحتة فان الانسان كثيرا مايكون له دور في كبير في حدوثه أو الزيادة من حدته خاصة في المناطق العمرانية المكتظة (المدن)، اذ نجد أن موضع المدينة بالقرب من الأنهار و الأودية أو في أحواضها التجميعية و المناطق المحيطة بها ، و التعمير المخطط و العشوائي في مناطق الغمر يزيد من قابلية التعرض لخطر الفيضان ، في ظل وجود المناطق غير النفوذة من طرق و شوارع و أبنية. الأمر الذي يؤدي الى زيادة الجريان السطحي و حدوث الفيضان. و على غرار باقي مدن العالم فالمدن ليست بمأمن من هذا الخطر سواء كانت في المناطق الساحلية أو الداخلية أو الصحراوية. فقد سجلت العديد من الفيضانات الناتجة عن تساقط الامطار الغزيرة نذكر منها: فيضان مدينة بسكرة 1969 الذي خلف 19 قتيل و 30 جريح ، فيضان باب الواد بالجزائر العاصمة الذي تسبب في مقتل 710 شخص و تخريب أكثر من 4000 مسكن ، و فيضان غرداية في سبتمبر 2008. و من بين المدن الجزائرية المعرضة لخطر الفيضانات نجد مدينة باتنة ، أحد أهم و أكبر المدن الداخلية بالشرق الجزائري ، فمنذ نشأتها و المدينة تعاني من هذا الخطر ، و هذا راجع لطبوغرافيتها المحفزة لحدوث الفيضان .و مع التطور العمراني للمدينة أصبحت أكثر حساسية و قابلية للتعرض للفيضان .و أمام هذا الوضع عكفت السلطات المحلية لاتخاذ تدابير وقائية لحمايتها.

يهدف هذا البحث الى تحليل جغرافي للعوامل الأساسية المسببة لحدوث خطر الفيضانات بمدينة باتنة وتقييم منشآت الحماية، معتمدين في ذلك على المنهجين المسحي و التاريخي .

01–مدينة باتنة: موضع محفز لحدوث الفيضانات:

ان وجود أي خطر مرتبط بوجود رهانات، حيث كلما زادت الرهانات زادت نسبة الخطر و العكس صحيح. و لكن من المهم الاشارة الى احتمال وقوع الخطر.

احتمال وقوع الخطر: هو الأحداث الممكنة في مكان معين سواء طبيعية أو بشرية [iv].

الرهان: هو مجموعة الاشخاص و الثروات و المنشآت المهددة باحتمال وقوع الخطر [v].

الخطر: هو التهديد المباشر للانسان و محيطه و منشآته، هذا التهديد له تأثير على المجتمع عندما يتحول الي الكارثة [vi].

اذن: الخطر = الرهان + احتمال وقوع الخطر

مدينة باتنة عاصمة الأوراس مقر ولاية و مقر دائرة و بلدية، تقع على بعد 425 كلم جنوب شرق الجزائر العاصمة. تتموضع داخل حوض ذو منافذ طبيعية تحيط به مجموعة من الكتل الجبلية ، يتميز موضعها بالانسباط بحيث يصل ادنى ارتفاع الى 1040م فوق سطح البحر مكان تواجد النواة الاستعمارية ، و أعلى ارتفاع الى 1100فوق سطح البحر.

الخريطة 01: موقع ولاية باتنة بالنسبة للجزائر [vii]

أ – الخصائص الطبوغرافية: مدينة باتنة تتموضع داخل حوض يحيط به الجبال من كل الجهات(الشكل 01)، الأمر الذي يجعلها منطقة تجمع للمياه في حالة سقوط الأمطار.هذه الجبال تتميز بانحدارات شديدة ، و تقل هذه الشدة كلما اتجهنا نحو المدينة حتى تصل الى الانبساط.و بالتالي فالنسيج الحضري للمدينة شيد على انحدارات تتراوح مابين 0-25 % مما يجعلها عرضة للسيول الجارفة من الجبال المحيطة ، بعد أن تتحول الأودية التي تخترق النسيج الحضري (الشكل 02) أهمها:

-واد الفرزي: يخترق المدينة شمال جنوب ينطلق من روافد جبل توقر من الجهة الغربية . و هو مجمع لكل مصادر المياه السطحية للمدينة.

-واد باتنة: يخترق المدينة من الشرق الى الغرب ، ينبع من عدة أودية مثل واد بوغدن و واد عزاب اللذين يتفرعان من الجبال الشرقية باتجاه الغرب.

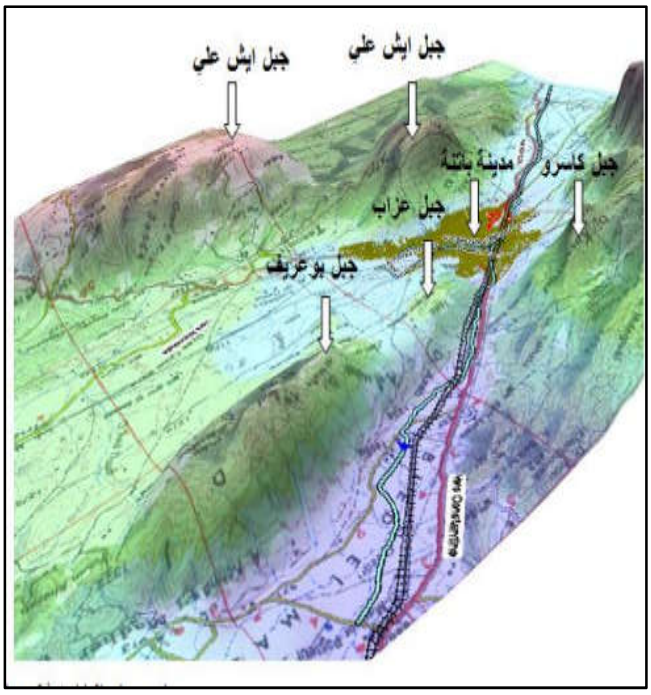

الشكل 01: الخريطة الطبوغرافية لمدينة باتنة ثلاثية الأبعادتبين طبوغرافية المنطقة

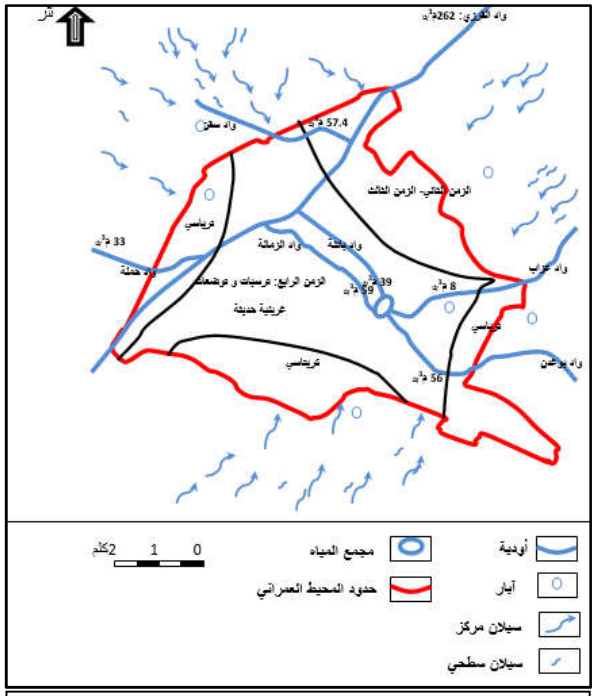

الشكل 02: مدينة باتنة :الشبكة الهيدروغرافية +التكوينات الجيولوجية[1]

ب-الخصائص المناخية: يستقبل حوض مدينة باتنة كمية من الأمطار تتراوح مابين 300 و 450ملم سنويا الا أنه هناك استثناءات.و يقدر متوسط درجة الحرارة القصوى 36.50د. م شهر جويلية ، و يقدر متوسط درجة الحرارة الدنيا 0.70د. م شهر جانفي.

توضح العلاقة بين كمية التساقط و درجة الحرارة من خلال منحنى غوسن (الشكل 03) بأن الفترة الرطبة تمتد حوالي 06 أشهر من أواخر شهر نوفمبر الشهر ماي، و الفترة الجافة تمتد من شهر جوان الى شهرأكتوبر .هذا ما يعني أن المدينة تتميز بمناخ شبه جاف يكون فيه التساقط بشكل أمطار وابلية غزيرة خاصة في فصل الربيع و الخريف.

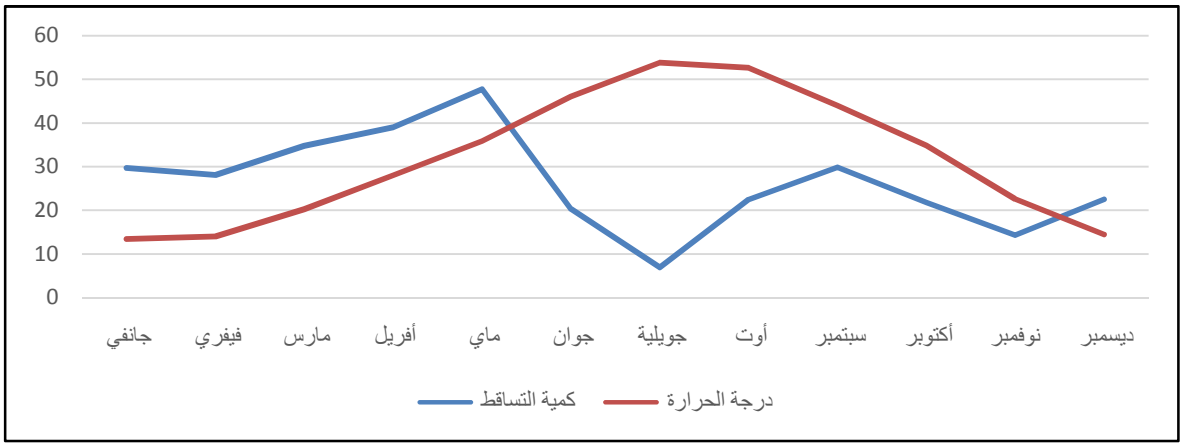

الشكل 03 : منحنى غوسن لكمية التساقط و درجة الحرارة لمنطقة باتنة 2006-2015[viii]

02-التطور العمراني و زيادة قابلية التعرض لخطر الفيضانات:

مدينة باتنة و منذ نشأتها و هي منطقة معرضة للفيضانات ، لكن درجة الخطر تختلف من نواة استعمارية في السابق الى مدينة كبيرة في وقتنا الحاضر الى مدينة ميتروبولية في المستقبل. و في مايلي مراحل تطور المدينة بالبعدين المجالي و السكاني:

المرحلة01: النواة الاولى للمراقبة (1844-1923)

أنشات المدينة بفعل قرار الاستعمار الفرنسي ، و كان ذلك باقامة محمية عسكرية مكونة ثلاث ثكنات عسكرية شمال واد باتنة تتوسط مدينتي قسنطينة و بسكرة. و في 1853 عرفت أول توسع لها في الجهة الشمالية الشرقية دون احترام ارتفاقات الواد، أما في الجهة الجنوبية فبدأت تتشكل الأحياء التقليدية التي تضم الأهالي (حي الزمالة).

المرحلة 02: انفجار النواة الاستعمارية و استهلاك مناطق الفيضان(1923-1945)

شهدت هذه المرحلة توافد أعداد هائلة من المعمرين من جهة و ضهور البنايات الأولى لحيي بوعقال و شيخي، ليبلغ عدد السكان في 1925 حوالي 11000 نسمة.

المرحلة 03: تطور عمراني دون احترام ارتفاقات الأودية (1945-1962)

تميزت هاته المرحلة باستمرار التطور العمراني في جميع الاتجاهات ، حيث ظهر حي كشيدة في الجهة الغربية، حي بارك أفوراج في الجهة الشرقية، و في الجنوب توسعت الأحياء القديمة (بوعقال، شيخي، الزمالة). لكن دون احترام ارتفاقات الأودية.

المرحلة 04: السنوات الأولى من الاستقلال (1962-1978)

استفادت المدينة من مشروع البرنامج الخاص بالأوراس و ذلك بانجاز العديد من المرافق و التجهيزات العمومية و مشاريع السكن،

كما انجز للمدينة أول مخطط تعميري تمثل في المخطط المخطط العمراني الموجه (PUD).خلال هذه الفترة سجلت المدينة عدة فيضانات أهمها:

فيضان جانفي 1965: خلف 04 قتلى و 7 جرحى 2460عائلة منكوبة

فيضان 09-10-1965: خلف 7500 عائلة منكوبة

فيضان 26-03-1973: خلف 27 قتيل و 29 جريح و 880 عائلة منكوبةix

المرحلة 05: انفجار التجمع الحضري و زيادة هشاشة الوضع(1978-1984)

في هذه المرحلة زاد عدد السكان بشكل مذهل بسبب النزوح الريفي ، مما أدى الى انفجار المدينة على جميع المستويات سمح بانتشار البناء الفوضوي في مناطق الفيضان لعدم فعالية أدوات التعمير .

المرحلة 06: مرحلة التشبع و كثافة البناء على حواف الأودية و مناطق السيلان(1984-2000)

أهم ما يميز المرحلة هو ظهور مشاكل حضرية زادت من هشاشة الوضع تجاه خطر الفيضان أبرزها غياب شبكة الصرف الصحي، البناء الفوضوي... ، لتسجل المدينة عدة العديد من الفيضانات أبرزها:

فيضان 05-07-1987: خلف تهديم 34 منزل و 167 عائلة منكوبة

فيضان 03-09-1987: خلف تهديم 11 منزل و 02 قتلى و 38 عائلة منكوبة

فيضان 12-01-1990: هدم 23 منزل x

المرحلة 07: مرحلة الالتحام و مدينة ذات حساسية كبيرة لخطر الفيضان(2000-2018)

عرفت المدينة توسعا عبر المحاور الطرقية لتتلاحم مع تجمعي فسديس من الجهة الجهة الشمالية و تازولت من الجهة الجنوبية الشرقية نظرا لوجود العوائق الطبيعية المتمثلة في الجبال.و ظهور القطب العمراني الجديد حملة من الجهة الجنوبية الشرقية و هي منطقة معرضة للفيضانات .و أمام هذا الوضع أصبحت المدينة ذات قابلية مرتفعة لحدوث الفيضان في ظل الرهانات الموجودة و عدد سكان يقدر ب279800(احصاء 2008).

الصور 01-02-03 : صور لفيضان أفريل 2018 الذي اجتاح وسط مدينة باتنةxi

03-احصائيات تعكس هشاشة الوضع :

03-01-المناطق المعرضة للفيضانات :

مركز المدينة: قريب جدا من واد باتنة، يتميز بتركز الخدمات و التجهيزات العمومية.

القطاع العمراني بوزوران: قطاع يسيطر عليه نمط السكن الفردي بعيد عن الأودية لكنه مهدد بظاهرة السيلان.

الأحياء التقليدية: تشمل أحياء النصر، الزمالة، و حي شيخي تخترقها واد الزمالة.

القطاع العمراني بارك أفوراج: يتميز بالسكن الفردي المخطط و الفوضوي يخترقه واد عزاب.

حي طريق تازولت : يغلب عليه نمط السكن الفردي قريب جدا من واد بوغدن.

القطاع الحضري بوعقال: قطب تجاري كبير ذو تأثير على المستوى الولائي بعيد عن الأودية لكنه يقع في السهول الفيضية.

القطاع الحضري كشيدة: حي سكني يغلب عليه نمط البناء الفردي يخترقه واد القرزي.

القطاعات المعرضة للخطر	الكثافة السكانية	الكثافة السكنية	القرب من الأودية	التهديد
مركز المدينة	متوسطة	متوسطة	قريب جدا	مهدد بشكل كبير
بوزوران	مرتفعة	متوسطة	بعيد	تهديد محتمل
الأحياء التقليدية	مرتفعة	مرتفعة	أحياء قريبة جدا	مهددة بشكل كبير
بارك أفوراج	مرتفعة	متوسطة	يخترقه واد عزاب	مهدد
طريق تازولت	متوسطة	مرتفعة	قريب جدا	مهدد
بوعقال	متوسطة	مرتفعة	بعيد	تهديد محتمل
كشيدة	متوسطة	متوسطة	يخترقه واد القرزي	مهدد بشكل كبير

لجدول 01: خصائص المناطق المعرضة لخطر الفيضانات [xii]

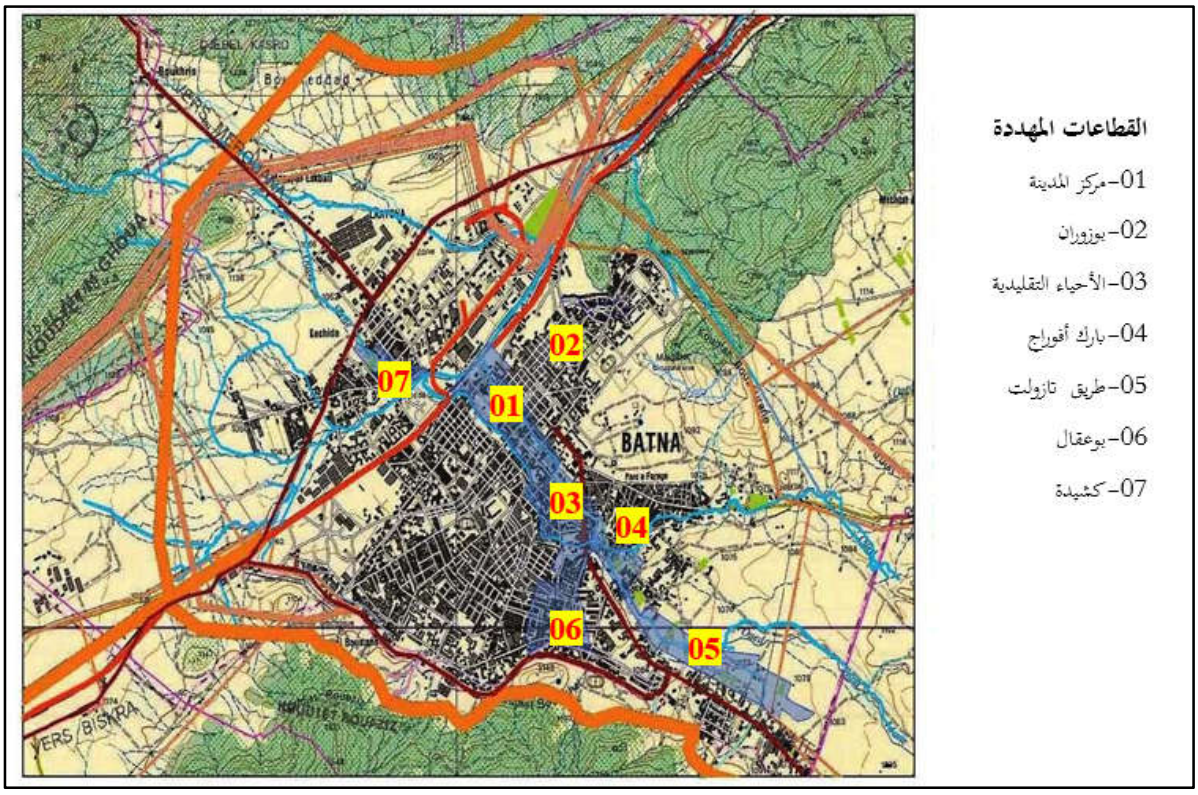

الشكل 03:القطاعات الحضرية المهددة بخطر الفيضان[xiii]

03-02-تنطيق خطر الفيضانات في مدينة باتنة:

يتم الحصول على خريطة تركيبة الخطر بالاعتماد على: احتمال وقوع الخطر و الرهانات (سكن ، تجهيزات...).

		احتمال وقوع الخطر			
		معدوم	ضعيف	متوسط	كبير
الرهانات	معدوم	لا يوجد خطر	لايوجد خطر	لا يوجد خطر	لا يوجد خطر
	ضعيف	لا يوجد خطر	قابلية ضعيفة	قابلية ضعيفة	قابلية متوسطة
	متوسط	لا يوجد خطر	قابلية ضعيفة	قابلية متوسطة	قابلية كبيرة
	قوي	لا يوجد خطر	قابلية متوسطة	قابلية كبيرة	قابلية كبيرة جدا

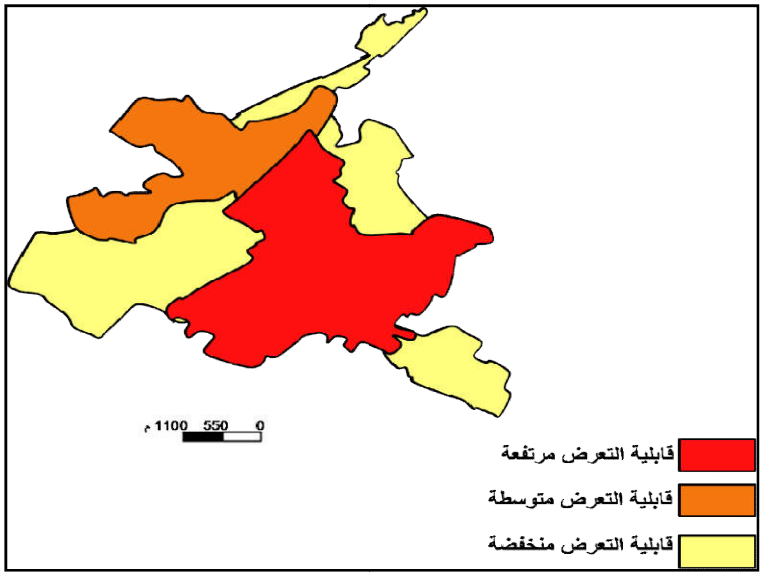

و بحسب معطيات الجدول 01 فاننا نحصل على الشكل 04

الشكل 04: خريطة تركيبة خطر الفيضان في مدينة باتنة

04-مشاريع متعددة لمواجهة الخطر و حماية المدينة

04-01- السدود الترابية

اقترحت مديرية الغابات سنة 1986 عددا كبيرا من السدود الترابية الصغيرة، وخاصة في الجهة الشرقية وهي موزعة كالآتي[xiv]:

ثلاث سدود ترابية صغيرة عبر واد عزاب وروافده؛

سبع سدود ترابية صغيرة عبر واد بوغدن وروافده؛

أربع سدود ترابية صغيرة عبر واد تازولت وروافده.

أنجز العديد منها وهي الآن في حالة توحل نتيجة الحمولة الصلبة التي تنقلها مياه الأمطار، وعدم الصيانة وتنظيفها.

04-02- مجمع المياه:

تم إنشاء مجمع المياه بحجم 80000 ملم3، عند التقاء واد باتنة مع واد بوغدن وواد عزاب، وذلك من أجل تبديد وتقليل من سرعة مياه الأمطار والفيضانات وتحويل الفيضانات إلى:

Canal de ceintureوهي تصرف 60% من مياه المجمع؛

Canal de talwegوهي تصرف 40% من مياه المجمع.

هاتين القناتين تصبان في واد القزري باختراقهما وسط المدينة.

04-03- قنوات الحماية (Lesfossésdeprotection)

بغرض حماية المدينة من الفيضانات من الجهة الجنوبية، قامت السلطات بإنجاز قنوات الحماية، هذه القناة تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: تصرف مياها نحو الجهة الغربية لتصب في واد القزري؛

القسم الثاني: تصرف المياه إلى واد تازولت ثم إلى القناة التي تجمع بين واد بوغدن وواد عزاب، ثم إلى القناة الباطنية ومن ثم في واد القزري.

الصورة 04: قناة الحماية الجنوبية

04-04- محول الفيضانات

تم إنجاز نظام مهم للحماية وهو تحويل الأودية للشرقية خارج المدينة بإنشاء قناة باطنية (Une galerie) في كدية بوزوران، وهذا كما يلي:

جمع واد تازولت وواد بوغدن في قناة واحدة؛

إنجاز القناة الباطنية (التي تتصل بالقناة الجامعة بين الواديين السابقين والتي تبلغ طولها 2621م وبقطر 8م)؛

توسيع واد بوزوران الذي يصب فيه مياه القناة الباطنية والذي يصب في واد القزري.

الصورة 05: مخرج المحول من الجهة الشمالية الغربية للمدينة

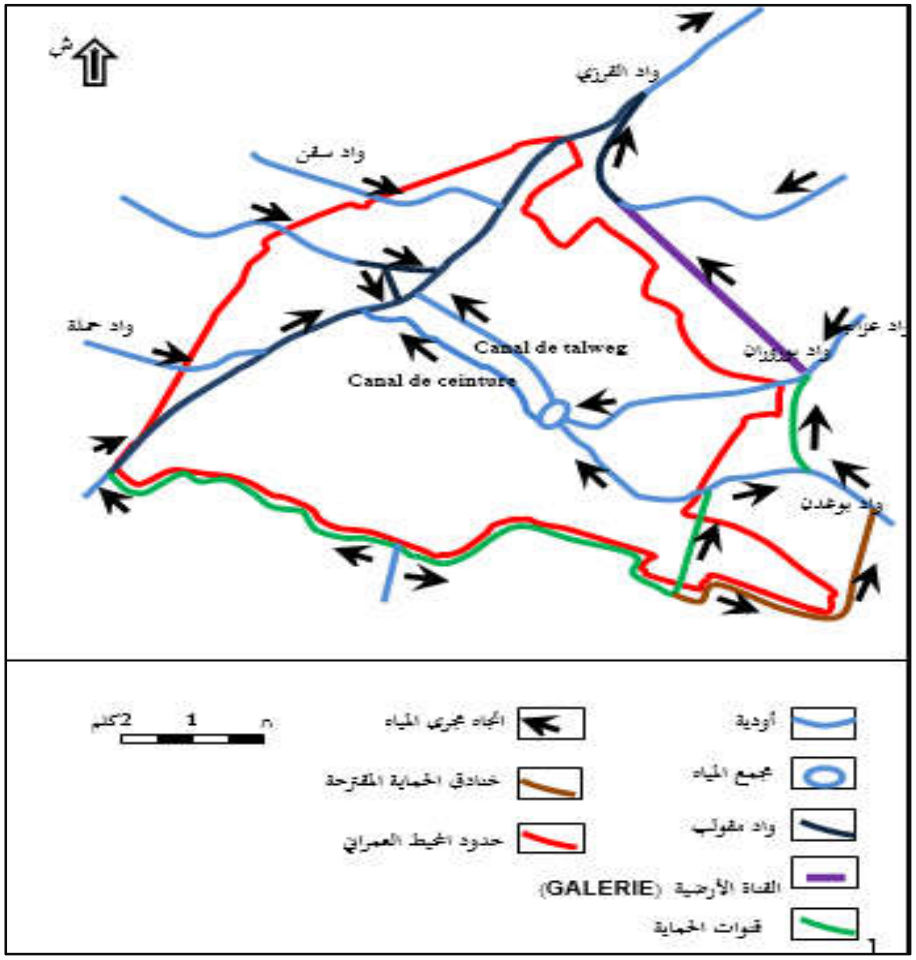

الشكل 05: منشآت الحماية من خطر الفيضانات بمدينة باتنة[xv].

خاتمة

أصبحت مدينة باتنة اليوم من المدن الجزائرية الكبرى المعرضة لخطر الفيضانات بشكل كبير لأنه قد اجتمعت العوامل الطبيعية و البشرية و العمرانية لحدوثها ، فأغلب أحيائها مصنفة في الخانة الحمراء(مركز المدينة، بوعقال...).و مما زاد من التهديد التصرفات السلبية للمواطنين التي تساهم بشكل كبير في حدوث الفيضانات بغض النظر عن كمية الأمطار المتساقطة في صورة رمي النفايات الصلبة في المجاري المائية، انسداد البالوعات الخاصة بمياه الأمطار و غيابها في بعض الأحياء المشيدة حديثا، البناء في مناطق الفيضان و يكون اما فوق الأسرة الفيضية أو في مناطق السيلان ... ، و أمام

هذا الأمر الواقع فقد فرض على السلطات المحلية التدخل و ذلك بانشاء منشآت لحماية المدينة على المدى المتوسط و البعيد. الا أن هذا لم يحد من خطورةالوضع و بقيت المدينة مهددة عند سقوط الأمطار، لأن هذا الخطر يتطلب اشراك مختلف الجهات الفاعلة في الوسط الحضري من صانعي القرار(السلطات المحلية) و الفنيين (الهندسة المدنية، الهندسة المعمارية، مهندسي المدينة، الأشغال العمومية ... الخ) و السكان، لايجاد حلول تقنية و فاعلة للحد من الخطر أو التقليل من خطورته ، ومحاولة ايجاد توافق بين عمليات التهيئة الحضرية وكيفية الوقاية من مخاطر الفيضانات، دون أن ننسى الاستفادة من الخبرات و التجارب العالمية الرائدة في مجال تسيير المخاطر الكبرى بصفة عامة و خطر الفيضانات بصفة خاصة.

المراجع :

[i] **محمد صبري محسوب و محمد ابراهيم أرباب (1998):*الأخطار و الكوارث الطبيعية الحدث و المواجهة معالجة جغرافية* ، دار الفكر العربي ، القاهرة**

[ii] **خلف حسين علي الدليمي (2009):*الكوارث الطبيعية و الحد من آثارها* ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن**

[iii] **خلف حسين علي الدليمي (2009) : المرجع نفسه.**

YavetteVeyret (2007) : *Dictionnaire de l'environnement*, Armand Colin, Paris

[iv] Xavier larrouy-Castera et Jean-Paul Ourliac (2004) : *Risque et Urbanisme*, le p 15-16 .moniteur. Paris

[v] http://upcommons.upc.edu

[vi] Xavier larrouy- Castera et Jean- Paul Ourliac (2004) : op-cit, P : 13

[vii] https://ar.wikipedia.org

[viii] BENAMOUMA Djamila (2018) : *L'impact de la géométrie urbaine sur le confort thermique extérieur Cas de la ville de Batna*, Mémoire présenté en vue de l'obtention

du Diplôme de Magister en Architecture option : Etablissements humains dans les régions arides et semi arides, Université de Biskra.

[ix] معطيات الحماية المدينة لولاية باتنة .

[x] معطيات الحماية المدينة لولاية باتنة

[xi] https://www.ennaharonline.com

[xii] المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية باتنة +مخطط التناسق الحضري لمدينة باتنة(2010) + تحقيق ميداني

[xiii] مخطط التناسق الحضري لمدينة باتنة (2010).

[xiv] نسيم بلة(2006):*قابلية الجريان في حوض مدينة باتنة وإشكالية الفيضانات*، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي تخصص ديناميكية الأوساط الفيزيائية والأخطار الطبيعية، جامعة باتنة، ص ص 200-201.

[xv] المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية باتنة

هينز بات(2005):*الوجيز في الفيضانات، التأثيرات والحماية*، ترجمة: عز الدين درويش حسن، مراجعة: محمد منصور الشبلاق، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق.

بن يحي رابح(2004-2005):*أثر النمو الحضري على المحيط العمراني دراسة حالة مدينة باتنة من أجل مدينة مستدامة*، مذكرة لنيل شهادة الماجستير شعبة التعمير، جامعة منتوري، قسنطينة.